



المسؤولية القانونية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق

طه عثمان المفرجي

ماجستير في القانون الدولي

القاهرة

٢٠١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ

يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا

يُحِبُّ الْعَاطِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة

الآية : ١٩٠

ارض العراق عزيزة لا تتحني . . .

والنار تحرق هجمة الغرباء

يحيا العراق بكل شبر صامداً . . .

يحيا العراق بنخوة الشرفاء

الإهداء

إلى مروح والدتي إجلالاً وإكراماً
إلى معلمي الأول والذي العزيز
إلى من شد الله به أنهرمي إخوتي
إلى مروحتي التي كانت لي عوناً في كل شيء
إلى شهداء العراق نصراً وحنّة
إلى محيطٍ أحضن كل سفن الأرض وهو محتضر،
وتحمل كل مرامات الحياة ويكتسب يستمر...
إليك في محتك والأعداء من حولك وأنت الصابر الأشم... إليك يا عراق

الحمد لله والحلوة والصلوة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه
أجمعين

ترددت كثيراً عندما فكرت في ان اكتب في موضوع المسؤولية
القانونية الدولية للولايات المتحدة في احتلال العراق لعدة اسباب هي:-
أولاً / سعة موضوع المسؤولية الدولية وتشعبه وتشعب مسؤولية دولة
الاحتلال عن الاعمال التي تقوم بها على اقليم الدولة الواقعة تحت
الاحتلال.

ثانياً / كثرة الخروقات والانتهاكات الامريكية لقواعد القانون الدولي وقواعد
قانون الحرب اثناء غزوها واحتلالها للعراق بحيث يصعب على اي
باحث حصر تلك الانتهاكات.

ثالثاً / ان القوات الامريكية لا تبالي ابدأ بالحقوق الشخصية للمواطن
العراقي وحقه في ابداء رأيه فهي تعتقل الاشخاص لمجرد الشبهه او
الوشاية وان الكتابة في مثل هذا الموضوع ومحاولة كشف تلك
الانتهاكات بشكل علني يمكن ان يعرضني للأعتقال او الاحتجاز
خصوصاً اني مقيم في العراق.

إلا أنني وجدت نفسي مجبراً على الكتابة في هذا الموضوع في
محاولة مني للمساهمة ولو بجهد بسيط في الدفاع عن بلدي الجريح العراق
الذي اسأل الله ان يفرج عنه هذه الازمة ويحرره من هذا الاحتلال المقيت.
تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خطورة الموضوع الذي نتناوله ،
فالجرائم الدولية التي تنتج عن الاحتلال تؤثر سلباً على التعايش بين الشعوب
باعتبار أن أثرها يمس المجتمع الدولي بأسره.

فالسلم العالمي حلم الأجيال عبر التاريخ وسيظل حلماً مادامت
المنظمات الدولية والهيئات العالمية والإقليمية لم تف بالغرض الذي أنشئت
من أجله ، ويعتبر السلم من أهم المصالح اللازمة لاستمرار الحياة في
المجتمع الدولي حتى يسوده الأمن والطمأنينة .

ويستلزم الحفاظ على السلام تجريم العنوان وكذلك الأفعال التي تشكل أساساً بالإتسانية مثل الاعتقال والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأفراد المتمتعين بالحماية القانونية الدولية وما إلى ذلك من الأفعال التي تهدد مصالح تشارك الرغبة في القضاء عليها لدى كافة أعضاء المجتمع الدولي لأنها تمس كيان هذا المجتمع ،

ولم يعد سائداً حق المتحاربين المطلق في اختيار أساليب ووسائل الحرب باعتبار أنها تنطلق من إرادة الدولة ومبدأ السيادة المطلقة تمارسها كما شاعت وبالوسائل التي تراها مناسبة وخاصة تلك التي تلحق آلاماً جسيمة لا تقتضيها الضرورات العسكرية ، أو التي تلحق أضراراً بالمدنيين الذين ليس لهم علاقة بسير العمليات العسكرية ، أو الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقيات لعدم قدرتهم على المشاركة في العمليات القتالية كالأسرى والجرحى من الجنود.

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة كأهم وثيقة دولية بشأن تجريم الحرب في العلاقات الدولية وقد تضمنت ديباجته "نحن شعوب الأمم المتحدة قد آئنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف

ولم يكف الميثاق بتحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية وإلغاء حق الدول في شن الحرب كوسيلة لفض منازعاتهم ، بل حرم مجرد التهديد باستخدام القوة مما يعكس التطور الكبير في قواعد القانون الدولي ، إلا أنه لم يتضمن آلية ملزمة لمحاكمة مجرمي الحرب.

إن المطالبه بالتعويضات بسبب الأضرار المادية والمعنوية وانتهاك قواعد القانون الدولي وضد سياده دوله عضو مؤسس للأمم المتحدة يؤدي حكماً الى مدى خطوره تلك الانتهاكات على حق الشعب وما اصابه من فتن داخلية واقليله ودوليه ومن تدمير وقتل وان هذه الاعمال التي ترتكب لن

تمر بدون عقوبه لانتها تثير اشمئزاز الشعوب واستكراها والعبره الاساسيه هي توجيه عقوبه يتم انزالها بالدول المعتديه ممثلاً بالتعويضات الماديه والمعنويه والتي اقرها اللغه والقانون الدولي لان العلاقات بين الدول تقوم على اساس الشرف والكرامه والاحترام وليس على اساس المصالح الاقتصاديه لوغيرها كما تناولته نصوص الميثاق.

يقوم القانون الدولي الإنساني، وهو القانون الذي تطبق أحكامه في حالة الحرب المعلنة أو حالة للنزاعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية، على وجوب احترام العديد من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية، التي تم تقييدها جميعاً بموجب كل من قانون لاهاي لعام ١٨٦٤ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتي تتمثل أساساً في: مبدأ حصانة الذات للبشرية، الذي يقضي بعدم استخدام الحرب كمبرر للاعتداء على حياة من لا يشاركون في القتال، ومبدأ حظر استغلال المدنيين أو استخدامهم لتحقيق أهداف عسكرية، ومبدأ منع الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية، ومبدأ حظر بعض أنواع الأسلحة، ومبدأ التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية، وكذلك مبدأ عدم الاعتداء على السكان والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، إضافة إلى مبدأ حصانة المناطق التي لها امتياز

ومع أن جميع هذه المبادئ والقيم الأساسية بقيت حبيسة المجال النظري، ولم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتا في احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، التي شكلت انتهاكا بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية المكفولة دولياً، وخرقا لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، التي يفترض إعمالها في حالة النزاعات المسلحة. هذا الأمر الذي يستتبع لزوماً، ومن الناحية القانونية، قيام مسئولية أمريكا الدولية ومحاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات والخروقات الجسيمة في حق الشعب العرقي

وقد حاولت في هذه الدراسة تسميط الضوء على الخروقات والانتهاكات الامريكية في حربيها واحتلالها للعراق فقد انتهكت سيادة الدولة العراقية وغيّرت نظام الحكم فيها وحولتها الى تجمعات طائفية متناحرة فيما بينها تحقيقاً لأهداف المحتل وحلت سلطة الاحتلال محل سلطتها التشريعية وعطلت وعقلت والفت العديد من النصوص القانونية التي كانت سارية وكذلك غيرت التنظيم القانوني للسلطة القضائية ولغت محاكم كانت موجودة وانشأت محاكم جديدة وتدخلت في اعمال السلطة القضائية مما اثر على استقلالها وحلت محل السلطة التنفيذية ونهبت خيرات العراق وموارده الطبيعية ومارست سياسات نتج عنها تدمير للبلد من كل الجوانب واحتل العراق بسببها المرتبة الاولى عالمياً من ناحية الفساد الاداري حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية

كل ذلك بالاضافة الى الجرائم التي ارتكبتها القوات الامريكية ابتداءً من استخدام اسلحة محرمة دولياً الى قصف الاساكن المعدة للأستخدام المدني البحت مروراً باعمال القتل العمد والاعتقال والحجز التعسفي وانتهاكات حقوق الانسان من خلال عمليات التعذيب التي مورست في المعتقلات الامريكية

بالاضافة الى ذلك تخلت الولايات المتحدة عن الالتزامات المفروضة عليها بموجب المواثيق الدولية فقد امتنعت عن توفير الامن والاستقرار وعن حماية الممتلكات الثقافية العراقية وعن حماية الموارث الطبيعية مما جعلها عرضة للنهب المنظم من قبل عصابات التهريب وتركت الحدود العراقية مفتوحة مما جعل العراق ساحة للتدخل الاقليمي ورمت العراق في احضان الجارة ايران التي اصبحت تدير البلد بأعتباره جزء من الجمهورية الاسلامية الايرانية

ونتج عن هذا الاحتلال ان اصبح للعراق دولة متخلفة تنفّش فيها الوبئة والامراض وتحولت البيئة العراقية الى بيئة ملوثة بالاشعاعات

النوعية نتيجة الاسلحة المستخدمة واستهداف القوات الامريكية للمنشآت
الهنسية التي تسبب ضرراً عاماً .

وكان لهذه الدراسة عدة اهداف منها:-

أولاً/ حصر وتحديد وتوثيق للخروقات التي ارتكبتها الولايات المتحدة
الامريكية في حربها واحتلالها للعراق.

ثانياً / تحديد مسؤولية الدولة المحتلة للمدنية والجناية عن الأفعال الدولية
التي ترتكبها باسمها ولحسابها.

ثالثاً / تحديد مسؤولية الأفراد والجماعات الجناية عن الأفعال الدولية التي
ترتكب من قبلهم.

رابعاً / بيان الطريقة التي تعامل بها مجلس الامن الدولي مع الحالة العراقية
اتناء التهيئة للغزو وبعد الاحتلال.

خامساً / محاولة إيجاد السبل للقانونية وبيان البدائل القضائية التي يمكن
للعراق من خلالها مساعدة الولايات المتحدة الامريكية عن الجرائم
التي ارتكبتها في العراق وكذلك محاكمة المسؤولين الامريكيين عن
الجرائم التي ارتكبت من قبل القوات التي كانت تعمل تحت امرتهم.

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول / وتطرق فيه الى التعريف بالمسئولية الدولية واركائنها واساسها والاثار التي تترتب عليها والمراحل التي مرت فيها حتى وصولها الى صيغتها الحالية وكذلك مسئولية دولة الاحتلال في ظل قانون الاحتلال الحربي.

الفصل الثاني / تناولت فيه الاعمال الامريكية المكونة للمسئولية الدولية والمتمثلة بالقرارات الصادرة من سلطة الاحتلال المؤقتة في مجال سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكذلك الأعمال الصادرة من القوات الامريكية فيما يخص الدولة وفيما يتعلق بالافراد وتخليها عن الالتزامات المفروضة عليها بموجب قواعد القانون الدولي.

الفصل الثالث / تناولت فيه دور مجلس الامن في احتلال العراق والقرارات التي اصدرها مجلس الامن منذ احتلال العراق للكويت وحتى الغزو والاحتلال وما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحاولت مناقشة مدى مشروعية تلك القرارات استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وكذلك تطرقت الى البدائل القضائية لمسائلة الولايات المتحدة الامريكية مدنياً وجنائياً ودور المحاكم الوطنية والدولية.

الفصل الأول

المسئولية الدولية في ضوء قانون الاحتلال الحربي

تعد النصوص والقواعد التي تنظم المسؤولية الدولية من المواضيع المهمة التي سوف تساعدنا في تحقيق الغاية المرجوة من دراستنا هذه وتتكون قواعد المسؤولية الدولية من القواعد العرفية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذلك المبادئ العامة للقانون الدولي العام واتفاقيات لاهاي وجنيف الأربع والبروتوكولات الإضافية.

ويقصد بالقواعد القانونية الدولية جميع القواعد القانونية التي انتظمها القوانين الدولية التي اختلفت بتحديد الاوصاف القانونية للمقاتلين ومن اهمها قواعد قانون لاهاي الذي اكتملت قواعده بخول اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ حيز التنفيذ وكذلك قواعد قانون جنيف المنبثقة عن اتفاقيات جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ ويضاف الى هذه القواعد مجموعة للقواعد التي جاءت بها الشرائع السماوية وعلى رأسها شريعة الاسلام والتي لو طبقتها الاتضمة القانونية الحديثة سادت القيم الفاضلة وسمت العلاقات الانسانية وتنزهت عن الرذائل والنقائص^(١). وقد مرت فكرة المسؤولية الدولية بعدة مراحل حتى وصلت الى الوضع الحالي.

وسوف نقسم هذا الفصل الى مبحثين نتناول في المبحث الاول التعريف بالمسئولية الدولية وأركانها ومرآل تطورها، ونتناول في المبحث الثاني مسؤولية دولة الاحتلال في ضوء قواعد القانون الدولي الانساني وما تفرضه تلك القواعد من التزامات على عاتق الدول المحتلة.

^١ - د رجب عبدالمعزم منولي ، الصلابة الدولية للمقاتلين أثناء نزاعات الدولة المسلحة، دة التهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ص٤

المبحث الأول

التعريف بالمسئولية الدولية ومراحل تطورها

ترتبط فكرة القانون بقيام مجتمع انساني وما يربته من الحاجة الى نوع من القواعد التي تحكم وتنظم العلاقات التي تنشأ بين افرادة ، فمنذ ان ظهرت المجتمعات الانسانية الاولى ، ولدت فكرة القانون^(٢)

ونقسم هذا المبحث الى مطلبين نناقش في المطلب الاول للتعريف بالمسئولية الدولية واركائها والاساس الذي تقوم عليه وحالات تحمل الدولة للمسئولية عن الافعال التي تصدر من سلطاتها او رعاياها والاثار التي تترتب على تحققها.

وفي المطلب الثاني نستعرض للمراحل التي مرت بها فكرة المسئولية الدولية في العصور القديمة والشرعية الاسلامية وعصر ما قبل التنظيم الدولي وصولا الى صورتها الحالية في عصر التنظيم الدولي.

² - د صلاح الدين عمر، مقامة في القانون الدولي العام ، مصدر ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧

المطلب الأول

التعريف بالمسؤولية

المسؤولية الدولية هي الجزاء الذي يترتب على مخالفة شخص من أشخاص القانون الدولي لالتزاماته المقررة أو المفروضة طبقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها، وتوجد في المعاهدات الدولية والعرف الدولي - والمبادئ العامة للقانون والالتزام بالإرادة المنفردة وقرارات المنظمات الدولية.^(٣)

فالمسؤولية الدولية هي مجموعة القواعد القانونية المطبقة على أشخاص القانون الدولي في حالة ارتكابهم فعلاً أو امتناعهم عن القيام بعمل فيه مخالفة لالتزاماتهم الدولية والذي يلحق أضراراً بشخص من أشخاص القانون الدولي ويوجب تحقق المسؤولية الدولية في حالة تحقق أركانها

ويعرف شارك دي فشر مسؤولية الدولة على الوجه الآتي "المسؤولية الدولية فكرة واقعية تقوم على التزام الدولة بإصلاح النتائج المترتبة على عمل غير مشروع منسوب إليها."^(٤)

والمسؤولية الدولية عبارة عن نظام قانوني تلتزم بمقتضاه الدولة التي تأتي عملاً غير مشروع ، طبقاً للقانون الدولي العام بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من جراء هذا العمل.^(٥)

٣ - د علي إبراهيم ، القانون الدولي العام ، الجزء الأول، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٧ ص ٧٣

٤ - د صالح محمد محمود بدر الدين ، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة،

٢٠٠٤ ص ١٨

٥ - د عصام الطحية ، القانون الدولي العام ، مكتبة القانونية ، الطبعة السابعة ، بغداد ٢٠٠٨ ص ١٧٠

فالمسئولية في القانون الدولي هي احترام لالتزام دولي تفرضه قواعد القانون الدولي على شخص من أشخاص القانون ينسب اليه فعل أو امتناع يخالف التزاماته الدولية ويترتب على تلك المخالفة الأضرار بالغير .

ويتضح مما سبق أن المسؤولية الدولية هي علاقة قانونية دولية توجد بين طرفين (شخصين قانونيين دوليين) أحدهما المسئول إي مرتكب الفعل السلبي أو الإيجابي وثانيها المتضرر أي المصاب بالضرر وتنشأ هذه العلاقة في حال وقوع تصرف من الطرف الأول تسبب في حدوث ضرر مادي أو معنوي مباشر أو غير مباشر للطرف الثاني وهذه المسؤولية علاقة وقتية ينتهي وجودها فور الوصول إلى غايتها بانتهاء إجراءات المسؤولية^(١)

وقواعد المسؤولية الدولية مستمدة أساساً من قواعد القانون الدولي والذي هو 'مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وما يقوم في إطاره من علاقات بين أشخاصه القانونيين'^(٢)

فالمسئولية الدولية تتحقق في حالة مخالفة شخص من أشخاص القانون الدولي لقاعدة من قواعد القانون الدولي، ولتوفر شروط المسؤولية الدولية يجب تحقق أركانها وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية .

^٦ - د ابراهيم محمد الحناي، النظام الدولي في مواجهة الالتزامات والكوارث، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٩٦

^٧ - د صلاح الدين عمر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، مصدر سابق، ص٦٥

هو عنصر من عناصر المسؤولية الدولية ويشترط لقيام المسؤولية الدولية وقوع خطأ متعمد أو إهمال من جانب شخص من أشخاص القانون الدولي والخطأ هنا هو إخلال بالتزام دولي سابق أو فته عمل ضار يصدر من شخص من أشخاص القانون الدولي وللخطأ ركنان هما الركن المادي والركن المعنوي.

١- الركن المادي للخطأ

وهو العمل الذي يصدر من شخص من أشخاص القانون الدولي سواء كان القيام بعمل مخالف لأحكام القانون الدولي أو الامتناع عن القيام بعمل تقرضه قواعد القانون الدولي كتعمده الأضرار بالغير أو امتناعه عن حماية المدنيين في أراضي الدولة التي تقع تحت الاحتلال من قبل القوات المتحدة. وكان جورسو الهولندي أول من ادخل مفهوم الخطأ في القانون الدولي حيث ذهب إلى القول بأن الجماعة الدولية لا تسأل عن تصرف احد أفرادها ألا إذا نسب إليها خطأ أو إهمال^(٨)

٢- الركن المعنوي للخطأ

وهو إدراك القائم بالعمل أو الامتناع عن عمل أو إهمال بأن العمل الذي يقوم به يعد مخالفاً لأحكام القانون الدولي ومن الملاحظ أن الآراء الحديثة للمسؤولية الدولية لم تعد تعتبر الخطأ هو أساس المسؤولية الدولية وإنما أساس تلك المسؤولية أصبح يبنى على مبدأ للضرر فمتى ما وجد الضرر وجبت المسؤولية الدولية على من ينسب إليه تسببه بذلك الضرر.

^٨ - د صالح محمد محمود بدر الدين ، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي ، مصدر سبق به

ثانياً/ الضرر

والضرر باعتباره ركناً من أركان المسؤولية الدولية هو ما يصيب الشخص في جسده أو ماله أو عرضه أو كرامته وهو ينقسم الى نوعين هما الضرر المادي والضرر المعنوي.

١- للضرر المادي/

هو ما يصيب الشخص في جسده أو ماله أو تفويت مصلحة معلومة ذات قيمة مادية.

٢- للضرر المعنوي/

وهو ما يصيب الشخص في كرامته وسمعته وعرضه أو أي أذى نفسي وفي مجال القانون الدولي يقصد بالضرر المماس بحق أو مصلحة مشروعة لشخص من أشخاص القانون الدولي والضرر عدة أوجه منها ما يصيب الدولة بشكل مباشر كإهانة العلم أو احتلال جزء من أجزائها أو انتهاك لسيادتها ومنها ما يصيب رعايا تلك الدولة كتعذيبهم أو احتجازهم.

ثالثاً/ العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

ومعنى ذلك إثبات أن خطأ شخص من أشخاص القانون الدولي هو السبب في الحاق الضرر لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي والعلاقة السببية عنصر جوهري مستقل عن الخطأ وعن الضرر فقد يوجد خطأ ويوجد ضرر دون أن يربط بين الخطأ والضرر علاقة سببية لأن الضرر قد لا يكون ناتجاً عن خطأ معين.

نوع المسؤولية الدولية

واختلفت الآراء حول تحديد نوع المسؤولية الدولية هل أنها تعتبر مسؤولية عقدية أم مسؤولية تقصيرية وهل يتحمل شخص القانون الدولي مسؤولية الضرر الذي يلحق بالغير نتيجة خطأ المباشر فقط أم أنه يتحمل الضرر الذي ينتج عن خطأه المباشر وغير المباشر.

فقد اعتبرها قسم من الفقهاء بأنها مسؤولية تقصيرية ناتجة عن العمل غير المشروع الصادر من شخص من أشخاص القانون الدولي بسبب ضرراً يلزم التعويض لأنه متى وجد الضرر تحققت المسؤولية.

وذهب قسم آخر إلى اعتبارها مسؤولية قانونية عقدية ناتجة عن أخلال شخص القانون الدولي بالاتفاقات الدولية التي وقع عليها والتي يعتبر بمثابة عقد دولي يترتب على مخالفة الالتزامات التي يفرضها وتضرر الغير منها جزاء تلك المخالفة تحقق شروط المسؤولية الدولية.

ويرى الأستاذ الدكتور علي صادق أبو هيف أن المسؤولية الدولية هي مسؤولية عقدية حيث يرى أن للقيام بحرب عدوانية من جانب لية دولة بمثابة إخلال بالالتزام تعاقدي جوهرى يكون من شأن قيامه أن تثار المسؤولية التعاقدية في مواجهة الدولة للمخلة.^(٩)

ونحن مع الرأي السابق الذي يعتبر أساس المسؤولية الدولية هو المخالفة العقدية وذلك أنه عندما تكون الدولة هي شخص من أشخاص القانون الدولي وإن يكون هذا الشخص متمتعاً بالسيادة الدولية من خلال انضمامه أو ارتضائه بالمواثيق الدولية هو بمثابة قبول ضمنى أو صريح بتلك المواثيق وارتضائه

^٩ - د علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٢٥١

بالقواعد المتعارف عليها دولياً والتي بمجملها تكون قواعد المسؤولية الدولية ،
وتكون عقد دولي ، وإن مخالفة تلك للقواعد يعد اخلالاً بالتزام عقدي دولي

ومن هنا يتبين بأنه متى ما لحق بشخص من أشخاص القانون الدولي
ضرر ناتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن تصرف صادر من شخص آخر
سواء كان مخالفة لقاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي أو أي فعل آخر ضار
فإننا نكون بصدد تحقيق حالة مسؤولية ذلك للشخص عن ذلك الفعل وما يلحقها
من تبعات سواء فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية المدنية أو الجزائية.

يتضح للوهلة الأولى أن المسؤولية الدولية تتحقق من مخالفة تصدر من
شخص من أشخاص القانون الدولي تسبب ضرراً للغير ولكن ما هو الحال لو أن
الفعل لم يكن مخالفاً لالتزام دولي بل كان مشروعاً أو كان استمالياً لحق شرعي.
أن الفعل المنسوب إلى الدولة إذا كان مشروعاً لا تسأل عنه الدولة لعدم
مخالفتها للمعاهدات والاتفاقات الدولية المرعية مع أن الضرر جسيم يحتاج إلى
تضامن الجماعة الدولية أحياناً في رفع هذا الضرر فما هو السبيل إذن.

لم يكن أمام الفقه والقضاء الدولي من سبيل إلا الأخذ بنظرية كفاية للضرر
تسند لقيام المسؤولية الدولية فتم الإتفاق على استحداث نظرية جديدة وهي نظرية
المخاطر كأساس للقيام بالمسؤولية الدولية وهذه النظرية تصلح كأساس لقيام
المسؤولية الدولية بغض النظر عن مشروعية الفعل فيكفي قيام عنصر
الضرر^(١٠).

١٥ - د صالح محمد محمود بدر الدين ، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي، مصدر سابق ص ٧

من القواعد العامة ان كل خطأ يسبب ضرراً يوجب فاعله التعويض^(١١).

ولأن الأصل أنه متى ما كان التصرف ناتجاً عن استعمال الحق فإن ذلك يعني من المعاملة عن الضرر الذي يصيب للغير ولكن ماذا لو ان هذا الشخص قد استعمل حقه بشكل متصرف ونتج عن هذا الاستعمال ضرر للغير.

ظهر مبدأ للتصرف في استعمال الحق في بادي الأمر في القوانين الداخلية واتفقت أغلب التشريعات الوطنية على أنه متى ما كان صاحب الحق متصرفاً في استعمال حقه ونتج عن ذلك ضرر لشخص آخر اعتبر صاحب الحق مسؤولاً عن تعويض ذلك الضرر ثم انتقل هذا المبدأ إلى القانون الدولي وأصبح هو الرأي الراجح وأن شخص القانون الدولي متى ما استعمل حقه بشكل متصرف اعتبر مسؤولاً دولياً عن الأضرار التي يسببها وبرغم وجود اتجاهات أخرى ترى بأن الشخص لا يكون مسؤولاً دولياً عن الأضرار التي يسببها متى ما كان يستعمل حقه حتى وإن أدى هذا الاستعمال لضرر بالغير حتى وإن كان هذا الضرر ناتج عن التصرف وحتهم أن المطالبة بالتعويض في مثل هذه الحالة لا تعتمد على أساس قانوني لعدم وجود الفعل الضار (العمل غير المشروع)

إلا أن عدم جواز التصرف في استعمال الحق أصبح مبدأ قانونياً ثابتاً منصوصاً عليه في القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية^(١٢)

ونظراً لجسامة الأضرار وللشعور الدولي بجسامة الأخطار الناجمة عن الأنشطة المشروعة دولياً والتي قد تبلغ أضرارها أمثالا كثيرة عما يحدث لو كان الفعل غير مشروع أو مبنياً على خطأ لذى طالب للغة بضرورة غض النظر عن

^{١١} - المحامي إسماعيل المصري ، الحق ونظرية التصرف في استعمال الحق في لشريعة والقانون ، الطبعة الأولى ،

مطبعة الزهراء الحديثة ، الموصل ، ١٩٨٤ ص ١١٤

^{١٢} - المادة (٣٨) من القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية

كون الفعل المسبب للضرر غير مشروع وظهر اتجاه فقهي جديد يطالب بإمكانية قيام المسؤولية الدولية إذا ما صدر من الدولة فعل يمثل خطوره استثنائية يترتب عليه الأضرار بدولة أخرى ولو كان الفعل في ذاته مشروعاً وذلك على أساس نظرية المخاطر أو تحمل التبعية ولم يقتصر الأمر على الفقه بل سارعت الدول إلى الاعتراف بالأخذ بنصريه المخاطر في المعاهدات الدولية المنضمة للأعمال الدولية غير المحصورة والتي تمثل خطورة استثنائية.^(١٣)

إلا أن السؤال يثور هنا عن المعيار الذي يتم تحديد التعسف على أساسه هل يتم الأخذ بمعيار القصد وهو قصد الدولة الأضرار بدول أخرى من خلال ممارستها لحقها أم يتم تحديد معيار موضوعي من خلال أن يتسبب استعمال الحق للتضحية بمصلحة دولية عامة أهم من المصلحة التي يتم تحقيقها من استعمال الحق.

١٣ - د صالح محمد محمود بدر الدين ، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي، مصدر سابق ص ٤٨

أساس المسؤولية الدولية

اختلفت الآراء حول تحديد أساس المسؤولية الدولية وتعددت الآراء بعضها ذهبت إلى أن أساس المسؤولية الدولية هو عنصر الخطأ الصادر من الدولة وذهب للبعض الآخر إلى أن أساس المسؤولية الدولية هو الضرر الذي يصيب شخصاً من أشخاص القانون الدولي.

على الرغم من الانتشار الواسع لنظرية الخطأ في القرن الثامن عشر والتاسع عشر إلا أن الفقه الدولي قد وجه نقداً لهذه النظرية ويمكن تلخيصه بما يلي:

١- أنه لا يشترط توفر عنصر الخطأ في حق الدولة حتى تقوم المسؤولية بل لا بد من انتهاك القواعد الدولية أو إتيان فعل غير مشروع هو المرتب للمسؤولية الدولية

٢- أن مؤسس هذه النظرية للعلاقة جروسيوس كان يخلط بين شخص الأمير والدولة وأن فكرة الخطأ تعد صحيحة عند ما كانت الدولة تختلط بشخص الأمير وكانت تنسب أعمال الأمير للدولة ومن ثم كان من السهل البحث عن الخطأ الذي لدى الأمير أما وقد انتقلت الدولة لشخص معنوي مستقل عن الأمير كمتخصص طبيعى بات من الصعب الكشف عن الخطأ لدى شخص معنوي لا نفس له ولا حياة^(١٤)

^{١٤} - د صالح محمد محمود بدر الدين، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي ، مصدر سابق، ص ١٠

وقد كان لاسس المسؤولية الدولية سابقاً هو مبدأ الخطأ إلا أن الاتجاهات الحديثة أصبحت تعتمد على مبدأ العمل الدولي غير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية والعمل الدولي غير المشروع هو كل فعل دولي غير مشروع ينتج عنه ضرر

وبعد أن تبين أن نظرية الخطأ لا تصلح أساساً لقيام المسؤولية الدولية استقر الاتجاه إلى نظرية العمل غير المشروع ومن هنا فأن نظرية العمل غير المشروع أصبحت تقوم على أساس موضوعي وليس شخصي لم يعد بالإمكان تصويره مع تطور فكره المسؤولية الدولية واستقلال كيان الدولة باعتبارها شخصاً معنوياً عن شخص رئيس الدولة.

ان المسؤولية الدولية للدولة بصفة عامة بنيت في بدايتها على نظرية الخطأ ثم تطور هذا الأساس فأصبح اساس المسؤولية الدولية هو العمل غير المشروع المتمثل في انتهاك قاعدة من قواعد القانون الدولي ، الا انه مع تطور المجتمع الدولي المعاصر والتقدم الصناعي والتقني والتكنولوجي وازدياد مجالات البحث والاستكشاف لم تعد نظرية العمل غير المشروع كافية لتغطية المخاطر والاضرار التي يخلقها هذا التقدم ونظراً لحاجة المجتمع للبشري اليها دائماً ، فلبقى المجتمع الدولي صفة المشروعية على هذه الأنشطة الخطرة لحاجة اليها مع تقرير مسؤولية الدولة عنها لذا سببت ضرراً للغير على اساس نظرية المخاطر وتحمل للتبعة ، ومن هنا فان اساس المسؤولية الدولية هو الأساس الاول للفعل غير المشروع كقاعدة عامة وبجانبه الأساس الثاني وهو نظرية المخاطر وذلك بخصوص الأنشطة الخطرة فقط.^(١٥)

^{١٥} - د طارق عزت رضا ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥٥

والعمل الدولي غير المشروع الذي أصبح أساساً للمسئولية الدولية ينتج
لما عن مخالفة الدولة لالتزامات تقاعدية تتمثل في الاتفاقيات والمعاهدات
الجماعية والثنائية والتي تكون تلك الدولة طرفاً فيها أو مخالفة العرف الدولي
الذي يستقر في مجال القانون الدولي أو مخالفة المبادئ العامة للقانون.

وأن مسؤولية الدولة تقوم على أساس إصلاح الضرر لا مجرد الترضية
ومن ثم من حق الدولة المضرورة المطالبة بإصلاح الضرر الناجم عن انتهاك
قواعد القانون الدولي للعلم والتي تضمن العلاقة بين أشخاص للقانون الدولي^(١٦)

والأعمال الموجبة للمسئولية الدولية هي الأعمال التي تصدر في الدولة
باعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون الدولي والتي تتمثل بكافة هيئاتها
أو من الأفراد رعايا تلك الدولة في حالات محددة والتي تكون الدولة مسؤولة عن
أعمالهم باعتبارهم من رعاياها وكذلك تسأل الدولة عن الأعمال التي تحصل
أثناء الانتفاضات والثورات وينتج عنها ضرر لدول أخرى أو رعايا دول أجنبية.
وتتحقق مسؤولية الدولة كما سبق وذكرنا لما بسبب أجهزتها المختلفة أو
بسبب الأفراد العاديين.

١- مسؤولية الدولة بسبب أعمال السلطة التشريعية

الأصل أن لكل دولة الحرية الكاملة في مجال إصدار تشريعاتها الوطنية
بالاستناد إلى دستورها وأنها لا تكون مسؤولة عن تلك التشريعات ولا يمكن أن
يتدخل أي طرف في هذا المجال.

إلا أن هذا الأصل ترد عليه قيود تتمثل في أن للدولة ملزمة بأن لا تصدر
تشريعات مخالفة لأحكام القانون الدولي ولا يمكن الاحتجاج باستقلال السلطة

^{١٦} - د صالح محمد محمود بدر الدين ،المسئولية الموضوعية في القانون الدولي ، مصدر سابق ص ١٢

التشريعية لتبرير إصدار تشريعات مخالفة لأحكام القانون الدولي ولا يمكن للمجالس التنبؤية والبرلمانية إصدار تشريعات تمنع أو تعيق تنفيذ التزامات دولية وتبقى مسؤولية الدولة قائمة في هذه الحالة.

وإذا سنت الدولة عن طريق البرلمان قانوناً داخلياً مخالفاً لالتزاماتها وقامت بوضعة موضع التطبيق إخلالاً بالتزام ترتب مسؤوليتها الدولية ولا يمكن أن تنتصل من التزاماتها الدولية بالاستناد على هذا التشريع الداخلي واستقلال السلطة التشريعية^(١٧)

وقد أكدت المادة (٤) من مشروع لجنة القانون الدولي على ذلك حيث نصت على أنه يجب تكيف مشروعية القوانين حسب مبادئ القانون الدولي وليس حسب القانون الداخلي^(١٨)

ولن مجرد إصدار تشريع مخالف لقواعد القانون الدولي لا يعتبر أساساً لتحقيق المسؤولية الدولية باعتباره عملاً غير مشروع وإنما تطبيق هذا القانون المخالف يحقق المسؤولية مثل إصدار تشريع يضر بمصالح الأجانب المقيمين لا يشكل مخالفة أو عملاً غير مشروع ولكن تطبيقه برغم مخالفته يشكل عملاً غير مشروع يوجب المسؤولية،

وبعبارة أخرى أن الإجراءات التنفيذية للقانونية هي التي تشكل الفعل الدولي غير المشروع كما لو كان القانون يخص حقوق الأجانب المقيمين على أرض الدولة ويضر بهم كأن ينص على تأميم أموالهم بدون تعويض لابد أن

١٧ - د علي إبراهيم ، القانون الدولي العام ، مصدر سابق، ص ٧٣٠

١٨ - المادة (٤) من مشروع لجنة القانون الدولي

ننتظر كيف يطبق هذا القانون وبأي شكل وهل مستحل للدولة عن تطبيقه أم لا. (١٩)

لما للقوانين التي تصدرها الدولة بتأميم الامتيازات والمصالح الاجنبية فلا تترتب على الدولة مسئولية تجاه الدولة المتضرره ، اذا كانت هذه القوانين تتضمن نصوصاً بدفع تعويضات عادلة وسريعة ومن التطبيقات الحديثة للتأميم قيام الحكومة العراقية في ١ حزيران ١٩٧٢ بتأميم عمليات شركة نفط العراق بموجب القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على قيام الحكومة العراقية بتعويض شركة نفط العراق المحدودة عما لت للدولة العراقية من اموال وحقوق وموجودات الخ (٢٠)

٢- مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية

السلطة القضائية هي إحدى السلطات الثلاثة في كل دولة تتولى إصدار أحكام قضائية استناداً للقانون الداخلي.

والأصل أن السلطة القضائية مستقلة في إصدار أحكامها بالاستناد الى الدستور والقانون الداخلي إلا أن هذا الاستقلال لا يعني للدولة من تحمل المسئولية الدولية عن الأحكام التي تصدر عن السلطة القضائية إذا كانت هذه الأحكام مخالفة لمبادئ القانون الدولي ومسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية تكون في عدة صور منها إنكار العدالة وفساد الجهاز القضائي وإصدار أحكام جائرة.

١٩ - د علي ابراهيم ، القانون الدولي العام ، مصدر سابق ، ص ٧٥٢

٢٠ - د عصام العلية ، مصدر سابق ، ص ٥٢٦

وعلى أية حال فإن إنكار العدالة هو أمر نادر في ظل العلاقات الدولية المعاصرة بسبب التنظيم الجيد نوعاً ما الذي تحيط به الدول جهازها القضائي وعملية التكفل في شئون القضاء أقل الآن بكثير عما كان يحدث خلال القرن التاسع عشر وكرامية الأجانب خفت إلى حد كبير بسبب تقارب المسافات وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية عما كان عليه الوضع في العصور الخالية. (٢١)

ويعتبر من قبيل الخطأ أو للتقصير عدم وجود تشريع في الدولة يحرم أو يعاقب على الأفعال غير المشروعة، وكذلك إهمال الدولة في البحث عن الفاعل لمحاكمته، وعدم تيسير السبل للمجني عليه للحصول إلى تعويض الضرر الذي لحق به. (٢٢)

- والحالات التي تتحمل الدولة المسؤولية الدولية عن أعمال السلطة القضائية هي:-
- ١- إذا امتنع القضاء عن إحقاق الحق ، كأن ترفض محكمة ما حماية الاجنبي او عدم السماح له بمراجعة المحاكم او ترفض للنظر في دعواه.
 - ٢- إذا أساء القضاء عمله ولم يقم بواجبه طبقاً للقانون ، كأن يتأخر في اصدار القرار في الوقت المناسب او اهماله في ملاحقة للقاتل او عدم اعتقاله.
 - ٣- إذا صدر حكم جائر من المحكمة ، كأن يتحامل الحكم بصورة صريحة ضد الاجنبي او فسرت القانون تفسيراً ضيقاً بهدف الاضرار بالاجنبي. (٢٣)

٢١ - د علي ابراهيم ، القانون الدولي العام ، مصدر سابق، ص ٧٦٢

٢٢ - د طارق عزت رضا ، مصدر سابق ، ص ٤٦٦

٢٣ - د سهيل حسين الفتلاوي و د غلاب حوك جومده موسوعة القانون الدولي العام ، الجزء الثاني ، حقوق الدول وواجباتها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٨١

وقد عرف إنكار العدالة تعريفات متعددة فقيل انه الظلم الظاهر او الخطأ
الواضح في ممارسة العدالة او للتدليس في الحكم او سوء النية في الحكم او
الحكم للقائم على التحكم والهوى. (٢٤)

٣ - مسؤولية الدولة عن افعال السلطة التنفيذية

مفهوم السلطة التنفيذية التي ترتب الاعمال الصادرة عنها مسؤولية الدولة
هو مفهوم واسع يختلف عما يأخذ به القانون الداخلي احيانا فالسلطة التنفيذية
يقصد بها هيئات وموظفي الهيئات التنفيذية والادارية مثل رئيس الدولة
والوزراء وممثلي السلك الدبلوماسي والقنصلي وفراد القوات المسلحة واي ممثل
للسلطة العامة حسب القانون فهم موظفي وممثلي للدولة. (٢٥)

فالدولة مسؤولة عن اعمال هؤلاء سواء كانت تلك الاعمال هي القيام
بأعمال تشكل افعالا غير مشروعة ومخالفة لاحكام القانون الدولي او كانت تلك
الاعمال هي امتناعهم عن القيام بواجبات مفروضة عليهم دولياً باعتبارهم يمثلون
الدولة في شخصيتها المعنوية.

وكذلك تكون الدولة مسؤولة عن الافراد الذين تربطهم بها علاقة فعلية
ويشمل ذلك عملاء الدولة سواء كانوا من المواطنين ام من الاجانب الذين
يرتبطون بها بعمل كأعمال التخريب والاعتقال .

وقد ذهبت المادة (٧) من مشروع لجنة للقانون الدولي الى مسؤولية الدولة
عن جميع اجهزتها ولن مبدأ الاستقلال الاداري وفق القانون الداخلي لا يمكن
الاحتجاج به في مجال القانون الدولي ، فالدولة مسؤولة عن جميع اجهزتها حتى
وان كانت هذه الاجهزة على اراضي دول اجنبية. (٢٦)

٢٤ - مصطفى احمد فوزي ، دراسات في القانون الدولي العام ، منشآت المعارف بالاستقذرية، ٢٠٠٧ ص ٣٩

٢٥ - د علي ابراهيم ، القانون الدولي العام ، مصدر سبق ص ٧٦٣

٢٦ - المادة (٧) من مشروع لجنة القانون الدولي

٤- مسئولية الدولة عن أعمال الأشخاص العاديين

من المعروف أن الدولة لا تتحمل المسؤولية الدولية عن الأعمال التي تصدر من الأشخاص العاديين سواء كانوا مواطنين أم أجانب على إقليمها لأنه لا تربطهم بها رابطة معينة.

إلا أن هناك اتجاهاً يرى بمسئولية الدولة عن الأعمال التي تصدر من الأشخاص العاديين لا باعتبارهم يعملون لديها وإنما لأنها قصرت في حماية أموال وأرواح المقيمين من الأجانب وكذلك باعتبار أن سيادة الدولة تبدأ من سيادتها على إقليمها وبالتالي فإنه يقع على عاتقها حماية أموال وإرواح المقيمين في البلد ومثال ذلك رفض اتخاذ تدابير احتياطية لمنع وقوع أضراراً وكذلك عدم مكافحة أعمال تضر بمصالح الأجانب والهيئات التي تمثل الدول ومنظمات أخرى.

وبما أن القاعدة في القانون الدولي العام فيما يتعلق عن الاضرار التي تحدث نتيجة للأعمال غير المشروعة التي تصدر من الأفراد إنما هو تقرير عن عدم المسؤولية الدولية عن تلك الاضرار باعتبار أن جميع الأعمال التي تقوم بها لحفظ الأمن تعتبر من الأعمال المتعلقة بسيادة الدولة وأن مطالبتها في هذه الحالة يعتبر إجراء ماساً بأعمال السيادة إلا أنه يؤخذ في الاعتبار دائماً عند بحث مدى مسؤولية الدولة لثبات وقوع تقصير في بسط حمايتها على الأجانب المقيمين في بلادها مسنداً إلى أن ذلك يمكن أن يعتبر خطأ صادرًا من جانبها.^(٣٧)

27 - د عبد العزيز محمد مرغان ، الفنزوا الامريكسي قصصهوتني الاميريالي للمراق ، دار النهضة العربية ،

القاهرة، ٢٠٠٤ ص ١١٢

ومسئولية الدولة عن الاعمال الصادرة من الافراد مسئولية شخصية مباشرة وليست من قبيل مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه فأساس المسئولية في هذا المجال هو اخلال الدولة بالتزامها ببذل العناية المتمثل في تقصيرها سواء في مجال المنع لو في مجال القمع والعقاب ولا يمكن القول ان المسئول الاساسي هو للفرد مرتكب الفعل للضرار. (٢٨)

ومن الأمثلة على مسئولية الدولة عن أعمال الأشخاص العاديين ما قضت به محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٤ في قضية اقتحام السفارة الأمريكية في طهران حيث قضت بمسئولية إيران عن ذلك لأنها قصرت في قمع مثل هذه الاعتداءات وكذلك أن هؤلاء الأشخاص أصبحوا ممثلين للدولة فيما بعد بالإضافة إلى خرقها عدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية سنة ١٩٦١ ولزمتها بإصلاح الأضرار التي تسببت بها (٢٩)

٥- مسئولية الدولة عن أعمال أجهزة أخرى

وهو ما يعني قيام بعض الأجهزة التابعة لدولة معينة بأعمال في إقليم دولة أخرى ينتج عنها أضرار توجب المسئولية الدولية وفي هذه الحالة تكون الدولة مسئولة عن أعمال تلك الأجهزة

وكتلك الدولة تكون مسئولة عن الأعمال التي تحصل في أثناء الثورات والحروب الأهلية وتختلف الفكرة حول تحديد المسئولية في حالة انتصار الثوار وأوفي حالة فشلهم.

٢٨ - د محمد سليم عبدالحميد و د محمد السعيد الدلق و د ابراهيم احمد خليفة ، القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧٣

٢٩ - القضية المتعلقة بموضفي الولايات المتحدة الدبلوماسية والقنصلية في إيران ، قرارات محكمة العدل الدولية ، الحكم الصادر في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٠

ففي حالة الاعتراف بالثوار من جانب دولهم بصفة المحاربين يترتب عليه اكتسابهم للحقوق وتحملهم للالتزامات التي يقرها القانون الدولي وبالتالي تعفى الدولة في هذه من تحمل تبعية المسؤولية الدولية عن اعمالهم ، لما اذا لم تعترف دولة الاصل بوصف المحاربين بالثوار فانها تظل مسؤولة عن الاعمال غير المشروعة التي تصدر منهم، وفي حالة نجاح الثوار ووصولهم الى الحكم واستقرت لهم الاوضاع تكون الدولة مسؤولة عن اعمال الثوار منذ قيام الثورة.(٣٠)

³⁰ - د طارق عزيز، رقا ، مصدر سابق ص ٤٦٨

حالات الإعفاء من المسؤولية الدولية

يتبين لنا مما سبق أنه متى ما ارتكب فعل غير مشروع فإنه يوجب المسؤولية الدولية على عاتق القاتم بذلك الفعل للضرر إذا تحققت شروط المسؤولية الدولية إلا أننا نلاحظ أن هناك حالات معينة تتحقق فيها شروط المسؤولية الدولية ولا تسأل الدولة عن الأعمال الضارة التي تصدرها وتعفى من تلك المسؤولية وهي الحالات التي تعفى الدولة من مسؤوليتها عن الأضرار التي تصيب الغير وهي كالآتي.

١- الموافقة والرضا

تقوم أحكام القانون الدولي على مبدأ الرضا والقبول فالعمل غير المشروع يوجب المسؤولية الدولية ولكن إذا قبل من وقع عليه هذا العمل غير المشروع فإن المسؤولية تنتفي لا لعدم تحقق شروطها ولكن برضا من وقع عليه الفعل للضرر أو المخالفة فالتدخل في شئون دولة أخرى يعتبر عملاً غير مشروع إلا أنه لا يترتب المسؤولية الدولية إذا ارتضت الدولة التي تم التدخل في شئونها.

ولكي تنتفي صفة عدم المشروعية في العمل الضار يجب أن يكون الرضا صريحاً وخالياً من العيون كالغلط والتكليس والاكراه المادي ويجب أن تكون الموافقة قبل وقوع الفعل وأن لا يتجاوز الفعل حدود الموافقة وأن لا يكون العمل غير المشروع مخالف لقاعدة أمره من قواعد القانون الدولي حتى لو وجد الرضا

متى ما تعرضت للدولة لعمل غير مشروع من دولة أخرى فإنه يكون من حقها القيام بأعمال رادعه ارد هذا العمل ومنع تكراره وفي هذه الحالة لا تشكل تلك الأعمال سبباً للمسئولية الدولية وتبرير هذه الأعمال يجب أن يكون الفعل راجعاً لقوة لا سبيل لمقاومتها وأن يكون من الاستحالة للتعامل مع العمل غير المشروع الصادر من الدولة المعتدية وأن لا تساهم هذه الدولة بتلك الاستحالة.

ولم يضمن الميثاق تعريفاً للعدوان كما لم يضع معياراً موضوعياً لتحديد المعتدي وهو ما كان سبباً في إثارة الخلاف حول تفسير أعمال العدوان التي أشار إليها نص المادة ٣٩ ولا يوجد في وثائق مؤتمر سان فرانسيسكو ما يساعد في الوصول إلى تعريف محدد وواضح وقد تقدم الاتحاد السوفيتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - عام ١٩٥٠ - بالقتراح وضع تعريف للعدوان ليكون مرشداً لأي جهاز دولي يدعى إلى تحديد ما يعتبر عملاً من أعمال العدوان وتحديد المعتدى في نزاع معين حتى يمكن تطبيق أحكام الميثاق ذات الصلة. (٣١)

٣- حالة الضرورة

وهي الحالة التي تلجأ فيها الدولة إلى القيام بعمل غير مشروع بشكل سبباً لقيام المسئولية إلا أن هذا الفعل لم تكن الدولة لتلجأ إليه إلا لأنها كانت في حالة ضرورة لا يمكن تفاديها إلا من خلال القيام بتلك الأعمال ومع أنها تسبب ضرراً للغير إلا أن الدولة تضطر لتحمل دفع تعويضات في مقابل رفع حالة الضرورة.

ولتحقق حالة الضرورة يجب أن تتحقق شروط منها وجود خطر حال جسيم حقيقي وشيك الوقوع وليس مستقبلاً وأن يضر الخطر بمصلحة جوهرية

٣١ - د ابراهيم محمد الخفي ، انضمام الدولي في مواجهة الأزمات والفكرات، مصدر سبق من ٣١

من مصالح الدولة وأن يكون الفعل الضار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر
لوشيك وأن تكون هناك علاقة سببية بين الضرر والفعل الضار.

٤- القوة القاهرة

وهي تلك الظروف المفاجئة التي تجعل الدولة عاجزة عن الوفاء
بالتزاماتها الدولية وهذه الاستحالة قد تكون قانونية وقد تكون طبيعية وهذه
الحالات تكون نافية للمسئولية الدولية حيث تكون خارجة عن إرادة شخص
القانوني الدولي ولا يمكن تلفيها.

ولكي تتحلل الدولة من التزاماتها القانونية يجب أن تتحقق شروط للقوة
القاهرة ومنها أن يكون الفعل الذي قامت به الدولة راجعاً لسبب أجنبي خارجاً
عن إرادتها وإن يؤدي إلى وضع الدولة في حالة استحالة مادية أو قانونية وأن لا
تكون الدولة قد ساهمت في تحقيق هذه الاستحالة.

٥- الدفاع الشرعي

وهي الحالة التي تكون فيها الدولة مضطرة للقيام بأعمال معينة للدفاع
عن كيائها المعنوي أو للدفاع عن مواطنيها ومبدأ الدفاع الشرعي مسلم به فسي
جميع الأنظمة وهو أن لكل دولة الحق في استعمال القوة والدفاع إذا ما تعرضت
لاعتداء.

ولن ميثاق الأمم المتحدة قد أقر هذا المبدأ (الدفاع الشرعي) إلا أنه قد
حصره في حالة العدوان المسلح فلا يمكن استخدامه لمجرد وجود تهديدات
باستخدام القوة.

أثر للمسئولية الدولية

فيما سبق تطرقنا الى تعريف المسؤولية الدولية وبيان شروطها وأركانها وحالات الاعفاء من المسؤولية.

وفي حالة تحقق شروط المسؤولية الدولية نكون أمام حق الدولة التي وقع عليها للعمل غير المشروع في اللجوء إلى القضاء الدولي للمطالبة بالتعويض عن الأعمال غير المشروعة التي لحقتها وكذلك حقها في المطالبة بتحريك دعوى المسؤولية الجزائية على الشخص للقيام بالعمل غير المشروع.

ويبدو ان طبيعة العلاقات الدولية وما تتمم به من تشابك في المصالح السياسية والاقتصادية يجعل الدول تتغاضى فيما بينها عن اثار المسؤولية الدولية عن انتهاكات القانون الدولي ، وإذا ما أثرت دعوى المسؤولية من قبل دولة ضد دولة أخرى فإن هذا غالباً ما يكون بهدف تحقيق كسب سياسي أو عسكري وليس منصباً على الممارسات المحرمة أو مقصراً عليها.^(٣١)

ومن هنا تقوم المحاكم المختصة بإجراءات قضائية واستشارية لتحديد توافر أركان المسؤولية المدنية أو المسؤولية الجزائية.

وبعد أن يتحقق للمحكمة وقوع عمل غير مشروع تصدر قرارها بإلزام القائم بالعمل غير المشروع بتعويض المتضرر والتعويض يكون بعده صور منها التعويض المادي وإعادة الحال والترضية.

لما المسؤولية الجزائية فتتحقق حول الأشخاص المسؤولين عن الأعمال غير المشروعة بصورة مباشرة أو بواسطة الغير كارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية واستخدام أسلحة محظورة دولياً.

^{٣١} - د طروق عزت رضا ، مصدر سبق ع ٨٢

والجزء في القانون الدولي هو رد فعل المجتمع القانوني المنظم، أو رد فعل الدولة المتضررة إزاء انتهاك إحدى الدول لقواعد النظام القانوني أو حقوق الدول الأخرى التي تحميها هذه القواعد فجزاء القانون الدولي ليس بالضرورة نصاً يلحق بالقاعدة القانونية الدولية، يقدر ما هو إجراء يصيب الدولة المخطئة أو أحد عناصرها سياسياً أو اقتصادياً أو تجارياً وكان من شأن حضور المنظمات الدولية تغلب رد الفعل الجماعي على رد الفعل الفردي وإسباغ الشرعية على هذا الأخير، إذا تعطلت مظاهر الأول (٣٣)

وفي حالة انعقاد المسؤولية الدولية تجاه دولة ما فإنها ترتب آثاراً تختلف في مداها حسب أسباب انعقادها وكما يلي:-

- حالة انعقاد المسؤولية عن أفعال غير مشروعة دولياً تستلخص آثار المسؤولية الدولية في هذه الحالة في وقف العمل غير المشروع دولياً وإصلاح الضرر.
- حالة انعقاد المسؤولية الدولية عن أفعال مشروعة دولياً فهي ذاتها فلا تتضمن آثار المسؤولية ووقف النشاط غير المحذور دولياً لحاجة المجتمع الدولي والإنسانية إلى هذا النشاط وإنما تتضمن آثار المسؤولية في هذه الحالة نوعين من الالتزامات:-

- ١- التزم ينشأ عند وجود الخطر وقبل وقوع الضرر ويتمثل في الالتزام للعالم بالوقاية من الخطر حتى لا يؤدي إلى وقوع الضرر

٣٣ - د عبادة الشمل ، النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٦٦٧

٢- التزام ينشأ بعد وقوع الضرر ويتمثل في اصلاح هذا الضرر ولحوائه
والسيطرة عليه والتقليل منه.^(٣٤)

ان النتيجة الطبيعية والمنطقية لثبوت المسؤولية الدولية وجوب اصلاح او
رفع الضرر الذي لحقته الدولة المسؤولة بالشخص المضرور، فالأثر المترتب
على ثبوت المسؤولية الدولية نتيجة لتوفر شروطها السابقة هو التزام الشخص
المسئول بتعويض الضرر الذي حدث للغير.^(٣٥)

٣٤ - د طوق عزت رضا ، مصدر سابق ص ٤٦٩

٣٥ - د محمد سليم عبدالحديد و د مصطفى سلامة حسن ، دروس في القانون الدولي العام ، دار المطبوعات
الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ٣٢٢ -

المطلب الثاني

مراحل تطور المسؤولية الدولية

تمثل المسؤولية بالنسبة للدولة مبدأ عاماً من مبادئ القانون الدولي فهي التي تحدد إطار وشكل السلوك المخالف لقواعد القانون الدولي، وما يترتب على ذلك من حق الدولة في مقابل واجب يلقي على علق دولة أخرى يلزم الأخيرة بالتعويض أو بإعادة للحالة إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب السلوك المخالف في إطار ما يسمى بالمسؤولية المدنية. أما ما يتعلق بمسؤولية الدولة والفرد جنائياً عن الجرائم الدولية فقد ارتبط بالعديد من الآراء للفقهية وخاصة في نطاق الجرائم التي ترتكب من المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة حيث أنها لا ترتكب في الغالب لتحقيق مصلحة فردية، بل لمصالح دولة معينة... وإذا كانت المسؤولية الجنائية للدولة - في حال التأكيد عليها - هي وسيلة ردع للدولة التي ارتكبت فعلاً مخالفاً للقانون عن طريق توقيع عقوبة جنائية تتجاوز حدود إصلاح الضرر والتعويض إلى كونها تمثل رادعاً تحذر الدول من التفكير في انتهاك القانون، فقد أليدها اتجاه وعارضها اتجاه آخر وإلى جانب هذه المسؤولية التي تتحمل تبعاتها الدولة هناك المسؤولية الجنائية للفرد سواء كان مصدر هذه المسؤولية للتشريع الوطني أم كان مصدره ينبثق عن معاهدة أو اتفاق أو عرف دولي^(٣٦)..

عرفت العصور القديمة فكرة المسؤولية في إطار ما يسمى بنظام الثأر، فيها هو العهد القديم يشير إلى أن العين بالعين والسن بالسن، حيث تم الاعتراف بهذا المبدأ بين الدول بعضها ببعض كما بين الأفراد ..

^{٣٦} - د سامعيل عبدالرحمن محمد، «المسؤولية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة»، القاهرة ٢٠٠٠، ص

ويشهد التاريخ الهندي القديم ان الدويلات الهندية القديمة قامت نظاماً قانونية دولية في السلم والحرب ، وقد وجدت في الهند القديمة مدونات للقانون تتعلق بالالتزامات نحو الدول الاخرى طبقت أساساً على دول منفصلة داخل الهند ذاتها،^(٣٧)

وكان اليونانيون والجرمانيون يطبقون هذا المبدأ سواء في العلاقات مع الدول الأخرى أو مع الأفراد وقد قسمت العلاقات قديماً بالتساخر والكراهية وتغليب قانون القوة على قوة للقانون حيث تستطيع الدولة حماية مصالحها بالطريقة التي تراها قبل تطور العلاقات الإنسانية وظهور دور الكنيسة في أعقاب ويلات الحروب ومخاطرها.. وفي قراءة لهذا التطور لفكرة المسؤولية كان بحق للفرد الذي وقع عليه الضرر أن يحجز للفرد الذي تسبب في هذا الضرر وأمواله مقابل قيامه بالأفعال التي أدت إلى هذا الضرر. ثم أصبحت الجماعة التي ينتمي إليها الفرد المسبب للضرر مسؤولة مسؤولية تضامنية عن الأفعال الضارة التي ارتكبها أحد أفراد هذه الجماعة، وكذلك اعتبار العدوان الواقع على أحد أفراد هذه الدولة هو عدواناً على الدولة التي ينتمي إليها ، وفي إطار ذلك كان هناك ما يعرف بمبدأ التخلي والذي تتخلى بمقتضاه القبيلة عن مسؤوليتها في حماية الفرد الذي يرتكب أفعالاً تسمى إلى القبيلة.^(٣٨)

وكانت أفكار الفقهاء انقلباً على أفكار الفقهاء الجرمانيين القدماء حيث المسؤولية للتضامنية، وذلك بإقلمتهم فكرة المسؤولية على أساس الخطأ على أعمال أجهزة الدولة الضارة والأفراد التابعين لهذه الدولة. وكان سندهم في ذلك

٣٧ - د عبدالله الأشعل ، النظرية العامة للجرائمات في القانون الدولي، الطبعة الاولى ، القاهرة، ص ٨٠

٣٨ - د جابر صابر طه ، إقامة المسؤولية المعنوية عن العمل غير المشروع على عنصر الضرر، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ١٩٧٩

أن الدولة تستطيع أن تمنع وقوع الجرائم التي ترتكب على إقليمها، وفي حال عدم قيامها بذلك أو لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمنعها (تصبح شريكة لهم في ارتكاب هذه الأعمال، وإنها بعد وقوعها لم تتخذ ضدهم الإجراءات العقابية، إذ يكون عليها إما معاقبتهم بمعرفتها أو تسليمهم، فإذا لم تفعل ذلك فهي تكون بصورة ما قد أقرت عملهم.^(٣٩)

ونشأت عصابة ذات شأن هي الاتحاد الكونفدرالي السويسري عام ١٢٩١ استهدف حماية استقلال أعضائه وتسوية منازعاتهم سلمياً واتخاذ الاجراءات اللازمة لصيانة السلام العالم ، وكانت الدول الاعضاء تمثل في جمعية الاتحاد التي تصدر قراراتها بالاجماع وتفصل في منازعات الاعضاء عن طريق التحكيم الاجباري ومن حق تلك الجمعية القيام بتنفيذ احكام التحكيم الصحيحة خاصة ولن مساعدات التحكيم كانت تتضمن الجزاءات المقررة في حالة عدم تنفيذ الاحكام ، وإذا غاب النص كان يمكن للمحكمين تقرير الاجراءات اللازمة ومن بينها حرب الجزاء والاستيلاء على اموال وممتلكات الطرف الاخر وفرض التعويضات المالية ودفع نفقات التنفيذ الفيدرالي ونفقات حرب الجزاء وقد نظرت الى اخذ الرهائن كجزاء من الدرجة الثانية لضمان التنفيذ.^(٤٠)

والواقع ان فكرة العقاب كانت معروفة خلال مراحل للتاريخ بأشكال مختلفة وحسب اختلاف المفاهيم الاخلاقية والسياسية والاقتصادية للصور التي سادت فيها^(٤١)

^{٣٩} - د سمير محمد فاضل ، المسؤولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم، حقوق القاهرة، ١٩٧٩،

^{٤٠} - د عبدالله الاصل ، النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي العام، مصدر سابق ص٢٣

^{٤١} - خالد عكاب صون الميمني ، مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية، در النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧ ص١٨

ووضع للفقه الإسلامي حدا لما كان سائداً في الجاهلية قبل ظهور الرسالة المحمدية.. فالعرب الذين كانوا يعيشون في قبائل مستقلة حكمت علاقاتهم العصبية والوقوف في وجه القبيلة التي يعتدي أحد أفرادها على فرد من أفراد القبائل الأخرى، أخذوا من فكرة اللأثر أساساً للمسئولية وما ترتب عليها من نتائج ضارة وخطيرة.. وحلت في معظم الأحوال فكرة لدية محل فكرة اللأثر وترك أمر التمسك بها للمجني عليه فله أن يأخذها أو يقوم بالتنازل عنها طبقاً لرؤيته الخاصة.

وجاءت أحكام الشريعة الإسلامية لتقضي على كثير من الأفكار التي انتشرت في الجاهلية ففرقت بين الجرائم التي تقع على النفس وتلك التي تقع على المال في إطار مبدأ المسئولية الفردية الذي كان له أثر كبير في العلاقات بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى ووجد انعكاساً ملحوظاً في المعاهدات التي تم إبرامها في ذلك العصر.

إن فقهاء المسلمين بحثوا نظرية الضمان والمسئولية الدولية في مختلف أبعادها وصورها ووضعوا لها حلولاً جديرة بالمناقشة وهي بذلك أرست نظرية متكاملة للمسئولية أو (الضمان) على الصعيد الدولي، كما أن هذه النظرية لا تقل عن تلك التي استقر عليها العمل في القانون الدولي المعاصر.

ولأن الشريعة الإسلامية قد ركزت أيضاً على آثار المسئولية الدولية وخصوصاً إعادة الحال إلى ما كان عليه أو التعويض المالي (مع عدم اغفال الترضية)

ومساهمة الإسلام في وضع وتطوير الضمان على الصعيد الدولي مساهمة لا شك واضحة وجلية بأعتبار أن ذلك هو الذي يتفق والمجربى العادي

للكور إذ من المنطقي ان لا يترك للفعل غير المشروع او حتى المشروع الذي يرتب اضراً على عائق الغير من غير عقاب او اثار قانونية تجاه مرتكبه.^(٤١)

ومن امثلة التحالفات في الجاهلية حلف الفضول الذي اجتمعت لاجله بطون قريش في دار عبدالله بن جردان وتحالفوا على رد المظالم في مكة بعد ان كثر فيهم الزعماء وانتشرت للرئاسة وزادت الاعتداءات^(٤٢)

والاصل ان علاقة الدولة الاسلامية بغيرها من دول الحرب هي علاقة تقوم اساساً على السلم ودفع الظلم الذي يكون مصدراً للفقر ، وسبباً للحرب فكان لم يؤد للنهي عن الاعتداء وحماية الدعوة الاسلامية سبيله، فقد جعل الاسلام الحرمات قصاصاً ، وشرع القتال دفعاً للعدوان وبحض الظالمين وهكذا ارتبط الجزاء بفكرة العدالة وتقرر القصاص لاقرار الحرب والمعاملة بالمثل في اكثر من موضع في القرآن الكريم.^(٤٣)

وقد وجدت هذه الأفكار مصلحتها في القرآن الكريم والسنة النبوية ، حيث الآية للكرامة.. (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (سورة فاطر)، (كل نفس بما كسبت رهينة) (سورة النجم)..

وفرق فقهاء الشريعة الإسلامية بين الجرائم العامة والجرائم الخاصة، اذ تقسم الحقوق إلى: حق الله: وهو كل حق يتحقق به نفع عام يعود على المجتمع كله وبذلك يتم نسبه إلى الله لأتساع نفعه وشمول نفعه، وهناك، حق العبد: وهو

^{٤٢} - د احمد ابو الوفا ، نظرية الضمان او المسؤولية الدولية في الشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٨٢

^{٤٣} - د صباه الشعل ، نظرية العامة للجرائم في القانون الدولي، مصدر سابق ص ٦٠

^{٤٤} - د صباه الشعل، النظرية العامة للجرائم في القانون الدولي، مصدر سابق ص ٧٥

كل حق تعلقت به مصلحة خاصة.. فجزاء الحق الأول يكون عقوبة عامة كالحد والتعزير، أما جزاء الحق الثاني فيدور بين الضمان والعقوبة. (٤٥)

وقد أرسى الرسول (ص) بقوله وممارساته الكثير من القواعد التي تخص العلاقات الدولية مع المسلمين وغير المسلمين ومن بينها الأخلاقيات التي يجب مراعاتها أثناء الحروب، وكذلك أرسى قاعدة أن رئيس الدولة هو الذي يتخذ التصرفات الدولية الخاصة بالدولة الإسلامية فقد كان قائد الجيش وهو الذي أعلن الحرب على قريش وبني النضير وعلى بني قينقاع.. الخ ، كذلك هو الذي أبرم المعاهدات مع اليهود ، ومع يوحنا بن رؤبة صاحب ليله، ومع قريش (صلح الحديبية) (٤٦)

ومن أمثلة الجزاءات للقانونية فسخ المعاهدات كجزاء والتي تضمنتها المادة رقم (٤٠) من اتفاقية لاهاي للرابعة لعام ١٩٠٧ وتقضي بأن كل خرق خطير للهدنة من قبل أحد الأطراف يعطي للطرف الآخر حق الفسخ ومثلها أيضا المادة ١٠ من تصريح لندن الصادر في ٢٦ / ١ / ١٩٠٩ / ١ إلغاء تصريح الحظر المضروب انتهاكا لأحكام التصريح المذكور كما تتضمن المادتان ٥٥ و ٥٦ من تصريح لندن جزاءات أخرى مماثلة وهذا النظام قلصر على القانون الدولي الإنساني ويجد تطبيقات مخففة له في اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ . ثم كانت اتفاقية جنيف الموقعة في ٢٢ أغسطس ١٨٦٤ التي وضعت أسس لقانون الإنساني المعاصر، واتسمت قواعد هذه الاتفاقية بكونها مكتوبة ودائمة لحماية ضحايا الحروب، وتتميز المعاهدة بأنها متعددة الأطراف وجاءت

٤٥ - د صهارزقي المنهوري ، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٧ من ٤٧-٤٨

٤٦ - د أحمد أبو الوفا ، أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩ ص ٣

تتويجاً لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقنين عادات الحرب وأعرافها،
وتعد أول وثيقة دولية في مجال تكوين قواعد القانون الدولي الإنساني.^(٤٧)

وابتداءً من القرن السابع، عمدت الدول الأوروبية إلى تضمين اتفاقياتها
المتبادلة نصوصاً تتعلق بحماية الأقليات الدينية، من حيث التأكيد على أهمية
التسامح الديني والاعتراف لهذه الأقليات بحرية ممارسة شعائرها الدينية، ومن
هذه الاتفاقيات.

اتفاقية فيينا بين المجر وترانسلفانيا عام ١٦٠٦ والتي اعترفت للأقلية
البروتستانتية المقيمة في الدولة الأخيرة بحرية ممارسة شعائرها الدينية.^(٤٨)

وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها أقرت لأول مرة مبدأ المسؤولية الجنائية
الفردية في معاهدة فرساي عام ١٩١٩ والتي نصت في مادتها (٢٢٧) على
إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني عن
مسؤوليته الدولية في شن الحرب العالمية الأولى ومعه عدد من الرعايا الألمان
لانتهاكهم قوانين وأعراف الحرب، وكان ذلك خطوة أولى على طريق إقرار
قضاء جنائي دولي لمحاكمة الأفراد لارتكابهم جرائم دولية، بعد أن كان سائداً في
الفقه والعمل الدوليين مسؤولية الدول وحدها باعتبارهم أشخاص القانون الدولي
دون غيرهم، حيث أسهم ذلك في وضع حد لجرائم الحرب لأن علم الأشخاص
بأنهم سيتحملون شخصياً نتائج الجرائم التي سوف يرتكبونها يجعلهم يحتاطون
قبل ارتكابها، ولكن الظروف السياسية حالت دون أن تلقى المبادئ التي قررتها
معاهدة فرساي التطبيق الصحيح، إذ أن جريمة شن الحرب التي اتهم بها

^{٤٧} - د عبدالله الأشعل، اتفاقية العمة للجزاءات في القانون الدولي، مصدر سابق ص ٨١

^{٤٨} - د همام احمد محمد مندوبي، التدخل الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦- ١٩٩٧، ص

امبراطور ألمانيا لم تجر في شأنها محاكمة فلم تنشأ المحكمة بسبب رفض هولندا تسليمه إلى الدول المتحالفة استناداً إلى أن قانونها لا يخولها ذلك.^(٤٩)

وجاءت اتفاقية لندن في ٨ أغسطس ١٩٤٥ لتضع قواعد دولية جديدة لم يعرفها القانون الدولي التقليدي من قبل بمحاكمة مجرمي الحرب النازيين واليابانيين في محاكمتي نورمبرج، وطوكيو ورغم ما أخذ عليهما من كونهما تمثلان إرادة المنتصرين، فقد طغى عليهما الطابع الميضي أكثر من الطابع القانوني، بحيث حوكم مجرمو الحرب المهزومون ولم تستم محاكمة مجرمي الحرب المنتصرين، إذ لم يتم تطبيقها على مجرمي الحرب الأمريكيين المسؤولين عن كارثتي هيروشيما، ونجازاكي.. ورغم ذلك فإن هاتين المحكمتين كانتا التطبيق العملي الأول لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية بتقديم بعض الأفراد للمحاكمة سواء أكان أمامها أم كان في محاكم دول الحلفاء العسكرية التي عرفت بقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) الصادر عن الحلفاء الأربعة بصفتهم الحكام العسكريين لألمانيا لعام ١٩٤٦ لمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة كأهم وثيقة دولية بشأن تحريم الحرب في العلاقات الدولية. ولم يكتف الميثاق بتحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية وإلغاء حق الدول في شن الحرب كوسيلة لفض المنازعات بل حرم مجرد التهديد باستخدام القوة في المادة (٤/٢) منه مما يعد تطوراً كبيراً في قواعد القانون الدولي.

^{٤٩} - خالد عكاب صيون العبيدي ، مصدر سابق ، ٢٥٠

وقد مثل توقيع الاتفاقية الدولية لمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أحد الآليات للامتثال لمحاكمة مجرمي الحرب حيث دعت الاتفاقية لإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، ولكن على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، وهو ما أكتنفته اتفاقيات جنيف الأربع للمؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩.

وقد نصت المادة (٢) المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على أنها تنطبق على:

- حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح ينشأ بين طرفين أو أكثر وأن لم يعترف أحدهما بحالة الحرب .
- حالة الاحتلال الجزئي أو الكلي لأكبر لحد الأطراف ، وأن لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة .^(٥٠)

وتعمدت الدول الأطراف بموجب المواد المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م بالتقيد بالعقوبات المقررة لمن يخالف هذه الاتفاقيات، باتخاذ إجراءات تشريعية لفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يرتكبون أو يأمران بارتكاب إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقيات أيًا كانت جنسيتهم وتشكل تلك المواد من اتفاقيات جنيف ليس فقط تأكيداً لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية وإنما توسيعاً في نطاقها.

فقد جعلت محاكمة مجرمي الحرب التزاماً دولياً يرتب على الدول مسؤولية ملاحقتهم بغض النظر عن جنسيتهم، مما يفيد بأن اتفاقيات جنيف أقرت

^{٥٠} - د. أحمد أبو قوفا ، نظرية عامة للقانون الدولي الإسلامي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص ١٤٦.

ما يعرف بالاختصاص القضائي العالمي والذي بموجبه يحق لأية دولة موقعة على اتفاقيات جنيف ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومحاكمتهم، وهو ما أكدته المادة ٨٦ من البروتوكول الأول المضاف لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ الخاصة بقمع الانتهاكات الجسيمة التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الأداء، وقد أكدت مبدأ المسؤولية الجنائية مبادئ نورمبرج التي صاغتها لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٠م، فنص المبدأ الثالث على عدم اعتبار الصفة الرسمية مانعاً للمسؤولية.

وقد جاءت نصوص مشروع تقنين الجرائم ضد سلامة وأمن البشرية عام ١٩٤٤ صريحة في منع اللجوء للقوة في العلاقات الدولية وعدم اعتبار الصفة الرسمية مانعاً للمسؤولية، وجاءت اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية واعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٣٩١/د/٢٣)

في ١٩٦٨/١١/٢٦ تدعيماً للجهود الدولية الهادفة لإقرار مبدأ المسؤولية الفردية، فنصت في المادة الثانية على تطبيق أحكام الاتفاقية على ممثلي سلطة الدولة والأفراد الذين يقومون بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء بالمساهمة في ارتكاب أية جريمة، أو بتحريض الغير، أو مرسومهم لارتكابها أو الذين يتسامحون في ارتكابها، ولا يسرى التقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لأحدهما من أخطر الجرائم في القانون الدولي، وأعطت اختصاصاً عالمياً للدول الأطراف في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ولزمتهم بذلك.

وألزمت الجمعية العامة مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم الأشخاص مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بقرارها رقم (٣٠٧٤/د/٢٨) في ١٩٧٣/١٢/٣، وجعل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

لياً كان المكان الذى ارتكبت فيه موضع تحقيق مع مرتكبيها بمن فيهم مواطنيها محل تعقب وتوقيف ومحاكمة.

وتقليلاً من معاناة الانسان في الحروب الدولية والاهلية فقد تكفل القانون الدولي والانساني بوضع المبادئ والقواعد المفصلة في اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين لعام ١٩٧٧ بتنظيم التعامل مع الجندي او الاسير او الجريح او المنفي في ساحة المعارك او الارض المحتلة ، وكذا النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية باتفاقية روما في ١٧ يوليو ١٩٩٨.^(٥١)

وجاء تشكيل المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة تطبيقاً لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، وهي المحكمة التى أنشئت بقرار مجلس الأمن رقم ٨٠٨ في ١٩٩٣/٢/٢٢ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، ونصت (م/٧)^(٥٢) من النظام الأساسي للمحكمة على المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي الجرائم التى اقتصت بالنظر فيها، والتى ارتكبت ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وهي الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩م، ومخالفات قوانين وأعراف الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية.

إن التوسيع للمزوج لنظام المخالفات الجسيمة والمسؤولية الجنائية الفردية الذى قامت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أدى إلى نشأة فهم معاصر للمادة (٢) (والمادة ٧)^(٥٣) من النظام الأساسي للمحكمة. إن عملية الإيضاح الجوهرى هذه لم تنسف للقانون التقليدى: بل بالأحرى أتاحت ملء

^{٥١} - د الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان ، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٤ ص ٢٥

^{٥٢} - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية لدولية المعدد في روما في ١٧ تموز /يوليه ١٩٩٨

^{٥٣} - لنظام الأساسي للمحكمة الجنائية لدولية

الفجوة التفسيرية أن تريد المحكمة من تطوير - وليس إعادة تعريف - هذين الجانبين من القانون الدولي الإنساني. كما أن التعديلات الوظيفية لنظام المخالفات الجسيمة وتوسيع المسؤولية الجنائية الفردية لإدراج مذهب القصد المشترك قد أدى على نحو هام إلى توسيع وسائل تفسير النظام الأساسي للمحكمة بما في ذلك الانتهكات. وعن طريق تبني نهج غائي في تفسيرها للهادف لقانون النزاع المسلح. تضع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أساساً مقنعاً بشأن توسيع المخالفات الجسيمة والمسؤولية الجنائية الفردية. وبذلك، تتجنب المحكمة عجز آليات الحماية وتعزز أهداف القانون الدولي الإنساني بمنح أقصى حماية ممكنة إلى المدنيين .

وتعتبر محاكمات يوغوسلافيا ورواندا أول محاكمات تنشأ منذ محاكم نومبرج ١٩٤٥م وطوكيو ١٩٤٦ لمحاكمة مجرمي الحرب تطبيقاً لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية التي لا تجيز الدفع بالأوامر العليا أو بعدم مسؤولية القادة أو حصانة رؤساء الدول أو المسؤولين.

ولكن المحكمة الجنائية الدولية التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو ٢٠٠٢ دعائم للمسؤولية الجنائية الفردية في نظامها الأساسي ككل نظام قضائي جنائي دائم على شكل معاهدة ملزمة للدول الأطراف.

وقد أكد النظام الأساسي في ديباجته أن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب ومقاضاة مرتكبيها، وعقدت الدول الأطراف للعزم على وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وهو ما يسهم في منع الجرائم مما قد يدعم أسس النظام العالمي ويسهم في إرساء أسس السلام والأمن وإضفاء القيم الإنسانية في العلاقات الدولية.

ولكنه اتفاقيات جنيف الأربع بنص المواد المشتركة الخاصة بالعقوبات الجنائية، و(م/٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، و(م/٦) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأيضاً للحكم الذي أصدره مجلس للوردات أعلى هيئة قضائية بريطانية باعتباره سابقة قانونية في منع مرتكبي الجرائم الدولية من الإفلات من العقاب وعدم منحهم الحصانة القضائية بناء على طلب تقدمت به أستراليا للعام ١٩٩٨، وتسليمهم لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية. بالإضافة الى ذلك ما أخذ به القانون البلجيكي الصادر في ١٦ حزيران ١٩٩٣ والذي يمنح المحاكم البلجيكية اختصاصاً عالمياً بمحاكمة مسؤولين أجنب عن جرائم القانون الدولي، وجرت محاكمة أربعة روانديين في العام ١٩٩٤ بناء عليه، ولكن تم تعديله ليمنع ملاحقة ومحاكمة القادة والمسؤولين ما دلموا على رأس السلطة بعد الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية في أعقاب الدعوى المرفوعة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لمسؤوليته عن مجزرة صبرا وشاتيلا، والتي تقدم بها ٢٣ فلسطينياً من الناجين من المجزرة العام ٢٠٠١، وتم رفع دعوى العام ٢٠٠٢ ضد وزير الدفاع موفاز أمام القضاء البريطاني لمسؤوليته الفردية عن مجزرة مخيم جنين في الانتفاضة لكونه رئيساً لأركان الجيش لإشرافه على المجزرة.

وجاء للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالمادة (٢٥) فقرر عدم جواز إثارة المسؤولية الجنائية الدولية إلا في حق الأشخاص الطبيعيين فالدولة شخص معنوي لا تسأل مسؤولية جنائية، بل مسؤوليتها مدنية بالتعويض المالي عن الأضرار الناتجة عن الأعمال غير المشروعة التي يرتكبتها ممثلوها.

هذا هو للرأى الغالب في الفقه القانوني الدولي حيث أنه في "المحصنة النهائية عدم وجود مسؤولية جنائية للدولة في الوقت الحالي، وذلك بالنظر إلى

غاية السلطة العليا التي تفرض على كل الدول والأمر لا يعدو أن يكون عقوبات
وجزاءات مجردة لا ترقى لأن تضاف عليها الطبيعة الجنائية بأي حال من
الأحوال وبذلك فإن المسؤولية الدولية للدولة تنحصر في الجرائم التي ترتكبها ضد
المدنيين في المسؤولية التقليدية، وهو ما يعني التعويض، وإعادة الحالة إلى ما
كانت عليه أو للترضية^(٥٤)

⁵⁴ - انظر تفصيلاً : السيد أحمد أبو الخير : محكمة إسرائيل وقوانينها في القانون الدولي.

المبحث الثاني

مسئولية دولة الاحتلال في ظل قانون الاحتلال العربي

ليس الغرض من هذه الدراسة الخوض تفصيلاً في ماهية للقانون الدولي الإنساني ومراحل تطوره وللمبادئ التي يقوم عليها والعلاقات التي ينظمها. بل إن الانتهاكات اليومية والمستمرة لقواعد هذا القانون هي الأساس في ظل حالة الفوضى التي أحكمت قبضتها على العلاقات الدولية.

وارتبطت هذه السياسة الأمريكية العدوانية بكم هائل من الانتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وانحراف جسيم لأحكام الاتفاقيات والمواثيق والإعراف الدولية في مجالات الحياة المختلفة. ولم يكن غريباً أن تؤدي هذه سياسة إلى اعتقال العديد من الأبرياء وفتح أبواب السجون المخالفة للقانون وبناء معتقلات تمارس فيها جميع صنوف التعذيب، هذا بالإضافة إلى عمليات الإعدام خارج إطار القانون والاحتجاز اللا إنساني.

وعليه فإن أكثر القواعد للقانونية تعرضاً للانتهاك هي قواعد القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى حماية الأشخاص المتضررين أثناء النزاعات المسلحة وكذلك الأموال والأشياء الأخرى التي ليست لها علاقة بالعمليات العسكرية وغير ذلك من الأمور التي تخدم الهدف الإنساني الذي كان من أجله هذا القانون.

ومن الصعوبة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لأنه لا توجد سلطة عليا فوق الدول يمكن أن تفرض حكم القانون وإنما يوجد منطق الأقوى ، فالأقوى هو الذي يفرض مفاهيمه وهو الذي يفرض سيطرته وهو الذي يسير

العالم حسب هواه دون وجود رادع يردعه إن لخطأ أو تجلوز على سيادة غيره من الدول وما وقلع الحرب البربرية الدلمية على العراق ببعية عن لذهائنا. (٥٥)

ولتساقاً مع ما تقدم فإنه من الضروري التطرق إلى عدد من الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ونحن ننقل الانتهاكات الصارخة لقواعد هذا القانون من قبل الإدارة الأمريكية في حربها غير المشروعة على العراق بحجة مواجهة الإرهاب والبحث عن اسلحة الدمار الشامل وحماية حقوق الأئمان

وسوف يتم التركيز على الاتفاقيتين الثالثة والرابعة (جنيف ١٩٤٩) والبروتوكولين الإضافيين ١٩٧٧، وذلك لارتباطهم بالقضايا التي تتعرض لها هذه الرسالة.

وكذلك اتفاقية لاهاي الرابعة للخاصة باحترام قوانين الحرب البرية (١٩٠٧)، والخامسة للخاصة بحقوق ولجبات الدول المحايدة في الحرب البرية (١٩٠٧/١٠/١٨)، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨/٧/١٧)، في إطار دراسة شاملة للنظام القانوني العراقي قبل وبعد الاحتلال للوصول إلى طبيعة الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكية لقواعد القانون الدولي الإنساني.

إن انتقال السلطة الفعلية إلى يد قوات الاحتلال يلزم هذه الأخيرة قدر الإمكان تحقيق الأمن والنظام، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك (م٤٣ش اتفاقية لاهاي الرابعة ١٩٠٧). واستمرار النظام القانوني للنفاذ قبل ووقت الاحتلال هو أحد مظاهر سيادة الدولة . فإذا كان لمسلطات الاحتلال إدارة المرافق العامة وحماية للنظام

^{٥٥} - وقال تور بنقل ، موسوعة القانون الدولي الحرب حذر الفكر الجمعي ، الاستدرة، ٢٠٠١ ص ٧

للعلم والمدنيين في الأراضي المحتلة، قليس لها أن تستولي على الممتلكات أو تهيب خيرات الأرض والثروات، أو تذل بالنظام للقانوني في الدولة الواقعة تحت الاحتلال.

واقتضت للضرورة أن نتعرض في رسالتنا إلى التعريف بماهية القانون الدولي الإنساني وبعض القضايا المرتبطة بكارثة احتلال العراق كالتمذيب واستخدام مصطلح "الحرب على الإرهاب" كذريعة للخروج على قواعد الشرعية الدولية.

ونقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتطرق في الأول إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني ومراحل تطورها، وفي المطلب الثاني نتطرق إلى الأحكام المشتركة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقه ١٩٧٧ وفي المطلب الثالث نتطرق إلى دور حماية قواعد القانون الدولي الإنساني في حماية للمدنيين

المطلب الأول

القانون الدولي الإنساني في التعريف والتطور

يعيش القانون الدولي في وقتنا الراهن أزمة حقيقية ، ولعل المسبب الجوهري لتلك الأزمة يتمثل في الهوية الواسعة بين النظرية والتطبيق بين ما يدرس في الكتب وما يحدث في العمل ، بحيث غدا صحيحا ان نقول ان ما يبينه العلماء والفقهاء يهنمه المسألة والزعماء .^(٥٦)

فالحرب نتيجة حتمية للمبادئ التي يقوم عليها القانون التقليدي فالمنازعات الدولية ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، ولا يمكن للتخلص منها كلياً ولما كانت الدول في ظل المفهوم التقليدي للحرب _ تتمتع بالسيادة فقد عذت الدولة نفسها الحكم الاعلى لكل نزاع تكون طرفاً فيه واضحت حينئذ مشروعة لحل المنازعات الدولية.^(٥٧)

ولمام هذا المفهوم كان لابد من محاولة تنظيم الحروب والتقليل من نتائجها الخطيرة

تنص المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على: "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال". وجاء البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ في الفقرة الرابعة من مادته الأولى ليعيد ذات الحكم وينفس العبارات.

٥٦ - والى ان يندق ، موسوعة القانون الدولي للحرب دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ص ٧
٥٧ - المحلقة بشرى محمد زكي ، قانون الحرب والقانون الدولي الانساني ، مقال منشور في مجلة الطريق ، العدد الثامن ، تشرين الاول ٢٠٠٨

القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام يهدف قواعده إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو كفوا عن المشاركة فيه ، وإلى حماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية. كما أنه يقيد حق اختيار الوسائل والأساليب المستعملة في الحرب.

والقانون الدولي الإنساني يعرف أيضاً تحت اسم (قانون الحرب) أو قانون النزاعات المسلحة وهو لا يطبق إلا في حالة النزاع المسلح الدولي أو النزاع المسلح غير الدولي.^(٥٨)

ولعل الهدف المباشر من تكرار هذه المادة هو تحقيق التوافق بين النص وتطبيقه والوصول إلى الهدف الإنساني الذي صيغت من أجله نصوص الاتفاقيات الأربع والبروتوكول الأول والثاني وجعلت من القانون الدولي الإنساني أكثر فروع القانون الدولي شمولاً من حيث التقنين، حيث تناولت أحكامه بالتفصيل معظم الجوانب المتعلقة بحماية الأفراد في حالة النزاعات المسلحة، وحظيت اتفاقيته باعتراف شبه عالمي، وبتصديق عدد من الدول يفوق تلك التي صادقت على لية اتفاقية أخرى (عدا اتفاقية حقوق الطفل). هذا بالإضافة إلى الاعتراف بالعديد من أحكامه كقواعد عرفية ملزمة في العلاقات الدولية .. ولكن هذه الحقيقة تصطدم بواقع مر يتمثل في الانتهاك الجسيم لأحكام وقواعد هذا القانون وانتشار المأسى غير الإنسانية والتعذيب ضد السكان المدنيين والأسرى والمعتقلين في إطار العمليات العدوانية واحتلال أراضي الغير بالقوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.. وتعتبر منطقتا العربية نموذجاً حياً لهذه الانتهاكات في

^(٥٨) - إبراهيم محمد لحد، التعويض في القانون الدولي ، (دراسة مقارنة)، دار الكتاب القانوني ،

ظل استمرار احتلال العراق وفلسطين وأجزاء مختلفة أخرى من الوطن العربي، وانتشار المعتقلات والسجون الأمريكية.

وإن كنا لن نتطرق إلى الخوض في الجوانب المختلفة للقانون الدولي الإنساني، ولكننا نبحت في الحماية القانونية التي توفرها قواعد هذا القانون للسكان المدنيين والمعتقلين ومن في حكمهم ضد التعذيب في ضوء نصوص الاتفاقيات الدولية، مع إشارة أولية إلى عدد من المبادئ التي شكلها العرف والنصوص القانونية لهذا الفرع من فروع القانون لدولي، إلا أنه يتوجب للتعريف بهذا القانون وقواعده الأساسية طبقاً لأبيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

القانون الدولي الإنساني هو ذلك الفرع من فروع القانون الدولي العام الذي تهدف قواعده (عرفية كانت أو مكتوبة) إلى توفير الحماية للأشخاص الذين أصابهم الضرر من جراء نزاع مسلح، وحماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية⁽⁹⁹⁾.

ويعرف القانون الدولي الإنساني بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تطبق في المنازعات المسلحة وتهدف إلى حماية الأشخاص والأموال وهو جزء من قواعد قانون الحرب

وإن الهدف من القانون الدولي الإنساني هو حماية الأموال والأشخاص الذين يتعرضون لأثار المنازعات المسلحة ووضع قيود على أطراف النزاع في استخدام وسائل وأساليب للحرب ويسعى القانون الدولي الإنساني إلى تنظيم النزاعات المسلحة وأدائها وينضم الحروب التي تشترك فيها دولتان أو أكثر.

(99) عامر قزقاني، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان ١٩٩٤، مجلة دولية للصليب الأحمر - أغسطس ١٩٩٤.

وتعد مسألة الامن الانساني محور قواعد للقانون الدولي الانساني التي تهدف الى حماية الافراد المدنيين داخل دولهم من اي شكل من اشكال النزاعات التي تؤدي الى انتهاك كرامتهم وحقوقهم الخاصة.^(٩٠)

وفي تعريف أكثر شمولاً، فإن القانون الدولي الإنساني هو "مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دولياً والتي تهدف إلى الحد من استخدام العنف في وقت النزاعات المسلحة عن طريق حماية الأفراد المشتركين في العمليات الحربية أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها والجرحى والمصابين والأسرى والمدنيين،

وفي تعريف أكثر شمولاً، فإن القانون الدولي الإنساني هو "مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دولياً والتي تهدف إلى الحد من استخدام العنف في وقت النزاعات المسلحة عن طريق حماية الأفراد المشتركين في العمليات الحربية أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها والجرحى والمصابين والأسرى والمدنيين، وكذلك عن طريق جعل العنف في المعارك العسكرية مقتصرًا على تلك الأعمال الضرورية لتحقيق الهدف لمسكري"^(٩١).

ويقتضي الأمر بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لما يثيره التشابه بينهما من لبس بين كثير من الدارسين وغيرهم.. واقع الأمر أن القانونين باعتبارهما يدخلان ضمن منظومة القانون العام، فهما قريبان من بعضهما البعض ويكمل أحدهما الآخر.. ويبقى التمايز فيما يلي:

^{٩٠} - د سهيل حسين الفتلاوي ، ود عبد محمد ربيع ، القانون الدولي الانساني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠ و ٢١ .

^{٩١} - نظراً : د محمد نور فرحات، تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١- فمن حيث المرجعية القانونية في إطار التقنين الدولي، تعود بداية القانون الدولي الإنساني إلى اتفاقية جنيف الأولى عام ١٨٦٤، أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فنشأ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ في صورة مجموعة من المبادئ العامة، ثم أصبحت أكثر شمولاً مع المهيدين الدوليين (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٦) ..

٢- ومن حيث مجال الحماية، فإن القانون الدولي الإنساني يعني بحماية حقوق الإنسان في أوقات النزاعات المسلحة، أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فإنه يمتد ليشمل حماية هذه الحقوق والحريات الأساسية في وقتي السلم والحرب.

٣- ومن حيث أطراف العلاقة، ففي الوقت الذي يهتم فيه القانون الدولي الإنساني بتنظيم العلاقة بين الدولة من جهة والرعايا من الأغراء من جهة أخرى، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينظم علاقة الدولة برعاياها...

وعلى الرغم من ذلك فإن المصدر التاريخي والفلسفي لفرعي القانون واحد، هو الحاجة إلى حماية للفرد الإنساني من البطش والصف والتهديد والظلم. ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أخرجت موضوع حماية حقوق الإنسان من دائرة السيادة الكاملة للدولة، لتصبح شأناً دولياً يترتب عليه مساعدة دولية في حالة وقوع انتهاكات لهذه الحقوق.

وعلى الرغم من حداثة هذه التسمية (القانون الدولي الإنساني)، إلا أن قواعد هذا القانون تعود إلى عصور قديمة جداً، حتى وقبل لائحة الحرب البرية ١٨٦٤، وفكرة ولادة الصليب الأحمر (١٨٥٩)^(٦٢).

وعلى الصعيد القانوني تعتبر اتفاقية جنيف لحماية جرحى الحرب عام ١٨٦٤ والتي تحتوي على عشر مواد، هي التي أرست للقواعد الأولية للتشريع الحديث، ثم جاءت طبعتها المنقحة عام ١٩٠٦ (٣٣، ٥٥)، ثم عام ١٩٢٩، الطبعة الجديدة التي صدرت عن المؤتمر الدبلوماسي ١٩٤٩، حيث كانت اتفاقيات جنيف الأربع التي نعرفها حتى الآن، مع البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧

⁶² - د. محمد عزيز شعري: مرجع سابق.

المطلب الثاني

مسئولية دولة الاحتلال في ضوء اتفاقيات جنيف ١٩٤٩

والبروتوكول الأول ١٩٧٧

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى توفير الحماية القانونية للفرد الإنساني وتخفيف الويلات والآلام التي تسببها الأعمال العدائية له، وكذلك منح البشر الحد الأدنى من الضمانات التي تحميهم حتى من سلطات البلاد التي يحملون جنسيتها..

وانطلاقاً من هذا الهدف المشترك، فإن اتفاقيات جنيف الأربع تحتوي على بعض الأحكام المشتركة على الرغم من أن قواعدها تحكم عدداً من الموضوعات (الجرحى والمرضى في الميدان - الجرحى والمرضى في البحار - أسرى الحرب - السكان المدنيين).

وسوف نتناول في هذا الجزء الأحكام المشتركة للاتفاقيات والبروتوكول الأول، وهي:

١- مجال التطبيق، مدة التطبيق، الإحالة إلى مبادئ القانون العامة:

تنطبق الاتفاقيات والبروتوكول الأول في حالة الحرب المعلنة أو أي نزاع آخر يقوم بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة وذلك منذ بدء مثل هذا الوضع، حتى وأن لم يعترف أحد الأطراف بحالة الحرب. وتشمل هذه الاتفاقيات كذلك المنازعات المسلحة التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة

الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية في سياق ممارسة الشعوب لحقها في أن تحكم نفسها بنفسها.^(٦٣)

ويتوقف تطبيق هذه الصكوك عند انتهاء العمليات الحربية بوجه عام، وفي حالة الأراضي المحتلة عند انتهاء الاحتلال، باستثناء فئات الأشخاص الذين يتم الإخراج النهائي عنهم أو إعادتهم إلى أوطانهم أو ليوأولهم بعد ذلك في وقت لاحق، وتستمر استعادة هذه الفئات من الأشخاص بأحكام الاتفاقيات والبروتوكول ذات الصلة حتى يتم الإخراج عنهم أو إعادتهم للوطن أو تقرير إقامتهم^(٦٤).

في الحالات التي لا ينص عليها في الاتفاقيات أو البروتوكول أو الاتفاقات الدولية الأخرى، أو في حالة الانسحاب من هذه الاتفاقات، يظل الأشخاص المندوبون والمقاتلون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف والمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير للعالم^(٦٥).

٢- حظر الأعمال الانتقامية:

تحظر الأعمال الانتقامية وانتهاكات القانون التي تقتصر رداً على انتهاكات أخرى أو لردعها ضد الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد وحدات الدفاع المدني وأسرى الحرب والمدنيين والأعيان المدنية والثقافية والبيئة الطبيعية والأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة. وتظل هذه الأعمال محظورة إلا في حالة الاشتراك في الأعمال العدائية^(٦٦).

٦٣ - راجع: م ٢، فقرة ١ (الاتفاقية الأولى)، م ٢ (الاتفاقيات الثقافية والثلاثية والرابعة)، م ١ (البروتوكول الأول).

(٦٤) راجع: م ٥ (الاتفاقية الأولى، ثلاثة)، م ١ (الاتفاقية الرابعة)، م ٣ (البروتوكول الأول).

(٦٥) راجع: م ٦٣ (الأول)، م ٦٢ (الثانية)، م ١٤٢ (الثالثة)، م ١ (البروتوكول الأول)، م ١٥٨ (الرابعة).

(٦٦) راجع: م ٤٦ (الأولى)، م ٤٧ (الثانية)، م ١٣ (الثالثة)، م ٣٣ (الرابعة)، الموك ٥٦، ٥١، ٢٠ (البروتوكول الأول).

٣- عدم جواز التصرف في الحقوق:

إن قانون جنيف الذي يرمي لحماية ضحايا الحرب يحمي هؤلاء الأشخاص بقدر الإمكان من الضغوط التي قد تمارس عليهم لحملهم على التنازل عن حقوقهم. من هنا قضى القانون بأنه لا يجوز للأشخاص المحميين بأي حال التنازل عن كل أو جزء من الحقوق التي توفرها لهم اتفاقيات جنيف والبروتوكول. والمقصود بذلك بصورة أساسية أفراد الخدمات الطبية العسكريين والمدنيون، والجرحى والمرضى والفرق العسكريين والمدنيون، وكذلك أسرى الحرب والمعتقلون المدنيون وسكان الأراضي المحتلة والأجانب في أراضي أحد أطراف النزاع. ويتوخى مبدأ عدم التنازل صون جميع الحقوق التي تحمي هؤلاء الضحايا^(٦٧).

٤- الإشراف:

أ) الدول الحامية:

يتعين لضمان احترام اتفاقيات جنيف أن تطبق أطراف النزاع نظام الدول الحامية أن تسمح لهذه الدول بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات.

وهي دول محايدة تتولى حماية مصالح الدول المتحاربة في البلد المهادي.

ويقصد بالدول الحامية هي تلك الدول التي صارت إلى الالتزام للقانون الدولي بعدم المشاركة في التحالفات العسكرية الخارجية وسواء تحقق هذا الأمر بارادتها المنفردة أو بمقتضى اتفاقات دولية.^(٦٨)

فإذا لم يتم تعيين دول حامية، تعرض اللجنة الدولية للصليب الأحمر مساعيها الحميدة على أطراف النزاع من أجل إتمام هذا التعيين^(٦٩).

^{٦٧} - رابع: م ٧ (الأولي، الثانية، الثالثة)، م ٨ (الرابعة)، م ١٠ (البروتوكول الأول).

^{٦٨} - د حاتم محمد هلم، أصول القانون الدولي العام، أشخاص القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

(ب) اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

لا يكون وجود الدول الحامية عقبة في سبيل الجهود الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو أي منظمة إنسانية أخرى محيطة، بقصد حماية ضحايا الحرب^(٧٠).

وهنا تنطبق القاعدة التي تقضي بأنه يجوز للحكومات في أي وقت أن تتفق على أن تعهد إلى منظمة تقدم جميع الضمانات بحيادها وكفالتها بالمهام الإنسانية التي تفرضها الاتفاقيات على الدول الحامية.

ويصرح بوجه خاص لمندوبي اللجنة الدولية بالذهاب إلى جميع الأماكن التي يوجد بها أشخاص محميون أو أسرى حرب أو معتقلون مدنيون، وبمقابلتهم دون رقيب. وتقدم اللجنة الدولية جميع التسهيلات اللازمة لتنفيذ واجباتها الإنسانية^(٧١).

تكتسب هذه المواد أهمية خاصة وهي تعالج كذلك الانتهاكات التي لا تستحق سوى عقوبات إدارية أو تأديبية والانتهاكات الخطيرة التي تقرر لها نوعاً من القانون الجزائي الدولي باعتبارها جرائم دولية يطلق عليها "جرائم الحرب". وترسم هذه المواد للضمير العالمي صورة للانتهاكات الخطيرة بشكل خاص لاتفاقيات جنيف والبروتوكول، التي تعني إذا تركت دون عقاب لتحطاط المشخصة وتدهور مفهوم الإنسانية.

^{٧٠} - راجع: م ٨٠ (الأولي، الثانية، الثالثة)، م ٩ (الرابعة)، م ٥ (البروتوكول الأول).

^{٧١} - راجع: م ٩ (الأولي، الثانية، الثالثة)، م ١٠ (الرابعة).

^{٧٢} - راجع: م ١٠ (الأولي، الثانية، الثالثة)، م ١١ (الرابعة)، م ١٢ (الثالثة)، م ٤٢ (الرابعة)، م ٨١ (البروتوكول الأول).

تكتسب هذه المواد أهمية خاصة. وهي تعالج كذلك الانتهاكات التي لا تستحق سوى عقوبات إدارية أو تأديبية والانتهاكات الخطيرة التي تقرر لها نوعاً من القانون الجزائي الدولي باعتبارها جرائم دولية يطلق عليها "جرائم الحرب". وترسم هذه المواد للضمير العالمي صورة للانتهاكات الخطيرة بشكل خاص لاتفاقيات جنيف والبروتوكول، التي تعني إذا تركت دون عقاب انحطاط الشخصية وتدهور مفهوم الإنسانية.

والانتهاكات الخطيرة هي تلك التي تشمل أحد الأعمال التالية إذا اقترفت ضد الأشخاص أو الأعيان التي تحميها الاتفاقيات والأحكام المكملة لها في البروتوكول: القتل للعدو، التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بطعم الحياة، الأعمال التي تسبب عمداً ألاماً شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو للصحة، وأي أحجام عمدي يهدد بدرجة خطيرة السلامة البدنية أو العقلية لشخص في قبضة طرف غير الطرف الذي ينتمي إليه، النفي أو الإبعاد غير القانوني، الاعتقال غير القانوني، إرغام الشخص المحمي على الخدمة في قوات الدولة المعادية، أو تعمد حرمان شخص من حقه في محاكمة صحيحة قانونية دون تحيز على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات والبروتوكول، أخذ الرهائن، تدمير للممتلكات والاستيلاء عليها دون ضرورة حربية على نطاق واسع وبكيفية غير مشروعة واستبدادية تقضي إلى الوفاة أو تسبب إصابة خطيرة للسلامة البدنية أو للصحة: مهاجمة السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين، والأعيان المدنية، والهجمات غير التمييزية أو مهاجمة الأشخاص الهندسية والمنشآت التي تحوي قوى خطرة عن معرفة بأن هذه الهجمات من شأنها أن تسبب خسائر فادحة في الأرواح وإصابات بالغة للمدنيين وأضراراً للأعيان

المدنية لا تتفق مع الميزات العسكرية الملموسة والمباشرة المنتظرة، مهاجمة الأماكن المحددة من وسائل الدفاع والمناطق المنزوعة للسلاح، ومهاجمة الأشخاص عن معرفة بأنهم عاجزون عن القتال، والاستعمال الفاسد للعلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو أية علامات أخرى للحماية معترف بها. (٣٢)

وإلى جانب ذلك يعد انتهاكاً خطيراً للاتفاقيات والبروتوكول قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها للمدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، أو بترحيل أو نقل كل أو بعض سكان هذه الأراضي، وأي تأخير لا مبرر له في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى الوطن، وأعمال الفصل العنصري والأعمال المماثلة، وشن الهجمات على الأعيان الثقافية التي يمكن التعرف عليها بوضوح.

وتنص الاتفاقيات والبروتوكول على وجوب أن تتخذ الحكومات جميع التدابير التشريعية اللازمة لفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أحدى المخالفات الخطيرة أو يأمرهم بها، ويلتزم كل طرف بالبحث عن الأشخاص الذين يتهمون باقتراف هذه المخالفات الخطيرة أو أمرها بها، بما في ذلك تلك المخالفات الناتجة عن التقصير في أداء عمل ولجب الأداء. ويتعين على القادة العسكريين أن يتخذوا ما يلزم لمنع انتهاكات الاتفاقيات والبروتوكولات، وقمع هذه الانتهاكات وإبلاغها عند الاقتضاء للسلطات المختصة^(٣٣).

وكما رأينا، فإنه يتعين على كل طرف متعاقد أيضاً أن يتخذ التدابير اللازمة لوقف الأعمال التي تتعارض مع الاتفاقيات بخلاف الانتهاكات الخطيرة. لكن الاتفاقيات تشدد على منع الانتهاكات الخطيرة وذلك بأن خولت جميع الدول

^{٣٢} - راجع: م ٥ (الأولى)، م ٥٠ (الثانية)، م ١٣٠ (الثالثة)، م ١٤٧ (الرابعة)، م ٨٥، ١١ (البروتوكول الأول).

^{٣٣} - راجع: م ٤٩ (الأولى)، م ٥٠ (الثانية)، م ١٢٩ (الثالثة)، م ١٤٦ (الرابعة).

الأطراف في الاتفاقيات حق تطبيق الجزاء على هذه المخالفات. كما يمكن تقديم للمتهم لمحكمة دولية في الحالات التي تنظم فيها مثل هذه المحكمة.

نتيجة لعالمية حق القمع: يصبح تسليم المجرم أمراً مشروعاً في جميع الحالات التي لا تقدم فيها الدول المختصة المتهم إلى محاكمها.

وبذلك يصعب أن تبقى مثل هذه الجرائم دون عقاب لأنها تخضع لسلطات قضائية متعددة

٦- النشر:

تقوم الأطراف السلمية المتعاقدة في وقت السلم كما في وقت الحرب بإدخال دراسة الاتفاقيات والبروتوكول ضمن برامج التعليم الحربية وتشجيع السكان المدنيين على دراستها ويتعين على السلطات العسكرية والمدنية الإلمام التام بهذه الوثائق.

ويلتزم القادة العسكريون بالتأكد من أن أفراد للقوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم على بيئة من التزاماتهم كما تنص عليها الاتفاقيات والبروتوكول^(٧٤).

كما يلتزم أطراف النزاع بتأمين توفير مستشارين قانونيين لتقديم المشورة للقادة العسكريين بشأن تطبيق الاتفاقيات والبروتوكول وبشأن التعليمات المناسبة التي تعطى للقوات المسلحة فيما يتعلق بهذا الموضوع^(٧٥).

(74) راجع: ٤٧م، (الأولى)، ٤٨م، (الثانية)، ١٢٧م، (الثالثة)، ١٤٤م، (الرابعة)، ٨٧م، ٨٢ (البروتوكول الأول).

(75) راجع: ٨٢م (البروتوكول الأول).

المطلب الثالث

القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين

أولاً: مبادئ القانون الدولي الإنساني بشأن حماية المدنيين:

جاءت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧، لتشكل صرحاً قانونياً يتضمن العديد من القواعد تستهدف توفير الحماية للسكّريين المعاجزين عن القتال والسكان المدنيين الذين لا يشاركون في العمليات العسكرية.. وتعد هذه القواعد البناء الرئيسي للقانون الدولي الإنساني الذي تمتد جذوره إلى أواخر القرون الوسطى، قبل أن يصل إلى هذه المنظومة المتكاملة من الاتفاقيات الدولية.. ويقوم القانون الدولي الإنساني على مجموعة من المبادئ المنبثقة عن النصوص المكتوبة في الاتفاقيات الدولية أو التي تستخرج ضمناً من سياق هذه النصوص والعرف الدولي في مجال العمل الإنساني.. ومن أبرز هذه المبادئ: مبدأ التفرقة بين المدنيين والأهداف العسكرية، حظر بعض أنواع الأسلحة، حظر اللجوء إلى الغدر، احترام والحفاظ على سلامة الخصم الذي يلقى السلاح، بالإضافة إلى اعتبار الاحتلال وضعاً مؤقتاً وما يترتب على ذلك من آثار..

ويعد شرط "مارتيز" أحد الركائز التي استند إليها المبدأ الذي بمقتضاه: "يظل المدنيون والمقاتلون في الحالات التي لا ينص عليها في الاتفاقيات، تحت حماية ما استقر عليه العرف والضمير العام من مبادئ إنسانية.. وقد انعكس هذا الشرط في نصوص الاتفاقية الثانية لعام ١٨٩٩ والرابعة ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين، كما طبّقته محكمة نورمبرج عند نظرها في قضايا مجرمي الحرب العالمية الثانية..

ومن المبادئ الهامة التي تتعلق بحماية المدنيين والمنشآت غير العسكرية أو حظر استعمال أسلحة ينتج عنها آلام زائدة أثناء الحرب أو بسبب الاحتلال، ننكر:

١) تمتع السكان المدنيين بحماية عامة ضد الأخطار الناتجة عن العمليات العسكرية:

ويقوم هذا المبدأ على أساس التمييز بين المقاتلين الذين يعتبرون موضوع الحرب وأداته، وغير المقاتلين من الفئات الأخرى الذين يجب أن تشملهم الحماية بموجب الحصانة المستمرة من العرف والمبادئ العامة والتي تم صياغتها في البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ (م١/٥١).. وطبقاً لهذا المبدأ:

- تعمل أطراف النزاع على التمييز بين المدنيين والمقاتلين بشكل يمتنع معه إيذاء السكان المدنيين والإضرار بالأعيان المدنية.
- لا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلاً للهجوم حتى لو كان ذلك من قبيل الأعمال الانتقامية.
- تحظر أعمال العنف والتهديد التي تؤدي إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.
- اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع الأذى عن المدنيين.

٢) مبدأ تقييد حرية مهاجمة الأماكن:

- وتست صياغة هذا المبدأ انطلاقاً من القواعد العرفية، وجاءت في البروتوكول الأول (م٢/٥٢) وتكر حول:
- حظر العدوان على الأماكن المجردة من وسائل الدفاع.

• عدم توجيه أعمال عدائية ضد مراكز العلوم والأماكن للتاريخية والفنية التي تشكل تراثاً ثقافياً.

• حظر مهاجمة الأشغال الهندسية والمنشآت التي من شأنها إطلاق قوى خطيرة بالنسبة للسكان وغير ذلك..

٢) مبدأ تقييد نوعية وسائل الهجوم:

ومضمون هذا المبدأ حظر استعمال الأسلحة أو الأساليب العسكرية التي تؤدي إلى خسائر لا جنوى منها، أو تحدث آلاماً زائدة لأي شخص كان. (م ٢/٣٥ من البروتوكول الأول).

ثانياً: حماية المدنيين ومن في حكمهم تحت الاحتلال في ضوء الاتفاقيات الدولية:

١) المدنيون:

باستثناء بعض القواعد التي تضمنتها لائحة لاهاي وتنطبق بأحكام بعض العلاقات بين المحتل وسكان الأرض المحتلة، لم يكن قانون النزاعات المسلحة يشمل وضع المدنيين زمن الحرب أو تحت الاحتلال، وظهرت عيوب ذلك بالخصوص في الحربين العالميتين، فكان لابد من سد ثغرة كبيرة في "قانون جنيف"، وجاءت الاتفاقية الرابعة لعام ١٩٤٩، لتضيف إلى هذا القانون جديداً أي حماية للمدنيين بمقتضى اتفاقية خاصة، وعلى غرار الإضافات الجديدة التي أدخلها البروتوكول الأول على الاتفاقيات الثلاث الأخرى قبل الباب الرابع منه يتم أحكام الاتفاقية الرابعة.

أ) الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية الرابعة

تنص المادة الرابعة في فقرتها الأولى على أن هذه الاتفاقية تحمي أولئك "الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع مسلح أو حالة احتلال، تحت سلطة طرفي للنزاع وهم ليسوا من رعاياها أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها"،

وبذلك فإن الجنسية هي العنصر الحاسم في هذا المجال، لكن ماذا لو وجد أشخاص لا جنسية لهم تحت سلطة طرف في النزاع؟ بما أن مثل هؤلاء ليسوا من رعايا طرف للنزاع، فإن الاتفاقية تطبق عليهم أيضاً، وهناك نوع آخر من الأشخاص تطبق عليهم الاتفاقية رغم كونهم من رعاياها وهم أولئك الذين لجأوا إلى بلد قبل أن يصبح محتلاً من طرف الدولة التي ينتمون إليها، (م ٧٠) وهذا الوضع يختلف عن وضع اللاجئين من رعايا العدو لدى الدولة الحاجزة حيث لا يجب معاملتهم كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم للقانونية لدولة معادية" (م ٤٤).

ب) الأشخاص الذين لا تشملهم حماية الاتفاقية الرابعة؟

في حالتها للنزاع المسلح والاحتلال لا تطبق الاتفاقية على (م ٤/٤، ٢).

- رعايا دولة غير طرف فيها.
- رعايا دولة محايدة أو غير محاربة ما دام لها تمثيل دبلوماسي عادي لدى الدولة التي يوجدون بها.
- الأشخاص الذين تطبق عليهم إحدى اتفاقيات جنيف الثلاث الأخرى.

ج) معاملة المدنيين من طرف الخصم:

في جميع الحالات تحظر أعمال الإكراه والتعذيب والعقاب الجماعي والانتقام واحتجاز الرهائن وترحيل السكان.

وحددت الاتفاقية أحكام معاملة الأجانب الموجودين في أراضي أطراف النزاع (المواد من ٣٥ إلى ٤٦)، ومنحتهم حق مغادرة أرض العدو، وتلقى مواد الإغاثة، وممارسة الأعمال المسموح بها والإقامة، كما بينت شروط الاعتقال وظروفه ونقل الأشخاص إلى أراضي دولة أخرى، وفي ما يتعلق بالأوضاع في الأراضي المحتلة حددت الاتفاقية بالتفصيل حقوق السكان التي لا يمكن المساس بها، وولجبت دولة الاحتلال (المواد من ٤٧ إلى ٧٨)، وتنشابه الأحكام المتعلقة بالاعتقال من بدايته إلى نهايته مع مقتضيات الاتفاقية الثالثة من حيث المعاملة بصورة عامة (المواد من ٧٩ إلى ١٣٥)، وتخول الاتفاقية لطرفي النزاع إيقاف وتتبع ومحاكمة الشخص الذي يكون محل شبهة جائزة بسبب نشاط يمس أمن ذلك الطرف، كما أن الشخص المعتقل للتجسس أو التخريب في أرض محتلة أو يقوم بما يمس أمن دولة الاحتلال يمكن أن يفقد الحقوق المنصوص عليها، وفي كلتا الحالتين يجب أن يعامل الموقوف بإنسانية وتراعى في تلك ضمانات العدالة طبقاً للاتفاقية (م٥).

وإذا لاحظنا الكثير من التشابه بين الاتفاقيتين الثالثة والرابعة فإن لكل منهما مجالاً خاصاً كما بينا وهناك أمور تتعلق بالمدنيين أساساً فلا نجد مثلاً مواد تتصل بالرتب العسكرية والتحية والأجور، ولا يمارس المعتقلون عملاً إلا بموافقتهم خلافاً لأسرى الحرب من غير الضباط مثلاً..

ولم تغب عن واضعي الاتفاقية بعض الحالات الخاصة كـ"اللاجئين كما ذكرنا والنساء والأطفال".

د) إضافات البروتوكول الأول:

يدل عدد المولد المخصصة للسكان المدنيين في البروتوكول الأول وهو ٣١ مادة (٤٨-٧٩) على اهتمام أغلبية المشاركين في المؤتمر الدبلوماسي الأخير بمصير أكبر فئة من الفئات غير المقاتلة، والقاعدة الأساسية التي نصت عليها المادة ٤٨ توجب للتمييز بين "السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

ويولي البروتوكول اهتماماً خاصاً بالنساء (م ٧٥، ٧٦) والأطفال (م ٧٧) وتمتد الحماية إلى المرضى والجرحى والفرق العسكرية والمدنيين على حد سواء ولم تعد مقصورة على العسكريين فصب (م ٨) وبيئت المادة ٧٣ بوضوح تطبيق الاتفاقية للرابعة على اللاجئين وكذلك غير المنتمين إلى دولة ما، وأخيراً تشير إلى أهمية المادة ٧٥ المتعلقة بالضمانات الأساسية للواجب توفيرها للأشخاص الذين يوجدون تحت سلطة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بالحماية المنصوص عليها بالاتفاقيات أو مولد البروتوكول الأخرى، وهي ضمانات ذات شأن خاصة في المجال القضائي

٢) الصحفيون:

ذكرنا أن مراسلي الحرب التابعين للقوات المسلحة يعتبرون أسرى حرب عند وقوعهم في قبضة العدو وفقاً لأحكام لاتحة لاهاي واتفاقية جنيف الثالثة. والاهتمام بوضع الصحفيين أثناء الحروب ليس جديداً نظراً لطبيعة وظروف عملهم في حالات النزاع.

وعلى سبيل المثال تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين وضعهم، ودعت فرنسا عام ١٩٧٠ إلى عقد اتفاقية بهذا الشأن، ووضع مشروع دعت الجمعية العامة في قرارها بتاريخ ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٣ الأمين العام للأمم المتحدة إلى عرضه على المؤتمر الدبلوماسي المرتقب بجنيف، وتعتبر المادة ٧٩ من البروتوكول الأول أن الصحفي مدني على معنى المادة ٥٠ (١)، وعليه حمل بطاقة هوية مسلمة من الدولة التي هو من رعاياها أو التي يقيم بها أو التي يقع فيها جهاز الأنباء الذي يستخدمه، وتشهد على صفته كصحفي.

والحماية التي يتمتع بها الصحفي هي حصافته من الأعمال العدائية باعتباره مدنياً والمدنيون ليسوا أهدافاً عسكرية. ولا تعرف المادة المذكورة الصحفي لكن يجب اعتماد التلويل للواسع، ونلاحظ أن الحماية القانونية للصحفيين تشملها أحكام الاتفاقيات والبروتوكول الأول فقط، ورغم خطورة المهام الصحفية في النزاعات الدلخية فإن البروتوكول الثاني لا يطبق على الصحفيين، لكن تبقى المبادئ العامة لأحكام المادة الثالثة المشتركة سارية المفعول.

٣) موظفو الخدمات الإنسانية:

نطلق تعبير "الخدمات الإنسانية" على جميع الأعمال الإنسانية التي يستفيد منها الأشخاص للمحميون طبقاً لقواعد قانون النزاعات المسلحة، ومنها المادية والمعنوية، وقد تعددت أشكال تلك الخدمات وتنوعت بالإضافة إلى أن القائمين بها لا يشكلون فريقاً واحداً متجانساً بل يتبعون أجهزة تنظيمات مختلفة مما ينتج عنه تشعب وخط في بعض الأحيان ويجب بالتالي تحديد الإطار القانوني لأولئك

الأشخاص، ويمكن أن نقسمهم إلى ثلاث فئات: موظفي الخدمات الطبية -
موظفي الخدمات الروحية - وموظفي جمعيات الإغاثة التطوعية.

أ) موظفو الخدمات الطبية، وهم:

١) المتفرغون تماماً للبحث عن الجرحى والمرضى والفرقى أو نقلهم أو معالجتهم.

٢) المتفرغون تماماً لإدارة الوحدات والمنشآت الطبية.

٣) العسكريون المدربون خصيصاً للعمل عند الحاجة كمرضين أو حاملين
مساعدتين للنقالات والقيام بالبحث عن الجرحى والمرضى والفرقى أو
نقلهم أو معالجتهم.

ب) موظفو الخدمات الروحية أو الدينية، وهم:

موظفو الخدمات الدينية الملحقون بالقوات المسلحة ولا يشترط فيهم أن
يكونوا متفرغين كلياً أو جزئياً لمساعدة الجرحى والمرضى روحياً لأن عملهم
كتابين للقوات المسلحة يشمل كلفة أفرادها، ولا بد من رابطة قانونية مع
الجيش، فالمتطوعون من هذا النوع لا تحميهم اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ إلا إذا
كان انخراطهم في الجيش رسمياً.

ج) موظفو جمعيات الإغاثة التطوعية، وهم:

١) موظفو جمعيات الهلال والصليب الأحمر، على سبيل المثال، وذلك
بشروط: اعتراف الحكومة الوطنية بالجمعية التي يتبعونها، والأذن
الحكومي لها بالعمل أثناء الحرب كمساعد لمصلحة الصحة التابعة
للجيش، وإعلام تلك الحكومة زمن السلم ببقية الأطراف المتعاقدة بذلك

وإعلامها أيضاً للخصم بذلك زمن الحروب، وخضوع أولئك الموظفين المتطوعين للقوانين والقرارات العسكرية زمن الحرب، والعمل تحت مسؤولية الدولة.

(٢) موظفو جمعيات الإغاثة التابعة لبلد محايد الذين يقومون بخدماتهم الإنسانية إلى جانب أحد أطراف النزاع، ويتمتعون بالحصانات التي يتمتع بها زملائهم للتابعون لذلك الطرف، وبشروط: اعتراف حكومة الدولة المحايدة بتلك الجمعية التابعة لها، وموافقة طرف النزاع الذي سعت الجمعية لمساعدته في الخدمات الصحية، وقيام حكومته بإعلام طرف أو أطراف النزاع الأخرى بذلك، وإبلاغ الدولة المحايدة طرف النزاع الأخر بموافقتها على قيام جمعيتها بخدمات الإغاثة، وعند ذلك يمكن لموظفي جمعيات الدول المحايدة العمل مثل زملائهم من جمعيات أطراف النزاع.

فلا بد إذن من توفر عمليتي إبلاغ: إحداهما تقوم بها الدولة المستفيدة والأخرى تقوم بها الدولة المحايدة لإحاطة طرف النزاع الآخر علماً بمشاركة جمعية تابعة للدولة المحايدة بأعمال الإغاثة التطوعية.

ثالثاً: الوضع القانوني لموظفي الخدمات الصحية والروحية والإغاثة التطوعية:

(١) موظفو الخدمات الطبية المتفرغون تماماً للخدمات أو الإدارة الصحية وموظفو جمعيات الإغاثة وموظفو الخدمات الروحية: لا يعتبرون أسرى حرب إذا وقعوا في قبضة العدو، ويمكن استبقائهم لديه لمساعدة أسرى الحرب صحياً وروحياً، ويتمتعون على الأكل بالمعاملة التي تكفلها الاتفاقية الثالثة مع خضوعهم للقوانين والأوامر العسكرية للدولة الحاجزة والعمل تحت إشراف أجهزتها المختصة وفق ضميرهم المهني وفائدة

الأسرى المنتهين إلى القوات المسلحة التي يتبعونها، من الأفضل، ولا يقومون بأي عمل آخر.

٢) وتسهل الدولة الحاجزة مهامهم وتتفق أثناء النزاع مع الطرف الآخر إن أمكن على استبدالهم. والخدمات التي يقومون بها لا تعفى الدولة الحاجزة من التزاماتها بالقيام بشؤون أسراها.

٣) موظفو الخدمات الصحية العسكريون المؤقتون: نظراً لصفاتهم العسكرية فإنهم عندما يقعون في قبضة العدو يعتبرون أسرى حرب لكن يمكن تشغيلهم في وظائف صحية عند الحاجة، ويصفقهم أسرى حرب فإنهم يبقون في الأسر حتى انتهاء الحرب، بينما كانت اتفاقية ١٩٢٩، تمنحهم حق العودة المباشرة.

٤) موظفو جمعيات الإغاثة لدول محايدة: إذا وقع هؤلاء في قبضة العدو فلا يمكنه استبدالهم لديه لأنهم محايدون أولاً وينتمون إلى جمعيات خاصة لا إلى قوات بلادهم ثانياً وليسوا "متطوعين" في قوات الطرف الذي جاؤوا لمساعدة أجهزته الصحية ثلثاً، ولا يمكن بالتالي أن يكونوا أسرى حرب لأن مجرد استبدالهم دون إرادتهم ممنوع. ويجب أن يعودوا إلى بلادهم وإذا نعتز ذلك فإلى البلد الذي ساعدوا أجهزته الصحية مباشرة، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك، وفي الانتظار توكل إليهم للمهام التي جاؤوا من أجلها أصلاً لكن تحت إشراف الطرف الذي وقعوا في قبضته ومن المستحسن القيام بتلك المهام لفائدة الأشخاص التابعين للدولة التي أراد المحايدين المتطوعون مساعدتها وتختلف معاملتهم شيئاً ما عن معاملة موظفي طرف النزاع المستبقين أو الأسرى إذ باعتبار حيادهم يتمتعون

بما تمنحه الدولة التي يوجدون بها لموظفي قواتها المسلحة من حيث
المأكل والملبس والسكن والراتب.

٥) وتبقى الصيانة الواجبة لحقوق موظفي جميع الخدمات الإنسانية رهنأ
بلمتناعهم عن أي اشتراك في القتال، علماً بأن المادة ٢٧ من الاتفاقية
الأولى نصت صراحة على أن عمل المتطوعين المحايدين لا يمكن
اعتباره بأي حال تخلياً في النزاع.

وهناك حالة أخرى نشير إليها في هذا السياق وتتعلق بأسرى الحرب
الذين يمارسون وظائف دينية قبل وقوعهم في الأسر. فهؤلاء كانوا مقاتلين قبل
أن يكونوا أسرى ولا شأن لوظيفة المقاتل المدنية في تحديد وضعه كمقاتل
وبالتالي كأسير حرب ويمكنهم القيام بخدماتهم لفائدة أبناء عقيدتهم دون القيام
بعمل آخر ويعاملون مثل زملائهم الذين تم استبقاؤهم، لكنهم يبقون أسرى حرب.

وأضاف البروتوكول الأول إلى موظفي الخدمات والإدارة الطبية العاملين
في تشغيل أو إدارة وسائل النقل الطبي بصورة دائمة أو مؤقتة، وجميع الأصناف
المذكورة تشملها الحماية القانونية مهما كانت صفاتهم: مدنيين أو عسكريين وكذلك
الأمر بالنسبة لموظفي الخدمات الدينية.

وفي نطاق النزاعات الداخلية تضمن البروتوكول الثاني للنص على
احترام الجرحى والمرضى والغرقى ورعايتهم ولا يتم ذلك إلا بحماية القائمين
بالخدمات الدينية والطبية والوسائل التي يستخدمونها لأداء مهامهم.

رابعاً: موظفو الحماية المدنية:

لابد من التفرقة بين "الحماية المدنية" و "الدفاع المدني" فالدفاع المدني يشمل جميع الإجراءات غير العسكرية للدفاع الوطني بينما الحماية المدنية تهدف إلى إنقاذ الأرواح والحد من الخسائر، وهي أقل شمولاً من الدفاع المدني، وذكرت "الحماية المدنية" بصورة غير مباشرة في الاتفاقية الرابعة حيث نصت المادة ٦٣ على تمكين جمعيات الهلال والصليب الأحمر وجمعيات الإغاثة الأخرى من القيام بأنشطتها الإنسانية في الأراضي المحتلة، واقتصرت فقرتها الثانية أن "تطبق المبادئ" ذاتها على نشاط وموظفي الهيئات الخاصة التي ليس لها طابع عسكري، للقائمة من قبل أو التي قد تنشأ لتأمين وسائل المعيشة للسكان المدنيين من خلال دعم خدمات المنفعة العامة الأساسية، وتوزيع مواد الإغاثة وتنظيم عمليات الإنقاذ".

ويمكن أن تكون "الحماية المدنية" من بين الهيئات التي لا طابع عسكري لها، لكن الأحكام الواردة بالاتفاقية الرابعة غير كافية في هذه الناحية، وقد نص البروتوكول على أحكام جديدة تتعلق بالحماية المدنية التي تطورت كثيراً فسي العقود الأخيرة واهتمام القانون الإنساني بموظفي خدمات الحماية المدنية يعود في أساسه إلى أهمية دورها في مساعدة المدنيين أثناء النزاع المسلح ولا يمس جوهر القوانين الوطنية ذات الصلة.

وموظفو الحماية المدنية هم حسب المادة ٦١ (ج) من البروتوكول الأول "الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع لتأدية المهام المذكورة بالفقرة (أ) (أي المهام الإنسانية التي تهدف إلى حماية السكان المدنيين من أخطار العمليات العدائية في الكوارث .

وتساعدهم على تجاوز آثارها المباشرة وتوفر لهم الظروف اللازمة للبقاء) دون غيرها من المهام ومن ضمنهم الأفراد العاملون الذين تقصر السلطة المختصة لذلك الطرف تعيينهم على إدارة هذه الأجهزة فحسب.

ولهؤلاء الأشخاص وأجهزتهم المدنية الحق في أداء مهامهم على الوجه المطلوب إلا عند الضرورة العسكرية الملحة، والحماية التي يتمتعون بها تمتد إلى المدنيين الذين يستجيبون لطلب السلطة المختصة ويشاركون تحت إشرافها في أعمال الحماية المدنية دون أن يكونوا جزءاً من أجهزتها.

وتحدد المادة ٦٣ حقوق الأجهزة المدنية للحماية المدنية في الأراضي المحتلة وواجبات دولة الاحتلال. ومن حيث المبدأ فإن هذه الأخيرة تحتم على تلك الأجهزة ولا تجبرها على القيام بأعمال تضر بمصلحة المدنيين، وبإمكانها مصادرة أو تحويل غرض تلك الأجهزة إذا كان ذلك ضرورياً لتلبية حاجات أخرى للمكان المدنيين وتزول تلك المصادرة أو التحويل بزوال حالة الضرورة ويجوز لها لأسباب أمنية لتتراجع سلاح موظفي الحماية المدنية. أما المخاض للموضوعة تحت تصرف المكان المدنيين أو اللازمة لحاجاتهم فلا يجوز لها مصادرتها أو تحويل غرضها وتطبق الأحكام المنصوص عليها بالبروتوكول المتعلقة بالحماية المدنية على الأجهزة المدنية وموظفي الحماية المدنية لدول محايدة أو دول أخرى غير الأطراف في النزاع أثناء القيام بالأعمال الإنسانية المذكورة أنفاً على أرض أحد أطراف النزاع بموافقة وتحت إشرافه ويجب إعلام الخصم بذلك مع اعتبار مقتضيات أمن الأطراف المعنية ودون اعتبار عمل الإغثة والمساعدة تكملاً في النزاع.

وعلى أطراف النزاع تسهيل التنسيق الدولي لأعمال الحماية المدنية، ما لمكن ذلك، وتطبيق الأحكام ذاتها على الهيئات الدولية المختصة، وفي الأرض

المحتلة لا يمكن لدولة الاحتلال رفض أو تحديد أنشطة الهيئات المدنية للدول المحايدة أو غير الأطراف في النزاع وهيئات التنسيق الدولي إلا إذا كانت تلك الدولة قادرة على أداء المهام المناسبة للحماية المدنية بوسائلها أو بوسائل الأرض المحتلة، وفي المجال الدولي هناك منظمة بعثت إلى حيز الوجود ومقرها جنيف وهي "المنظمة الدولية للحماية المدنية"، وفي حال وجود منظمات مدنية أخرى من هذا النوع فإن الأحكام الأتفة الذكر تطبق عليها، لأن المادة ٦٤ تنص على "هيئات تنسيق دولية" في مجال الحماية المدنية

والمبدأ العام للحماية القانونية للمدنيين هو شرط الامتناع عن كل ما يتصل بالعمليات العسكرية يطبق أيضاً على موظفي الحماية المدنية وأجهزتها ومنشأتها فلا يمكن أن تكون منطلقاً أو وسيلة للقيام بأعمال ضارة بالعدو، ولا تعتبر أعمالاً ضارة بالعدو تلك التي تقوم بها الحماية المدنية تحت إشراف أو إدارة سلطات عسكرية، أو التعاون بين موظفي الحماية المدنية والعسكريين في أعمال الحماية المدنية أو إلحاق عسكريين بأجهزتها، أو انتفاع بعض الضحايا من العسكريين بخدمات الحماية المدنية، عريضاً، خاصة إذا أصبحوا عاجزين عن مواصلة القتال، ويجوز لموظفي الحماية المدنية حمل أسلحة شخصية خفيفة على أن تعمل أطراف النزاع في مواقع القتال على أن تكون تلك الأسلحة أسلحة بدوية كالمسدسات حتى يسهل التمييز بينهم وبين المقاتلين، ولا يفقدون حقهم في الحماية المنصوص عليها بسبب تنظيمهم على النمط العسكري أو الطابع الإجباري لمهامهم.

خامساً: الوضع القانوني لموظفي الحماية المدنية:

(١) موظفو الحماية المدنية أشخاص مدنيون ويحتفظون بتلك الصفة.

(٢) العسكريون الملحقون بأجهزة النفاذ المدني:

يتمتع هؤلاء بالحماية للقانونية المنصوص عليها وفق شروط محدودة أهمها للقيام بأعمال الحماية المدنية فقط وفي التراب الوطني لطرف للنزاع، وعند وقوعهم في قبضة العدو يصبحون أسرى حرب، أما إذا أصبحت الأرض التي يعملون بها محتلة فيمكن أن يقوموا بأعمال الحماية المدنية لفائدة سكانها فقط، وإذا كان العمل خطراً فلا بد من موافقتهم، لكنهم يحتفظون بوضعهم كأسرى حرب،

وهذه حالة خاصة تتشابه مع حالة موظفي الخدمات الطبية المؤقتين لكن تختلف عنها لأن هؤلاء أسرى حرب في أرض الدولة الحاضرة، وفي كلتا الحالتين فإن الصفة العسكرية الأصلية هي التي تكمن وراء اعتبارهم أسرى حرب.

لما الوسائل العسكرية للحماية المدنية فـإن البروتوكول الأول يتشابه بشأنها مع أحكام الاتفاقية الأولى، وتقضي الفقرة الرابعة من المادة ٦٧ بأن مصيرها إذا وقعت بيد العدو يتحدد وفق "قانون الحرب"، وهذا القانون التقليدي كما جاء في لائحة لاهاي يعتبر أموال العدو غنيمة حرب لكن للطرف الذي يسيطر عليها حق الانتفاع فقط طالما أن وسائل الحماية المدنية ضرورية لمساعدة السكان فلا يجوز للعدو التصرف فيها كما يشاء إلا إذا اقتضت الضرورة العسكرية ذلك.

ونستطيع القول بعد هذا العرض السريع، لقد جاء البروتوكولان الإضافيان عام ١٩٧٧، لاتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩ ليطور القواعد القانونية التي تنظم حماية المدنيين وحقوقهم تحت الاحتلال..

ووضعت المادة (٥٠) تعريفاً لمصطلح (المدني) على اعتبار أنه (كل شخص لا ينتمي إلى فئة من فئات الأشخاص المشار إليهم في البند الأول والثاني والسادس من الفقرة (أ) من المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة، والمادة (٤٣) من هذا البروتوكول.. وطبقاً لهذا المفهوم فإن وجود أفراد تنطبق عليهم صفة "محارب"، استناداً إلى قواعد القانون الدولي الإنساني لا ينفي صفة (مدني) عن الشخص الذي يوجد بين هؤلاء الأفراد إذا انطبقت عليه المادة (٥٠) من البروتوكول الإضافي ١٩٧٧.

ويأتي هذا التطور في مفهوم أو مدلول (المدني) في إطار تطور آخر لمفهوم (المحارب) والاعتراف للمحاربين من أجل التحرير بعدم تمييز أنفسهم عن السكان المدنيين إلا في حالات معينة. ومن هنا كان من الضروري ألا يؤثر هذا التطور تأثيراً ضاراً على السكان المدنيين وتوفير الحماية القانونية لحقوقهم وعدم حرمانهم من هذه الحقوق بسبب وجود المحاربين بينهم.

وقد وضع القانون الدولي الإنساني أحكاماً صارمة لحماية المدنيين وحظر الهجمات العشوائية، وضرورة ألا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع..

ولعل اعتبار حروب التحرير هي من الحروب الدولية يمثل مكسباً كبيراً للشعوب التي تتناضل من أجل الاستقلال ومواجهة الاحتلال، ولقد أكدت القواعد الإنسانية على المعايير المحددة والعناصر المكونة لما يمكن أن تسميه بـ "حرب

للتحرير، من حيث التسلط الاستعماري، الاحتلال الأجنبي، والأنظمة العنصرية.. ويتضح مما تقدم ومن قراءة المادة الأولى للفقرة ٤ من البروتوكول الأول: تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة، المنازعات المسلحة التي تتاضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي، وضد الأنظمة العنصرية،

وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما أكدته ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.. أن اعتبار حروب التحرير حروباً دولية، يؤكد على مشروعية هذه الحروب وهذا النضال من أجل التحرير ومقاومة قوات الاحتلال، وكذلك يوفر لها الحماية القانونية الكاملة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، وما تضمنته اتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، وفي الوقت ذاته يحمي السكان المدنيين من الضربات العشوائية لقوات الاحتلال.. ففي أثناء حروب التحرير فإن المحارب غير ملزم بالتمييز إلا إذا كان ذلك ضرورياً لحماية المدنيين، حيث: "يلتزم المقاتلون، إزاءاً لحماية المدنيين ضد آثار الأعمال العدائية، أن يميزوا أنفسهم عن السكان المدنيين أثناء اشتباكهم في هجوم أو في عملية عسكرية تجهز للهجوم. وهناك من مواقف المنازعات المسلحة، ما لا يملك فيها المقاتل السلاح أن يميز نفسه على النحو المرغوب، فإنه يبقى عندئذ محتفظاً بوصفه كمقاتل شريطة أن يحمل سلاحاً علناً في مثل هذه المواقف"، (م/٤٤/٣ من البروتوكول الأول).

الفصل الثاني

الافعال الامريكية المكونة للمسئولية الدولية في العراق

من خلال دراستنا لما سبق في الفصل الاول ، حول مبادئ المسؤولية الدولية والمراحل التي مرت بها حتى وقتنا الحاضر وكذلك تحديد مسؤولية الدولة المحتلة وفق قانون الحرب . سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء بشكل مفصل حول كل الافعال الصادرة من الولايات المتحدة الامريكية والتي تكون مسؤوليتها الدولية حسب مانتص عليه قواعد القانون الدولي والتي تنقسم الى التصرفات التي قامت بها الولايات المتحدة كسلطة احتلال في العراق وكذلك الافعال المادية التي مارستها القوات الامريكية بأعتبارها قوات محتلة ومسؤوليتها عن عدم القيام باعمال تفرضها عليها القوانين الدولية والاتفاقات الخاصة بسلطات الدولة المحتلة تجاه الدولة الواقعة تحت الاحتلال .

والاحتلال في القانون الدولي هو قيام دولة بأحتلال دولة اخرى او جزء من اقليمها باستخدام القوة المسلحة او بأي طريقة اخرى

والاحتلال هو عدوان في القانون الدولي وهو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لدولة اخرى بأي طريقة كانت تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة.^(١)

وعندما نكون بصدد مثل هذا للوضع فاننا سنلاحظ ماقامت به الولايات المتحدة الامريكية في العراق والتي نرى بانها تشكل خروقات لمبادئ القانون الدولي وتوجب مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية فمذ بداية التحضير لغزو

^١ - د علي عبد القادر القهوجي ، القانون الدولي الجنائي (اهم الجرائم الدولية) منشورات الطبعة الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠١ ص ٢٩

العراق ومثلها من احتلال العراق بالكامل وانتهاك سيادة دولة عضو في الامم المتحدة وانتهاك الحريات العامة والخاصة في العراق واماصحيا من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وكذلك ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية من انتهاك لحقوق الانسان وسوء معاملة المعتقلين والمحتجزين بدون سند قانوني والخروقات التي تعرضت لها جميع فئات الشعب العراقي من النساء والاطفال.

وكذلك ما قامت به السلطة المؤقتة من اصدار تشريعات جديدة عبارة عن اوامر صادرة من الحاكم المدني (بول بريمر) ومنها ما جاء بقرارات وقوانين جديدة ومنها ما عدل والغي للقرارات التي كانت موجودة وكذلك قامت باستحداث وزارات جديدة وتغيير الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية في العراق وتشكيل الحيد من المحاكم الخاصة .

كما ان القوات الامريكية في العراق ومنذ بداية الاحتلال قد تخلت عن دورها القانوني في الحفاظ على كيان الدولة العراقية وحماية منشئاتها وحدودها .

ومن الصعوبة بمكان الالام بجميع تلك الافعال التي ارتكبتها الولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد العراق ومن ثم احتلاله وذلك للتنعيم الاعلامي للذي صاحب الغزو واستمر معه في بداية فترة الاحتلال وعدم السماح لوسائل الاعلام المحايدة بتغطية تلك العمليات الا وسائل اعلام معينة كانت تنشر ما تريده وتوافق عليه القوات الامريكية بل وصل الحد الى استهداف مقرات وسائل الاعلام والصحفيين بشكل متعمد من قبل القوات الامريكية كما حصل مع مقر قناة (الجزيرة) في بغداد وكذلك ما نشر في التقارير الدولية من الارقام المخيفة الخاصة باغتيال الاعلاميين في العراق .

وكذلك كثرة الانتهاكات التي حصلت نتيجة الفوضى التي تسببت بها القوات الامريكية وجعلت للعراق في حالة فوضى تامة وحلت مؤسساته الامنية التي كانت تسيطر على كيان الدولة

وعدم استقرار الوضع الامني في بداية الحرب والاحتلال وعدم وجود حرية لبيان تلك الخروقات وتوثيقها وذلك للفلتان الامني وعدم ضمان السلامة الشخصية لكل شخص حاول توثيق تلك الخروقات فقد تعرض المئات من العراقيين لعمليات التصفية والاعتقال والخطف لمجرد محاولة كشف ما كان يجري في العراق

الا اننا سوف نحاول جاهدين توثيق كل ما استطعنا الحصول عليه وسوف نقسم هذا الفصل الى مبحثين نناقشهم حسب ما يلي:

المبحث الأول / نتناول فيه للتصرفات القانونية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق في مايتعلق بسلطات الدولة الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية

المبحث الثاني / نتناول فيه الاعمال المادية الصادرة من القوات الامريكية سواء قيامها بأعمال تشكل انتهاكاً لقواعد قانون الاحتلال الحربي او تخلي الولايات المتحدة عن القيام بالتزامات تفرضها تلك القواعد

المبحث الأول

القرارات القانونية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة

إن احتلال الدولة من قبل دولة أخرى وعدم قيام حكومة تتولى إدارتها وعدم قيام دولة الاحتلال بإدارتها أيضاً ، في هذه الحالة تزول الدولة فعندما قامت القوات الامريكية بأحتلال العراق عام ٢٠٠٣ لم تشكل حكومة لادارته كما إن القوات الامريكية لم تقم بتنظيم وإدارة الدولة من قبلها على الرغم من اعلانها احتلال العراق وصنوع قرار من مجلس الامن يقر بهذا الاعتراف وقامت بتعيين حاكم عسكري هو (حي كارنر) لادارة الدولة في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، ثم عينت حاكماً (بول بريمر) اطلق عليه الحاكم المدني ، وقسم الحاكم المدني بالفناء التنظيم المياسي والقانوني في الدولة فالغى الحكومة والمؤسسات التشريعية والقضائية فيها، ولغى الجيش والأمن والمخابرات وتركت الدولة دون ادارة مما تسبب بنهب المؤسسات العسكرية والمدنية والخدمية والتجارية بعلمها او دون علمها. (٢)

ومن المعلوم في القانون الدولي ان الاحتلال الكلي لاقليم الدولة لا يعني زوال الشخصية القانونية للدولة ولكنه يعني ان هذه الشخصية تختفي وراء واقع اشد الحاحاً ولذلك لايجوز للولايات المتحدة ان تحل محل الدولة العراقية في العلاقات الدولية ولا ان تقوم البعثات الدبلوماسية الامريكية بتمثيل العراق لدى

² - د سهيل حسين قناتاري ود غلب عواد حوامدة موسوعة القانون الدولي العام ، الجزء الاول ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ص ٢٠٠٩ ، ص ٢٣٧

للدول الأجنبية وفي نفس الوقت يجب ان تفصل بين الدولة العراقية وممتلكاتها بما في ذلك البعثات في الخارج والوثائق وغيرها. (٢)

ان سلطة الاحتلال ليست سلطة قانونية وإنما هي سلطة فعلية مؤقتة تزول بزوال حالة الاحتلال فالاحتلال الحربي لا يؤدي الى نقل السيادة من الدولة صاحبة السيادة الشرعية على الاقليم الى الدولة القائمة بالاحتلال وإنما يمنح المحتل سلطات مؤقتة ومحدودة من اجل تمكينها من ادارة ذلك الاقليم. (٣)

وأن الوظائف التي يقوم بها المحتل من خلال ادارته للأقليم المحتل هو ما يمكن تسميته بالوظائف التنظيمية. (٤)

وقبل مناقشة القرارات الصادرة من الحاكم المدني للعراق (بول بريمر) لابد ان نعلم بان ادارته الحكم كانت بيد مؤسسة اعادة الاعمار وتقديم المساعدات الانسانية (ORHA) وهي المنظمة التي انشئت لغرض التعامل مع حالة الاحتلال وبعد انتهاء العمليات القتالية لأجل اعادة اعمار العراق وتقديم المساعدات الانسانية وكان امر تاسيها بموجب امر رئاسي اصدره الرئيس الامريكي بوش في ٢٠٠٣/١/٢٠ بموجب مرسوم سري لم يتم اعلانه لونه نشره لتعلقه بالامن القومي وقد تم ربط هذه المؤسسة بوزارة الدفاع باعتبارها الجهة التي عهد لها الرئيس الامريكي ادارة العراق بعد احتلاله كما انه اعطاها سلطة تقديم التمويل

٣ - د عبدالله الشعل ، ملصقة العراق الجديدة وكتابه ، مؤسسة الطوبجي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٥

٤ - د موسى القيسي الدويك ، الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وقواعد القانون الدولي العام منشآت المعارف بالإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٩

٥ - محمد شوقي عبدالمعز ، الدولة الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٠

للإلزام لوكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) التي تقوم بأعمال الإغاثة الإنسانية وأعمال إعادة الإعمار.^(٦)

وبعد تعيين الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر) مارس هذا الشخص سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة وقام بإصدار قرارات وقوانين كثيرة وقام باستحداث تشكيلات إدارية وقضائية وإصدار أوامر تتعلق بقرارات كبيرة من الشعب العراقي كحل الجيش العراقي واستحداث هيئة لاجتثاث البعث وهيئة حل نزاعات الملكية العقارية وأعمال أخرى .

ومن الملاحظ أن مجرد الاطلاع على الصياغة القانونية لتلك الأوامر والقرارات يجد فيها العيوب الكثيرة وإنها لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن ترقى إلى مستوى الصياغة القانونية بالحد الأدنى وقد استند الحاكم المدني في إصدار قراراته إلى التشريعية التي كان يتصور أن قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٤٣ قد منحه إياها .

قامت الولايات المتحدة سلطة التحالف المؤقتة بديلاً للسلطة العراقية ومن دون مشاركة عراقية برئاسة بول بريمر الذي عينه البنتاغون وقد قام بول بريمر مكتبته في القصر الجمهوري السابق وحكم البلاد بمرسوم فوضه صلاحيات مطلقة تقريباً ولحمية سلطة التحالف المؤقتة التي لا تحظى بتأييد شعبي من حركة المقاومة العراقية المتصاعدة أنشأ بريمر المنطقة الخضراء كمناطق أمنية ذات حراسة شديدة تمتد على مساحة أربعة أميال مربعة في وسط بغداد ليعيش ويعمل فيها القادة العسكريون بأمان نسبي ومن دون ناطقين باللغة العربية وبأقل قدر من المعلومات عن البلاد، عمد بريمر وفريقه من الشباب

^٦ - د. مظهر فيصل الصبي، التزامات الدولة المحتلة تجاه البلاد المحتل (دراسة حقبة العراق) ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨هـ، ص ٨٨.

الجمهوريين المتحمسين من واشنطن الى بناء عراق جديد بحسب مبادئ
المحافظين الجدد^(٧)

بعد تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة صدرت اللائحة التنظيمية رقم (١)
والتي نشرت في الوقائع العراقية بتاريخ ١٧/حزيران/٢٠٠٣^(٨)

وقد مارست هذه السلطة ادارة للعراق واصدرت تشريعات قانونية باسم
الحاكم المدني بريمر حتى تشكيل مجلس الحكم وسوف نحاول تقسيم القرارات
الصادرة عن الحاكم المدني الى ثلاثة اقسام حسب مايلي :

^٧ - جيمس بول وسلايم ناهوري ، العرب والاحتلال في العراق (تقرير للمنظمات غير الحكومية) ترجمة مجد الشرع

، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ هـ ٢٩

^٨ - منشور في الوقائع العراقية العدد (٣٩٧٧) في ١٧ حزيران ٢٠٠٣

المطلب الأول

في مجال السلطة التشريعية

تولى الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق (بول بريمر) مسؤولية تشريع القوانين فقد نص في الامر رقم (١) للصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق في القسم (٢/١) بأن ((يعهد الى السلطة المؤقتة ممارسة كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية اللازمة لتحقيق اهدافها وذلك بموجب قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة بما فيها للقرار رقم (١٤٨٣) والقوانين والاعراف المتبعة في حالة الحرب ويتولى مدير سلطة الائتلاف ممارسة تلك السلطات و اشار القسم الثاني الى بقاء القوانين التي كانت سارية في العراق اعتبارا من ١٦/نيسان /٢٠٠٣ سارية المفعول وتبقى نافذة الا في حالات معينة حددتها الفقرة نفسها وهذه الحالات هي تعليق هذه القوانين واستبدالها بغيرها اولغاها لوقرار تشريعات لوتحل محلها سواء تلك التي تصدرها للسلطة او للمؤسسات الديمقراطية في العراق بعد زوال السلطة^(١)

ومن الامر السابق يتضح بان سلطة الائتلاف المؤقتة قد حصرت بيدها السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في حالة غير منطقية ولا يمكن تبريرها وفيها خرق لمبدأ الفصل بين السلطات فكيف يتولى نفس الشخص سلطة تشريع القوانين وتنفيذها ومن ثم الفصل في المنازعات التي تحصل من جراء تطبيقها باعتباره السلطة القضائية .

وقد مارست هذه السلطة لصدار تشريعات متنوعة فيما يتعلق بالغاء تشريعات سابقة او تعديلها او اصدار تشريعات جديدة

^١ - د مقرر الفصل العاشر ، مصدر سابق ص ١٣٣

ولا بد لنا من التتويه الى القوانين والانظمة والتطبيقات والاولامر الصادرة بشكل مشروع _ دستورياً_ قبل الاحتلال لا يجوز الغائها او تشريع سواها الا من جانب سلطة وطنية تستند الى دستور ، فليس لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة ان (يستبدل) تلك التشريعات.(١٠)

وفي الامر رقم (٢) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة حل فيه مجموعة من الكيانات واحتفظ مدير سلطة الائتلاف باصول تلك الكيانات نيابة عن الشعب العراقي لغرض استخدامها في تقديم المساعدات للشعب العراقي وفي دعم الجهود المبذولة لاعادة بناء العراق (١١)

وفي الحقيقة فان تلك الاموال وغيرها من الاموال العراقية قد تم نهبها واضاعتها بشتى الوسائل فقد كان الجيش الامريكي يقوم بدفع مبالغ لمقاولين عراقيين واجانب للقيام بمقاولات معينة وبمبالغ طائلة في حين ان تكلفة تلك المقاولات لاتصل الى ١٠% من قيمة المقاولات واغلب تلك المقاولات لم تنفذ بالكامل لونغذت بطريقة سيئة جدا وكان اختيار المتعاقدين لا يتم وفق الطريق القانوني الذي رسمه قانون بيع وايجار اموال الدولة للمرقم ٣٢ لسنة (١٩٨٦) بل كان يتم من خلال علاقات شخصية مع قادة الجيش الامريكي في تلك المناطق او عن طريق العاملين مع تلك القوات وخصوصا المترجمين.

ان الاصول العراقية التي تصل قيمتها الى (٥٠) مليار دولار امريكي التي استولت عليها الولايات المتحدة الى جانب موارد النفط التي قامت بتصديرها لم تحول الى عمليات اعادة اعمار حقيقية على مدى السنوات الماضية وانما كانت

١٥ - القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والقانون والقضاء، المكتبة القانونية ، بغداد ص ٤

١١ - الامر رقم (٢) المنشور في الوقائع العراقية بالحد (٣٩٧٧) في ١٧ حزيران ٢٠٠٣

تستخدم بالاتفاق على عمليات عسكرية ويوليسية غارقة في الفساد السياسي او في تمويل حملات الدعاية.(١٢)

ومن ضمن الكيانات التي تم حلها في ذلك الامر مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني والذين يعدان المؤسسات التشريعية بموجب الدستور العراقي اضافة الى رئيس الجمهورية حسب المادة ٤٢ / أ من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠ (١٣)

ان اصدار القوانين من قبل الحاكم المدني للعراق فيه مخالفة صريحة لنص الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ والذي حدد سلطة تشريع القوانين لمجلس قيادة الثورة وبمساهمة المجلس الوطني العراقي وفي ذلك تعطيل لنصوص دستورية كانت نافذة لم يتم تعديلها او إلغاؤها .

وان مخالفات سلطة الاحتلال في مجال السلطة التشريعية لا تقتصر على تعديلها سلطة تشريع القوانين بشكل مخالف للدستور وقواعد القانون الدولي وانما فيما يتعلق باجراءات نفاذ التشريع من خلال (اصداره ونشره).

فاصدار التشريع يعني اكتساب التشريع شكله القانوني السليم وبداية مرحلة دخوله الى حيز التنفيذ من خلال الاعلان عنه ونشره ليصل الى علم الكافة ليتسنى تطبيقه عليهم ولاحظنا سابقاً ان التشريع كان يصدر من مجلس قيادة الثورة بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية الا انه اصبح يصدر من سلطة الاستئلاف المؤقتة ومن شخص واحد ليس لديه أي دراية بامور الشعب العراقي.

١٢ - بيان دوغلاس ، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٨ ص ٣٧

١٣ - القاضي والى عبداللطيف الفضل ، مفسر النواة العراقية (١٨٧٦-٢٠٠٥) دار الشؤون القانونية، بغداد ٢٠٠٦، ص ٢٢٢

ثم يلي مرحلة اصدار التشريع دخوله حيز النفاذ من خلال نشره في الجريدة الرسمية فلا يمكن اصدار تشريع واعتباره نافذا دون علم الكافة به من خلال نشره بالجريدة الرسمية لكي يمكن افتراض علم الكافة به.

ومن للملاحظات على عملية نشر القوانين أثناء فترة الاحتلال هي تأخر نشرها ((اي صدور الجريدة الرسمية ، الوقائع العراقية)) حيث لم تكن تصدر بصورة منتظمة وعند ملاحظة أي عدد سجد ان تاريخ التوقيع على الامر على ان ينفذ من تاريخ التوقيع عليه في حين ان العلم المفترض به اي نشره يتاخر كثيرا عن هذا التاريخ.^(١٤)

وفي ذلك مخالفة لقواعد القانون الدولي وخصوصا نص المادة ٦٥ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي اعتبرت القوانين الجزائية غير نافذة الا بعد نشرها وابلغها للسكان بلغتهم ولا تسري بأثر رجعي^(١٥).

ان الطبيعة المؤقتة للاحتلال تجعل من قوات الاحتلال مشرفه على ادارة الاقليم المنحل في ضوء الموازنه بين ضرورات امنها وامن قواتها وبين الانتزاعات المفروضة عليها تجاه الاقليم وممكنه وان تمارس اعمال السلطة للفعالية .

فليس لها ان تمارس حقوق السلطة التشريعية للشعب صاحب السيادة على اقليمه باسره وقد جاء في رأي للقاضي Eugene Borel في قضية تحكيم الدين التركي في سنة ١٩٢٥ ((مهما يكن من شأن الآثار الناجمة عن الاحتلال

^{١٤} - د معتز فيصل العباسي ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

^{١٥} - المادة (٦٥) من اتفاقية جنيف

للإراضي من قبل العدو قبل اقرار المسلم من المؤكد ان هذا الاحتلال لا يمكن ان يقوم قانونا بنقل السيادة اليه))^(١٦)

وعلى الرغم من ان حالة الاحتلال مؤقتة وغير مشروعة قانونا الا ان الحالة الواقعية للاحتلال تدعو الى منح الاحتلال بعض السلطات ومنها حق تغيير بعض القوانين وتعطيلها^(١٧)

ومما سبق يتضح ان سلطة الاحتلال قد مارست السلطة التشريعية بشكل واسع جدا وأصدرت تشريعات عبارة عن أوامر وأنظمة تمس كيان الدولة والأفراد من خلال توليها سلطة اصدار التشريعات التي لغت وعدلت تشريعات مختلفة كانت صادرة بموجب الدستور وبشكل سليم قانونا وكانت متناسبة مع احتياجات الشعب العراقي ومبادئه وكذلك اصدرت تشريعات جديدة كانت بعيدة كل البعد عن ثقافة الشعب العراقي وهي بالحقيقة منقولة من التشريعات الامريكية.

ومن للملاحظات على الأوامر التي تصدر عن سلطة الائتلاف المؤقتة انها كانت تصدر بلغتين العربية والانكليزية وكانت تتضمن على انه في حالة وجود اي اختلاف في العبارات بين اللغتين تعتمد الطبعة الانكليزية والاصل ان تكون الطبعة الصادرة بلغة البلد الرسمية هي المعتمدة.

وقد عطلت سلطة الائتلاف المؤقتة العمل بالمواد ٢٠٠ و ٢٢٥ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وكذلك اشترطت لتحريك الشكوى الجزائية موافقة المدير الاداري للسلطة الائتلافية المؤقتة بأن خطي في الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية:

^{١٦} - زيد عبدالحفيظ القريشي، الاحتلال في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠٨.

^{١٧} - زيد عبدالحفيظ القريشي، مصدر سبق، ص ١١٠.

١- الجرائم التي تنص عليها المواد (٨١_٨٤) وهي الجرائم المرتبطة بالنشر

٢- الجرائم التي تنص عليها المواد (١٥٦_١٨٩) وهي الجرائم الماسة بأمن الدولة للخارجي

٣- الجرائم التي تنص عليها (١٩٠_١٩٥) من ١٩٨ الى ١٩٩ ومن ٢٠١ الى ٢١٩ وهي الجرائم الماسة بأمن الدولة للدخلي

٤- الجرائم التي تنص عليها المواد (٢٢٣_٢٢٤) و(٢٢٦_٢٢٨) وهي الجرائم الماسة بالهيئات النظامية

٥- الجرائم التي تنص عليها المواد ٢٢٩ وهي جرائم الاعتداء على الموظفين وغيرهم من المكلفين بخدمة عامة

وبذلك فقد جعل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة مصير امن الدولة الخارجي والداخلي مرهوناً بموافقة الشخصية

وكذلك رفع الحماية القانونية التي كان يوليها قانون العقوبات للموظفين والمكلفين بخدمة عامة اصبح الموظف يعمل بدون حماية قانونية وبالتالي فهو عرضة للتهديد والاعتداء دون ان يكون محمياً قانوناً

والملاحظ ان تعطيل العمل بتلك المواد كان مدروساً والغاية منه تدمير كيان الدولة من خلال عدم احترام امنها للدخلي والخارجي وهيئاتها للنظامية وان للتطبيق المذكور كان معداً ومدروساً مسبقاً .

ومن الاوامر الايجابية التي اصدرتها سلطة الائتلاف مايتعلق بضروره حضور محام عن اي متهم قبل تكوين اقواله قضائياً وتتدخل الدولة باجور المحاماة حسب المذكرة المرقمة (٣) في ١٨ حزيران ٢٠٠٣ الا ان ماخض بقوة هذا الامر

هو الشكاية التي كان تتبع في تطبيقه وكذلك ضالة الاجور التي تصرف للمحامي
مما يجعله غير مهتم بالقضية (١٨)

^{١٨} - القسم ٤/ ج الذي عدل المادة ١٢٢ من قانون اصول المحاكمات في الفقرة الثالثة والتي نصت (ان له الحق في ان يتم تمثيله من قبل محلي وان لم تكن له القدرة في توكيل محام تقوم المحكمة بتعيين المحكمة بتعيين محلي منتخب له دون حصول المتهم لتعليه، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (٢٩٧٨) في ١٨ حزيران ٢٠٠٢

المطلب الثاني

في مجال السلطة القضائية

نصت المادة ٦٦ من اتفاقية جنيف الرابعة في حالة مخالفة للقوانين الجزائية التي تصدرها دولة الاحتلال وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٦٤) يجوز لدولة الاحتلال أن تقدم المتهمين للمحاكمة العسكرية غير السياسية والمشكلة تشكيلاً قانونياً شريطة أن تعقد المحاكم في البلد المحتل ويفضل عقد محاكم الاستئناف في البلد المحتل.^(١٩)

كما ورد هذا المبدأ في المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية والمعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمابع في ٢٦/ب/اغسطس/١٩٨٥ على أن تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد قوانينه ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.^(٢٠)

ومن المبادئ الأساسية في القانون الدولي هو احترام سلطة الاحتلال لاستقلال السلطة القضائية وعدم التدخل فيها وأن للقضاء يصدر أحكامهم باسم الشعب ولا يجوز للتدخل في قراراتهم ..

لقد قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بعدة أعمال تتعلق بممارسة السلطة القضائية . منها ما يتعلق بإنشاء محاكم جديدة وإعادة تنظيم الجهاز القضائي وما يخص الأمور الإدارية والمالية للجهاز القضائي كما أنها قد منحت نفسها مزيداً وحصانات قضائية .

^{١٩} - المادة (٦٦) من اتفاقية جنيف الرابعة

^{٢٠} - اعتبرت هذه المبادئ ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٤٠/٢٦ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ و٤٠/١٤٦ المؤرخ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

وقد منحت سلطة الاحتلال نفسها حصانة من اي ملاحقة قضائية من قبل اي محكمة عراقية بما فيها محكمة الجنائيات المركزية والمشكلة بموجب الامر (١٨) بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٠٣ ليس لها سلطة على اي فرد من التحالف في اي موضوع سواء كان مدنياً ام جزائياً. (٢١)

والواضح من النصوص القانونية التي اصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة ان قوات الاحتلال (الائتلاف) تتمتع بحصانة من المثل امام المحاكم العراقية مما يجعل الدولة في العراق ناقصة الميادة القضائية تجاه قوات الائتلاف والمقاولين المتعاقدين معها ومن المعروف ان هناك العديد من الشركات الامنية الخاصة متعاقدة مع قوات الاحتلال وبالتالي فهي مشمولة بالحصانة القضائية وبناء على هذه الاحكام التي لاتزال سارية المفعول لايمكن للقضاء العراقي محاكمة اي جندي من قوات التحالف عن فعل تعذيب ارتكبه ضد اي مواطن عراقي بأعتباره جريمة يعاقب عليها القانون العراقي وهذا ما تم فعلاً ان القضاء العراقي لم ينظر في جرائم التعذيب التي ذاع صيتها ، ولما قامت الولايات المتحدة بأحالة بعض مرتكبي الجرائم على محاكم عسكرية او لجان انضباطية عسكرية بهدف امتصاص النعمة التي ظهرت في الرأي العام العالمي ليس الا. (٢٢)

ومن القرارات التي اصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة وغيّرت التنظيم القضائي وانشأت محاكم جديدة وهي كالآتي :

21 - مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم الاجراءات الجزائية القسم ٢/٢ بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٠٣ منشور بالوقائع العراقية بالعدد ٢٩٧٨ ف١٧ ب ٢٠٠٣

22 - بسمل يوسف بجك ، استراتيجيات التنمية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٦ ، الفصل الثامن ، ص ١٦٤

قامت سلطة الاحتلال المؤقتة أولاً بإلغاء العديد من المحاكم التي كانت موجودة ومحاكم التحقيق والتي كانت مشكلة بموجب قرارات فقد قامت سلطة الاحتلال المؤقتة بإلغاء محكمة الثورة والمحكمة الدائمة الخاصة في مديرية الأمن العامة وكذلك حاكمية تحقيق المخابرات والمحكمة الخاصة بوزارة الدفاع .

إن قرار حل تلك المحاكم يعد من الأمور الجديدة التي أصدرتها سلطة الاحتلال لأنه كلما زاد عدد المحاكم الخاصة والاستثنائية أثر ذلك على استقلال السلطة القضائية إلا أن سلطة الاحتلال قد أنشأت العديد من المحاكم الخاصة كذلك.

ومن المسلم به أن استمرار نفاذ القوانين المدنية والجنائية المعمول بها في الأقليم المحتل يدعو إلى بقاء الهيئات القضائية فيه قائمة بعملها وتستمر هذه الهيئات في إصدار أحكامها باسم رئيس الدولة صاحبة الأقليم كما لو لم يكن الاحتلال قائماً فتقوم الهيئات القضائية بإصدار الأحكام باسم دولتها لأن الاحتلال لا يمس السيادة ولا تملك سلطات الاحتلال إجبار المحاكم على إصدار الأحكام باسمها^(٢٣)

ويجب أن تجري المحاكمات وفق القانون وأن تكون هناك ضمانات كافية للوصول إلى محاكمة علنية وهذا ما لم يحصل أمام المحاكم العسكرية الأمريكية حيث أن هناك الآلاف من المعتقلين العراقيين في السجون الأمريكية الذين لم توجه لهم تهمة لحد الآن ودون أن يتم عرضهم على المحاكم العراقية المختصة وعدم السماح لهم بتوكيل محامين للدفاع عن أنفسهم .

^{٢٣} - زيد عبدالمطيف الفريشي ، مصدر سابق ص ٩٣ .

بموجب الامر رقم ١٣ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ١١/٢٠٠٣ تم تشكيل المحكمة الجنائية المركزية العراقية والتي تتكون من محكمة تحقيق ومحكمة جنائيات وتمارس صلاحياتها وفقا لقانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات وان ولاية تلك المحكمة تمتد الى جميع الامور التي تختص فيها محاكم الجميع والجنائيات^(٢٤).

ومن الملاحظات المهمة على تلك المحكمة ماعدا كونها محكمة استثنائية مايلي:

- انها تختص في نظر الدعاوى التي تنخل في ولاية المحاكم المحلية بما فيها الجرح والجنائيات وفي ذلك تتازع في الاختصاص بين تلك المحكمة ومحاكم الجرح والجنائيات الاخرى فما هو المعيار الذي يحدد ان هذه الدعاوى تحال الى محكمة جنائيات معينة لوتحال الى محكمة الجنائيات المركزية العراقية للقسم ١/١٨ من الامر رقم ١٣/ المعدل الصادر بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٤.

- ان القضاة يتم تعيينهم بعدد مؤقت من قبل رئيس سلطة الائتلاف وفي ذلك تنخل ووضح في استقلال السلطة القضائية وتأثير على استقلال القاضي في اصدار القرار المناسب خصوصا تلك القرارات التي تكون سلطة الائتلاف المؤقتة طرفا فيها بأي شكل من الاشكال القسم (١/٥) من امر تشكيل المحكمة.

اعطى امر تشكيل المحكمة لاي شخص من سلطة التحالف الحق في الحضور امام المحكمة بصفته شخصا ثالثا في الدعوى وتقديم ادلة معينة لاثبات

^{٢٤} - الامر ١٣ الصادر في ١١ تموز ٢٠٠٣ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٧٨ في ١١ تموز ٢٠٠٣

الدعوى واعطائه صفة مدعي علم وهذا الامر لا يمكن تبريره بأي شكل من الاشكال (القسم ١٨ من نص الامر)

ان الدعوى التي تحال الى المحكمة تكون انتقائية حسب مايراه مدير سلطة التحالف اي ان المحكمة لا تنتظر كافة الدعوى التي تدخل ضمن ولايتها او حسب اختصاصها المكاني وانما تنتظر فقط الدعوى التي تحال اليها من قبل مدير سلطة التحالف القسم ٢٠ من نص الامر

- ان المحكمة ملزمة بأي دليل يقدم اليها من مصادر التحالف.
- كما ان الامر منع المحكمة من اصدار مخاطبة على قوات التحالف او تقديم دليل مادي ولا اجبار افرادها على الحضور (القسم ٣/١٧)
- كما ركز القسم ٢/١٨ على انه ينص على المحكمة للجنائية المركزية في العراق وهي بصدد ممارستها لولايتها القضائية التقديرية ان تركز مصادرها ومواردها على القضايا المتعلقة بملي:
- الارهاب والجريمة المنظمة والفساد الحكومي واعمال لغرض منها زعزعة استقرار المؤسسات والعمليات الديمقراطية واعمال العنف التي تقع بسبب الانتماء العرقي للوطني والاثني والديني والحوالات التي قد يتعرض على المتهم بارتكاب جريمة للحصول على محاكمة منصفة من محكمة محلية (٢٥)
- ومن الملاحظ ان اختصاص المحكمة غامض فلا هو مكاني ولا هو نوعي .

٢٥ - د مقرر فصل الخامس ، مصدر سابق ، ص ١٨٤

وقد تم محاكمة العديد من المتهمين سواء مسئولو النضال السليق أو أشخاص عاديين امامها

وازاء انهيار نظام الدولة العراقية منذ الغزو الامريكي لها وبالتالي انهيار نضالها القضائي فانه لا صحة لتشكيل محكمة عراقية لمحاكمة صدام حسين بعد سيطرة القوات الاجنبية المحتلة لم يعد القضاء العراقي على سيرته الاولى ولم تستقر اوضاع السلطة التي ماتزال تعاني من انهيار كامل ، ولذا فان الاختصاص ينحدر للمحكمة الجنائية الدولية دون غيرها وذلك وفقاً للمادة (٧) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^(٢١)

٢- المحكمة الجنائية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية

في ٢٠٠٣/١٢/١٠ صدر القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ من مجلس الحكم العراقي والخاص بتشكيل المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية بموجب التفويض الممنوح له من سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب الامر رقم ٤٨ في ٢٠٠٣/١٢/١٠.

وقيل ان مناقش بعض الملاحظات حول تشكيل هذه المحكمة واختصاصها لايد ان نعلم بان قانونها بالحقيقة صادر من سلطة الاحتلال المؤقتة الا انه تم اصداره من قبل مجلس الحكم محاولة منه لأعطائه الصفة الشرعية. فالتفويض الممنوح لمجلس

الحكم من سلطة الاحتلال المؤقتة بموجب الامر رقم ٤٨ صدر في ٢٠٠٣/١٢/١٠ وفي نفس اليوم تم اصدار القانون رقم ١ للخاص بتشكيل المحكمة

^{٢١} - د حسن حنفي جبر ، مصائد الحكم ومخاطرهم عن جرائم الحرب والحدود والابتداء والجرائم ضد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣٨

مما يعني ان القانون كان جاهزا وان مجرد التوقيع عليه كان من قبل رئيس مجلس الحكم آنذاك

تضمن قانون تشكيل المحكمة على (٣٨) مادة وتتمتع المحكمة بموجبه باستقلال تام ولا ترتبط بأي جهة كانت وتسري ولاية المحكمة على الجرائم التي ارتكبوها عراقيون اومقيمون في العراق خلال الفترة الممتدة بين ١٧/٧/١٩٨٦ و ٢٠٠٣/٥/١

وحددت هذه الجرائم في المواد ١١ جريمة الإبادة الجماعية و ١٢ للجرائم ضد الانسانية و ١٣ جرائم الحرب و ١٤ انتهاكات القوانين العراقية .

وايضا الجرائم المرتبطة بالحرب ضد جمهورية ايران الاسلامية لودولة الكويت كذلك نضم القانون الهيكل التنظيمي للمحكمة وشروط اختيار القضاة والتشكيلات الادارية فضلا عن اجراءات المحكمة مثل اجراء التحقيق وحالة المتهمين وضمانات المتهم وطرائق الطعن وتنفيذ الاحكام (٢٧)

ويلاحظ ان الاطلاع على قانون تشكيل المحكمة انه يتعارض مع الاختصاص الاقليمي المنصوص عليه في قانون العقوبات لان اختصاصه يسري على كافة الاشخاص الموجودين داخل العراق سواء كانوا عراقيين أم لا لذا ارتكبوا فعلاً يخالف احكام قانون العقوبات بينما حصر اختصاص المحكمة على العراقيين .

وكذلك فان قانون تشكيل المحكمة قد حدد فترة زمنية معينة سابقة لتشكيل والمحكمة وهي من ١٧/ تموز ١٩٦٨ لغاية ٢٠٠٣/٥/١ وهو ما يتعارض مع

٣٧- د محرز فيصل الحبسي ، مصدر سبق ، ص ١٨٥

المبدأ الثابت في القانون الجزائي وهو عدم سريلانه بلأثر رجعي وكذلك يتعارض مع مبدأ لاجريمة ولاعقوبة الابنص .

كما ألزم القانون رئيس المحكمة ان يعين لشخصا من غير العراقيين بوصفهم خبراء ومراقبين في محكم الجنائيات والهيئة التمييزية لتقديم المساعدة في مجال القانون الدولي وفي حقل التجارب الممثلة ولم يوضح القانون ماهي نتائج هذا الدور الرقابي والاستشاري

أن تعيين مثل هؤلاء المراقبين والاستشاريين في تدخل فاضح في عمل المحكمة ويبعدها كل البعد عن الاستقلال لانها سوف تكون مقيدة باراتهم وتكون القرارات الصادرة من تلك المحكمة ليس بناءاً على للقاعة الشخصية للقضاة باعتبار أن القضاء الجنائي هو قضاء يعتمد على قناعة القاضي في الادلة التي امامه وسيكون قرارهم مستنداً من اراء الخبراء والمراقبين ويبعد المحكمة عن الحياد المطلوب.

ان عملية تشكيل المحكمة لم تتم مناقشتها بدقة في عملية ذات شفافية وعلى ضوء ذلك فإن شرعية المحكمة العراقية تبدو انها قد تلوثت منذ البداية فالقانون قد تم نشره خلال الاحتلال وأعتمد على موافقة القوات المحتلة وفي هذا الصدد فإن صلاحية التحالف في اقامة المحكمة مشكوك فيها حيث ان القوانين الانسانية المطبقة تحد من سلطة السلطات المحتلة في سن تشريعات جنائية^(٢٨)

كما لجاز التعويض بتعيين مواطنين غير عراقيين قضاء في المحكمة الخاصة وهذا يتعارض مع نصوص القوانين العراقية التي تشترط في من يتولى منصب القضاء ان يكون عراقياً.

^{٢٨} - مؤسسة (REDREES) ورقة مناقشة حول التعويض عن التجنب في العراق في سياق الحالة الانتقالية ،

يناير ٢٠٠٤ ص ٦

قد ألغيت هذه المحكمة بموجب لقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والذي شكل محلها المحكمة الجنائية العراقية العليا .

٣ - المفوضية العراقية لدعوى الملكية

بموجب اللائحة التنظيمية رقم ٨ الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ١٤/ كانون الثاني / ٢٠٠٤ تم تفويض مجلس الحكم سلطة انشاء مفوضية عراقية لدعوى الملكية بقصد تجميع دعوى الملكية المتنازع عليها والبت فيها . وتقوم المفوضية بأصدار ونشر اجراءات البت في مثل هذه الدعاوى بصورة منصفة وحكمية وعلى نحو عاجل وبدون تاخير .

من ثم تلي هذه اللائحة اصدار اللائحة التنظيمية رقم ١٢ بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٠٤ والتي عدلت النظام الاساسي لتشكيل المفوضية العراقية لدعوى الملكية بموجب الملحق الصادر مع تلك اللائحة .

وتتكون الهيئة حسب هذه اللائحة من عدة اقسام منها قسم للطعن والذي هو بمثابة هيئة مستقلة عن محكمة التمييز في العراق . وكذلك اللجان الاقليمية التي تشكل في كل محافظة وان تكون ثلاث منها على الاقل في اقليم كردستان.

ويشكل قسم للطعن من خمسة قضاة من المتقاعدين او المستعمرين في الخدمة ترشح واحد منهم حكومة اقليم كردستان على ان يقوم مجلس القضاء بتعيينهم .

ويتم تشكل اللجنة من قاضي يعينه مجلس القضاء ويكون رئيس الهيئة وعضوية مدير دائرة التسجيل العقاري او من ينوب عنه ومدير دائرة عقارات الدولة او من ينوب عنه.

وقد حددت اللائحة الاجراءات التي يجب اتباعها في نظر الدعاوى

ومن الملاحظ ان الغلبة من تشكيل للمفوضية هي سرعة حسم النزاعات المتعلقة بالمعارات التي تم مصادرتها واعادة الحقوق لاصحابها الان الواقع العملي اثبت انها تمارس سلطة قضائية وهي بعيدة فسي كثير من الامور عن الاجراءات القضائية وكذلك فان حسم للدعوى فيها لا يرتبط بسقف زمني وانها اصبحت في العراق من اكثر المحاكم تاخيرا في حسم الدعوى وانها بعد مرور اكثر من سبع سنوات على تشكيلها لم تتجز نسبة ٢٠% من الدعوى المسجلة لديها.

وان قسم الطعن مكون من هيئة واحدة وينظر كافة الدعوى التي يتم تمييزها من جميع المكاتب في العراق ولذلك فان حسم الطعن التمييزي يحتاج الى وقت طويل جداً

ونحن نرى ان ترك موضوع للنزاعات المتعلقة في الملكية العقارية الى القضاء امام محاكم البداية افضل بكثير من تشكيل تلك الهيئة لانها سوف تحسم بشكل اسرع ووفق طرق قانونية سليمة خصوصاً اذا ما علمنا ان محاكم البداية تقوم بحسم الدعوى وفق سقف زمني لايزيد في اغلب الاحيان عن سنة واحدة بينما ان للدعوى امام هيئة حل نزاعات الملكية تستغرق عدة سنوات

ب- اعادة تنظيم الجهاز القضائي

منذ بداية احتلال العراق وتولي سلطة الاحتلال المؤقتة ادارة البلاد قامت باعادة تشكيل السلطة القضائية فقد قامت لولا بتشكيل لجنة المراجعة القضائية ومن ثم اعادة تشكيل مجلس القضاء والامور التي تتعلق باستقلال السلطة القضائية وسوف نحاول استعراض الموضوعين حسب مايلي:

١ تشكيل لجنة المراجعة القضائية

بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٠٣ اصدرت السلطة الانتقالية المؤقتة الامر رقم ١٥ والذي تم بموجبه انشاء لجنة المراجعة القضائية^(٢٩) والذي علق بموجبه العمل باحكام قانون التنظيم القضائي العراقي رقم ١٦٠ لعام ١٩٧٩ (قانون القضاء العراقي) واي نصوص اخرى تتعارض مع احكام هذا الامر (القسم ٢) وقد ورد في الدباجة الخاصة بالامر المذكور في اعلاه ان الغاية منه هو كفالة توفير المعايير الاساسية للمحاكمة العادلة طبقا لقواعد الاجراءات القانونية وتعزيز سلطة القانون.

كما اشار الى ان نظام القضاء العراقي قد تعرض لتدخل سياسي وفساد على مدى السنوات السابقة.

وقد حدد القسم ٣ من الامر ان اللجنة تشكل من ثلاثة اعضاء عراقيين وثلاثة اعضاء دوليين رشحهم كبير المستشارين ويعينهم المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ويعملون بموافقة المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة كما اوجب الامر ان يكون اعضاء اللجنة من المحامين المؤهلين في إطار الولاية القضائية القومية في بلدانهم ويكون تعيينهم لمدة ثلاثة اشهر.

^{٢٩} - منشور في الوقائع العراقية العدد (٣٩٧٨)

بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٨ أصدرت السلطة الانتقالية الموقتة الامر رقم ٣٥ والذي تم بموجبه تعليق العمل بقانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لعام ١٩٧٩ وبنود قانون الادعاء لعام رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في حالة تعارضهما مع بنود هذا الامر والاعلان عن اعادة تشكيل مجلس القضاء (٣٠).

وقد ورد في ديباجة الامر ان العراق قبل التغيرات التي اجراها النظام السابق كان به مجلس قضاة عادل يدير للجهاز القضائي وجهاز الادعاء للعام ويعمل على ضمان ان الجهاز القضائي يمارس سلطاته طبقاً لمبادئ سيادة القانون ولن تعيين للقضاة

والمدعين العامين يتم من اشخاص يتمتعون بسمعة طيبة لاثوبها شائبه من حيث النزاهة والاستقامة ويعرفون بكفائتهم في مجال القانون .

وجاء في القسم الاول من الامر بانه يعيد تشكيل مجلس القضاء (المجلس) المكلف بالاشراف على جهازي القضاء والادعاء العام في العراق ويؤدي المجلس وظائفه بشكل مستقل عن وزارة العدل.

كما حدد القسم ٣ من الامر ولجيات المجلس بعده نقاط هي :

١- توفير الرقابة على القضاة والمدعين العامين باستثناء اعضاء المحكمة العليا.

٢- التحقيق في الادعاءات بسوء السلوك وعدم الكفاءة وكذلك اتخاذ الاجراءات القانونية والادارية ومنها تسمية للقضاة وعزلهم .

٣- ترشيح لشخاص لكفاء لغرض شغل المناصب في مجال القضاء والادعاء العام

٤- ترقية للقضاة والمدعين العامين وتطوير مهاراتهم

٥- تعين للقضاة والمدعين العامين كما ينص على ذلك قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩

بالاضافة الى مسؤوليات اخرى يحددها القانون من وقت لآخر

كما حدد القسم ٦ استقلالية المجلس حيث حددت الفقرة (١) من هذا القسم ان المجلس يقوم بتأديبه واجباته والاضطلاع بمسؤولياته بدون ان يخضع لاي سيطرة اورقابة او اشراف من وزارة العدل.

ويحل للمجلس محل مجلس العدل الذي كان قد جرى تشكيله بموجب قانون للتنظيم القضائي المرقم ١٦٠ لعام ١٩٧٩ ويتولى ممارسة السلطات التي كان مجلس العدل يمارسها على اي قاضي لومدعي عام ويتولى المجلس ممارسة الرقابة الادارية على القضاة والمدعين العامين فقط .

ان هذا الامر الذي اعاد تشكيل مجلس القضاء يعد من الامور الجيدة لان ارتباط الجهاز القضائي بمجلس العدل السابق الذي كان يرأسه وزير العدل يعد امرا غير مقبول لان وزير العدل يمثل جزء من السلطة التنفيذية وياتمر بالامر رئيس تلك السلطة وان مهمة حق الرقابة على اجهزة السلطة القضائية خصوصا القضاء والادعاء العامين فيه مساس بمبدأ استقلالية السلطة القضائية وجعلها بشكل لوباخر تابعة للسلطة التنفيذية وهذا مخالف للمبادئ العامة في القانون الدستوري التي تؤكد على فصل السلطات

المطلب الثالث

في مجال السلطة التنفيذية

ان الاحتلال حاله واقعية مؤقتة وبناء على ذلك يجب ان لا تتوسع سلطة الاحتلال في استخدام الصلاحيات التي كانت اساسا للسلطة الشرعية في البلد المحتل وعدم المساس بالهيكل القضائي والاداري للسلطة التنفيذية وان تقتصر على الامور المهمة جدا والتي تعتبر ضرورية لحفظ الامن والنظام .

وان المساس بوضع الموظفين العموميين والقضاة في الاراضي المحتلة وتوقيع عقوبات عليهم لواتخاذ تدابير تصفية ضدهم لتمييزية اذا امتنعوا عن تادية وظائفهم بدافع من ضمائرهم محذور بموجب المادة ٥٤ من اتفاقية جنيف الرابعة .

وبناء على ذلك فان سلطات الاحتلال ليس لها الحق في التدخل في عمل الموظفين والقضاة وان تتركهم يمارسون أعمالهم باستقلال تام .

الا انه من الناحية العملية والواقعية خصوصا في حالة انهيار الدولة المحتلة وسلطاتها لا يحق لسلطات الاحتلال الامتناع عن ممارسة هذه الوظائف العامة بحجة انه لا حق لها فيما هو من اهم واجباتها للمحافظة على استمرار النظام العام والحياة العامة في الدولة المحتلة او للمحافظة على امن القوات المحتلة وممتلكاتها بموجب اختصاصات حددها القانون الدولي^(٣١)

الا ان ممارسة هذا الحق وتلك الصلاحيات والتي جاءت استثناء من خلال سيطرتها بشكل مؤقت على البلد المحتل يجب ان لا تتوسع في ممارسة تلك الصلاحيات الا بالقدر اللازم لحفظ النظام العام .

٣١ - د. معتز فيصل العباس ، مصدر سابق، ص ١٦٢

وقد مارست سلطة الاحتلال في العراق صلاحيات واسعة في مجال السلطة التنفيذية فقد قامت بحل وزارات وكيفيات منها وزارة الدفاع ووزارة الاعلام وجهاز المخابرات والامن العامة وبعض للتشكيلات الاخرى مثل جيش القدس وتنظيمات فدائيي صدام واشبال صدام وكذلك قامت باستحداث وزارات جديدة وهيئات مختلفة منها وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة البيئة ووزارة حقوق الانسان ووزارة المهجرين والمهاجرين وهيئة النزاهة العلمية والمفوضية العليا للانتخابات وهيئة الاستثمار ودوائر تامين الحدود والسيطرة عليها وهيئة للمخابرات الوطنية والمفوضية العراقية للاتصالات^(٣٢)

كما اصدرت سلطة الاحتلال اوامر تتعلق بالبنك المركزي العراقي والهيئة العامة للضرائب وقامت بمنع جالية اي ضرائب من المواطنين لوفرض اي رسوم كمركية على البضائع التي تدخل إلى العراق تماشيا مع مبدأ تحرير التجارة وتحويل العراق الى اقتصاد السوق الحر .

وقد استولت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق على جميع الاموال العراقية التي كانت موجودة في القصور الرئاسية السابقة وكذلك جميع اصول الكيانات المنحلة وقامت بتحويل المليارات العراقية المجمدة الى حساب سلطة الائتلاف المؤقتة لاستخدامها حسب ما زعمت لمساعدة الشعب العراقي وتولى الحاكم المدني ادارتها بالنيابة عن الشعب العراقي

وهناك من اتهم (بريمر) بالسرقة حيث ذكر محمد بحر العلوم^(٣٣) (ان المرفقات تمت من خلال مسؤولين امريكيين تولوا مناصب رسمية في العراق بعد

٣٢ - تشكلت وزارة العلوم والتكنولوجيا بموجب الامر ٢٤ في ٢٤/ ٢٠٠٣/ ٨ ووزارة البيئة بموجب الامر ٤٤ في ٢٤/ ٢٠٠٣/ ١١ ووزارة حقوق الانسان بموجب الامر ٦٠ في ٢١/ ٣/ ٢٠٠٤ ووزارة الهجرة والمهجرين بموجب الامر ٥٠ في ١١/ ١/ ٢٠٠٤

٣٣ - وهو وزير النفط في وقت وجود بريمر

سقوط للنظام وان الحاكم المدني بول بريمر قلم بسرقة أكثر من ٢٥٠ مليار دولار من اموال العراق ممثلة بأرصدة نقدية وكميات كبيرة من الزئبق وغيرها من الموجودات . (٣٤)

وبموجب امرسلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٢ تم حل العديد من الكيانات العراقية منها وزارات وهيئات وقد بين الملحق الصادر مع الامر رقم (٥) الكيانات التي تم حلها .

ومن بين تلك الكيانات تم حل وزارة الدفاع العراقية وبكافة اقسامها وقد كان حل الجيش العراقي من الاخطاء الإستراتيجية للجسيمة وسواء كان هذا للخطأ مقصودا ام لا فان فتح العراق على مصراعيه للتدخل الاجنبي المنظم لوعير العملاء والمليشيات المسلحة واصبح ساحة للاعمال الارهابية وتصفية الحسابات وبحل الجيش العراقي انهالت سيادة قوة للدولة فالجيش هو الذي يحمي اي بلد ويؤونه يصبح البلدا عبارة عن تجمعات سكانية ضعيفة تكون عرضه لكل الاخطار .

وبغض النظر عن حيادية الجيش العراقي السابق واستقلاليتة من عديمها فقد كان الاجدى اعادة هيكلته بالصورة التي يخدم فيها العراق وابعاد العناصر الممسيئة فيه .

وقد ورد في الرسالة للشخصية للحاكم المدني الامريكي بول بريمر في الاعلان الذي يدعو الى اعادة دمج الجنود العراقيين السابقين قال ان للجيش العراقي تراثاً طويلاً من العمل في سبيل الامة ويعتبر كثير من ضباطه وجنوده وربما غالبيتهم انهم محترفين في خدمة الامة لا للنظام البعثي وطالما قلنا ان

٣٤ - محمد العرب ، ما لم ينكره بريمر في كتابه ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٧ ص ٦١

الأفراد العسكريين السابقين باستثناء المنخرطين بعمق في النظام سيشكلون جزءاً لا يتجزأ من مستقبل العراق .

ومع هذا كله فقد اعترف فيما بعد بأنه قرار حل الجيش العراقي كان خطأً الا أنه كان مجبراً على اتخاذه لان الأطراف السياسية في العراق في ذلك الوقت قد اصررت عليه^(٣٥)

وكذلك كان لقرار اجتثاث حزب البعث الاثر الكبير في تدمير النسيج الاجتماعي للبلد وفتح الباب امام عمليات القتل والانتقام.

كما قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بحل منظمة الطاقة الذرية في الامر المرقم ٢٤ الصادر في ٢٤/١ب/٢٠٠٣ وهو الامر الذي تم فيه تأسيس وزارة العلوم والتكنولوجيا وقررنقل موظفي منظمة الطاقة الذرية وتحويل اصولها الى وزارة العلوم والتكنولوجيا .

وقد جاء للغرض من تأسيس الوزارة حسب القسم ٣ من نفس الامر بان الوزارة سوف تعمل مع القطاع الصناعي العام والخاص ومع الوكالات الحكومية والمؤسسات التعليمية للقيادة للتطور العلمي والتكنولوجي بغية النهوض باستعادة البنية التحتية والقاعدة الصناعية في العراق وتحسينها.

وتتكون الوزارة من عدة مراكز للفكر منها مركز تطوير الوقود الطاقة الشمسية ومركز حماية البيئة ومركز المعلومات والتكنولوجيا الالكترونية ومركز تكنولوجيا للزراعة الغذائية ومركز المواد الكيميائية ومركز للتنمية الصناعية.

وكذلك قامت سلطة الائتلاف المؤقتة باصدار الامر رقم ٣٩ في ١٢/١لؤل و٢٠٠٣/ والخاص بالاستثمار الاجنبي وقد جاء في الدبباجة بانه واعترفا برغبة

^{٣٥} - بول بريمر ، علم قضيته في العراق ، دار الكتب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ترجمة صر الايوبي ، ص ٧٩

مجلس الحكم في أحداث تغيير هام في نظام الاقتصاد العراقي وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع العراقي وتحسين مهاراتهم التقنية ولمكافحة البطالة، ولأن تسهيل الاستثمار الاجنبي يساعد على تطوير البنية الاساسية وتنمية النشاط التجاري .

وان الامر جاء نتيجة طبيعة الهيكل القانوني المنظم للاعمال التجارية في العراق وانه جاء متماشيا مع مضمون التقرير الذي قدمه الامين العام للأمم المتحدة الى مجلس الامن بتاريخ ١٧/ تموز/ ٢٠٠٣ لغرض النهوض بالواقع الاقتصادي وتحويل نظامه الاقتصادي من نظام مركزي الى نظام اقتصادي يعتمد على السوق ويتسم بالقدرة على النمو المستمر .

وقد نص في القسم ٣ منه على ان هذا الامر يحل محل جميع قوانين الاستثمار الاجنبي المعمول بها حاليا في العراق . وان الامر قد اجاز للمستثمرين الاجانب ان يستثمروا اموالهم في جميع القطاعات في العراق وفي جميع ارجاء العراق .

وقد حدد هذا الامر مدة التراخيص بـ (٤٠ سنة) تكون قابله للتجديد لمدة اضافية مماثلة

وقد حدد الامر بان الخلافات التي نشأ في عقود الاستثمار يتم تسويتها وفقا لاحكام الاتفاقات المكتوبة ذات العلاقة التي تنظم العلاقة بين الطرفين او وفق القانون الذي يختاره الاطراف

كما انه اذا كانت شروط الاستثمار الواردة في الاتفاقيات الدولية التي يكون العراق طرفا فيها افضل بالنسبة للمستثمر الاجنبي تطبيق البنود الافضل الواردة في الاتفاق الدولي .

كما انشئت المفوضية العراقية المعنية بالنزاهة العامة بموجب التفويض
الممنوح لمجلس الحكم بموجب الامر رقم ٥٥ في ٢٧/١/٢٠٠٤ الذي تولى تنفيذ
وتطبيق قوانين مكافحة الفساد وان تؤدي هذه المفوضية عملها بشكل مستقل.

والحقيقة ان هناك الكثير من الهيئات تم استحداثها ومنها الهيئة العراقية
للميطرة على مصادر النشاط الاشعاعي والهيئة الخاصة بالمفتشين العموميين
وكذلك المفوضية العليا للانتخابات وكذلك الامر الخاص بالمنظمات غير
الحكومية... الخ .

ويمكن تلخيص استراتيجيات الولايات المتحدة في العراق في جملة واحدة
الخاصة بواسطة القوة العسكرية فلقد اتى القرار ١٢ والذي بدأ تطبيقه في
٧/حزيران/٢٠٠٣ كافة الرسوم والجمارك وضرائب الاستيراد ورسوم الترخيص
ورسوم شبيهة على كلغة السلع التي تدخل لوتخرج من العراق وكذلك القيود
التجارية الاخرى التي يمكن ان تطبق على مثل تلك السلع. كما سمح القرار رقم
٣٩ بخصخصة منتي مشروع للدولة العراقية و ١٠٠% من الملكية الاجنبية
للاعمال التجارية العراقية وللتحويل غير المقيد والمعفي من الضرائب لجميع
الاموال والارباح الاخرى.

كما حول القرار رقم ٤٠ القطاع المصرفي بين ليله وضحاها من نظام
تديره الدولة الى نظام خاضع لآليات السوق وذلك من خلال السماح للبنوك
الاجنبية بالدخول الى العراق واقتناء ملكية مايصل الى ٥٠% من البنوك العراقية
واسقط القرار رقم ٤٩ معدل للضريبة على للمشاركات الاجنبية من ٤٠% الى
١٥% وكانت النتيجة كالتالي:

١- ارتفاع في معدلات البطالة الى مايزيد عن ٧٠%

٢- لنهب المنهجي بواسطة الشركات متعددة الجنسيات

٣- انتشار الفساد بمعدل غير مسبوق (٣١)

وقد قامت سلطة الاحتلال المؤقتة بتعليق العمل بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية واصبحت البضائع تدخل الى العراق بدون اي فحوصات لو اي قياسات علمية مما اغرق الاسواق العراقية بالبضائع الفاسدة.

ويتاريخ ٣٠/حزيران /٢٠٠٤ صدر عن مجلس الحكم المشكل قبل سلطة الائتلاف المؤقتة قانون ادارة للدولة للمرحلة الانتقالية والذي عد بمثابة دستور مؤقت وقد ولد هذا القانون بنفع من الولايات المتحدة الامريكية وبعد جمع السياسيين العراقيين الموجودين في ذلك الوقت والمؤيدين للاحتلال .

وقد اثار مجلس الحكم الانتقالي في العراق جدلا واسعا في العالم العربي على كل المستويات الثقافية والسياسية والرسمية فالولايات المتحدة تريد ان يعترف العالم العربي بهذا المجلس حتى يكون اداة لسلطات الاحتلال وتعيش معه للدولة العربية بوصفه تلك الحكومة الانتقالية ثم تتمدد فترة الانتقال كما تريد واشنطن مادامت الحكومة المنتخبة في العراق تقليدا لم يعرفه تاريخ العراق (٣٧)

لقد جاءت ديباجة القانون ركيكة وغير موزونة وذات متناقضات كثيرة مع الدستور ولعل اهم فقرة فيه كانت تلك التي تنص على " وهو يؤكد اليوم احترامه للقانون الدولي ولاسيما انه من مؤسسي الامم المتحدة عاملا على

٣٦ -جلال بوطحان ، مصدر سابق ص٩٠

٣٧ - د عبدالله الاشعل عبادة العراق ،اليدلية والقنالية، مؤسسة الطويرجي، القاهرة ٢٠٠٤، ص٢٤٠ و٢٤١

استعادة مكانته الشرعي بين الامم وساعيا في الوقت نفسه الى الحفاظ على وحدة وطنية بروح الاخوة والتآزر..

ولتومنا جيداً في هذه الديباجة لرأينا ماهي علاقة بلد محتل بالقانون الدولي وسيادة للقانون خصوصاً ان القانون الدولي لم يرخص للاحتلال ادارته للدولة اذا مقررنا فقراته ضمن الشرعية التي بني عليها القانون ناهيك عن ان الديباجة تؤكد الحفاظ على وحدة الوطن وازالة الآثار والسياسات والممارسات العنصرية والطائفية في حين ان جل مواد القانون تعزز للتقسيم والطائفية (٣٨) .

وفي الحقيقة فقد كرس هذا القانون الاساس لتقسيم العراق من دولة مستقلة موحدة الى دولة مجزءة الى عدة اقاليم واتها في ادارته شؤونها تتشاور مع سلطة الاحتلال ومجلس الامن وفي ذلك اضعاف للبنيان السياسي وسيادة للدولة على كامل اراضيها وان الفدرالية تقوم على اساس للفصل بين السلطات والحقائق الجغرافية والتاريخية وليس على اساس الاصل او القومية .

ان الامور التي جاءت في قانون ادارته للدولة المؤقتة كثيرة لايمكن مناقشتها بالكامل في هذا المجال الا انها بمجملها قد غيرت كامل كيان الدولة العراقية .

ويعد هذا القانون بمثابة دستور مؤقت لكونه اجري تغييراً جوهرياً في النظام الدستوري للعراق من تغيير شكل الدولة من موحدة الى فيدرالية (م٤)، واعطى الحق في تعدد الجنسيات (م١١)، وجمع من صلاحيات المحافظات (م١٠/١)، وكذلك إقليم كردستان.. الخ.

٣٨ - حيث غالب التامهي ، المحندات الدوائية والاقليمية التي ساهمت في تقسيم الدولة العراقية ، مركز دراسات الوحدة العربية، منشور في كتاب العراق تحت الاحتلال ص٣١٥

المبحث الثاني

الأفعال غير المشروعة التي صدرت من القوات الأمريكية

إذا كان دافع الدولة إلى الحرب الرغبة في السيطرة والفتح وفرض سلطانها على غيرها من الدول فإنها تصبح عملاً من الأعمال غير المشروعة التي يتعين تحريمها إطلاقاً وبهذا قال اغلب الفقهاء ففرقوا بين الحرب العادلة التي تضطر الدولة الانتحاء إليها دفاعاً عن حقوقها ومصالحها الحيوية وقالوا بمشروعيتها والحرب غير العادلة أو العدوانية فأسستكروها وقالوا بعدم مشروعيتها. (٣٩)

في تبريرها للحرب على العراق اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدة اسباب وجنتها كافية لاقتناع العالم اوعلى الاقل حلفاتها بشن الحرب على نظام صدام حسين بيد ان هذه الاسباب تنقسم إلى قسمين القسم الأول هو .. اسباب تم الاعلان عنها صراحة من الجانب الاتحادي الأمريكي وهي سببان تولهما القضاء على اسلحة الدمار الشامل والثاني للقضاء على نظام حكم صدام حسين واحلال حكومة بديلة تقوم على نظام الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لما القسم الثاني من اسباب الحرب على العراق فهي تلك الاسباب غير المعلنه والتي تم استنتاجها من خلال ظروف وواقع تلك الحرب لوقراءة ما بين السطور في تصريحات المسؤولين الأمريكيين او الانجليز وهذه تشمل سببين أيضاً تولهما محاربة الارهاب والثاني سبب ديني .

وكانت لامل العالم في منع استخدام آلة الحرب في اللحظة الاخيرة كانت تركز على سند من القول بان الولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب الاوحد في

٣٩ - د علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالاستقديرة، ص ٦٨١

عالم اليوم والتي تدعي حملة حقوق الانسان وتتنجھ لدعم حريات الشعوب وكفاله السلام في العالم كله ولايمكن ان تتحدر الى مستنقع الحرب لو ان تفوص في بحار من دماء بني الانسان.^(٤٠)

استقر القرار نهائياً على اعتماد ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل يستعملها بنفسه عند لحظة يأس او تنتقل منه الى تنظيمات ارهابية برغبة في الكيد والانتقام _ فهي نقطة للتوافق للقادرة على جمع كل الاطراف الدولية والمحلية كما انها الاهوى اخلاقياً وقانونياً في شدة للتكثير.^(٤١)

وقبل بدء ارسال الشباب الامريكي للعراق اشارت استطلاعات الرأي الى ان قلة منهم فقط تعرف اين يقع العراق ، لا بل ان واحداً من كل سبعة امريكيين في الولايات المتحدة من اعمار (١٨_٢٤) وهم الذين سيتأثرون بالحرب بالدرجة الاولى يمكنه تحديد موقع العراق على خارطة العالم ولا احد منهم يعرف ماهي اللغة التي يتكلمها الناس هناك او ماهي الديانة او الديانات التي يعتنقونها لو كيف يتصرف المجتمع العراقي.^(٤٢)

وادي للتدخل الامريكي في العراق الى انهيار الدولة العراقية واغراق البلاد في حرب اهلية اودت بحياة عشرات الالاف من المدنيين العراقيين ، كما دمر البنية التحتية التي كانت بالاساس هشه وضعيفة ، واثار الصراعات الطائفية العنيفة التي زاد خطر انتشارها في الشرق الاوسط على نطاق واسع.^(٤٣)

^{٤٠} - د احمد طه خلف الله سقوط العرب في الحرب على العراق دار الكتاب العربي دمشق - القاهرة، ٢٠٠٤ ص ١٩٧

^{٤١} - محمد حسنين هيكل ، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق دار الشروق، ص ٤٠٠

^{٤٢} - د جورج مكلفنر ود وللم بولك، الخروج من العراق، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٦ ص ٧٥

^{٤٣} - ستيفن سايمون، الاحتلال الامريكي للعراق المشهد الاخير مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦ ص ١٥١

المطلب الأول

الانتماكات التي قامت بها القوات الأمريكية

إن دراسة هذا المطلب تتطلب جهداً كبيراً لأن الأفعال غير المشروعة والتي صدرت من القوات الأمريكية باعتبارها سلطة احتلال وهي تشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي كثيرة جداً ولا يمكن حصرها في هذا المكان بأي شكل من الأشكال فالأعمال غير المشروعة التي قامت بها القوات الأمريكية كانت كثيرة جداً وكانت لها آثار كارثية على صعيد الدولة العراقية وكيانها وبنيتها التحتية وبيئتها وكذلك كانت جسيمة في ما يخص الأفراد سواء كانوا مواطنين للبلد أم مقيمين فاعمال الاعتقال غير المشروعة والقتل والخطف والاصابة وصلت الى ارقام كبيرة جداً لم يكن يتصورها اكثر المتشائمين بالاضافة الى ما لصاب الأفراد في كافة مجالات حياتهم المعاشية والصحية المهنية ..

سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين نستعرض في الفرع الاول الاعمال غير المشروعة وما سببته من اضرار للدولة ككيان قائم والفرع الثاني نستعرض فيه الاعمال غير المشروعة التي نجم عنها اضرار للأفراد

الفرع الأول / ما يتعلق بالدولة كشخص معنوي

بدأت الخروقات الأمريكية والأفعال غير المشروعة الصادرة من القوات الأمريكية منذ بداية الغزو ومنذ بداية حملة قوات التحالف الدولي التي أطلقت عليها اسم (الصدمة والترويع).

جاء للهجوم الأمريكي -البريطاني على العراق في عام ٢٠٠٣ اوسع كثيراً واشد تدميراً من غزو عام ١٩٩١ في عهد الرئيس بوش الاب وكان اسمها يلخص بشكل مناسب المعنى المطلوب بلغ عدد الطلعات الجوية ٣٧ ألف طلعة

قامت بها القوة الجوية الأمريكية واسقطت ثلاثة عشر ألفاً من (الذخائر العنقودية) التي انفجرت منها مليونان من القنابل العنقودية فازالت مناطق بأسرها من الوجود واطلقت للطائرات ٢٣ ألف صاروخ كما اطلقت ٧٥٠ صاروخ كروز انفلق منها مليونان ونصف مليون باوند من المتفجرات اما للقذائف المدفعية فلم يسجل عددها

ولكن مجموع للضربات الجوية والبرية احدثت مايقدر بمئة مليار دولار من الاضرار المادية اما الخسائر في صفوف المدنيين والتي لن تعرف اعدادها بالضبط فقد بلغت عشرة الاف مدني في الاقل بضمنهم نحو ثلاثة الاف طفل كما قتل عشرات الالاف من الجنود العراقيين في الولحد والعشرين يوماً الاولى من القتال.^(٤٤)

وقد استخمنت القوات الامريكية في هذا الهجوم جميع انواع الاسلحة المحصورة دوليا والتي تحدث دمارا شاملا وتسبب اضرارا جسيمة في البنية التحتية والاشخاص على حد سواء وتم استهداف البنى التحتية بشكل مباشر لتدمير كيان الدولة العراقية فقد تم قصف محطات توليد الكهرباء والمستشفيات والمركز الصحية والطرق الرئيسية والجسور والمصانع المدنية والعسكرية وتعرضت محطات تعبئة الوقود وتنقية المياه وقصفت الوزارات العراقية حتى المدنية منها وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو اخلال الرعب في نفس الشعب العراقي وتدمير بنية التحتية لكي تكون هناك فرص استثمارية للشركات الاجنبية في لعبة مايسمى باعادة اعمار العراق ونهب الاموال العراقية التي يتم ضبطها او المودعه في البنوك الاجنبية .

٤٤ - جورج مكفارن ووليام بولكسندر سابقين ص ٨٠

وقد استهدفت القوات الامريكية بشكل متعمد كافة الاهداف المدنية التي كانت بنيان الدولة واذا كان استهداف الوزارات والدوائر العسكرية قد يجد له تبريراً باعتبارها تقوم باغراض عسكرية الا ان ما لا يمكن تبريره قيام القوات الامريكية باستهداف المنشآت المدنية للصرفه والشركات للعامة واذا كان استهداف المنشآت والاعيان التي لاغى عنها حياة السكان المدنيين محرماً دولياً حتى وان كانت تستخدم بصورة مباشرة او غير مباشرة في دعم القوات العسكرية اذا كان هذا الهجوم يؤدي الى الضرر بالمدنيين سواء كانت بقصد تخويفهم لو حملهم على النزوح فكيف يفسر استهداف المنشآت المعدة للاستخدام المدني الصرف ودون ان يكون لها اي استخدام عسكري ومنها محطات توليد الكهرباء والماء ومخازن الاغذية وبعض للوزارات المدنية كوزارة للشباب والرياضة.

وتشكل جرائم حرب كل من تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين او افراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الاعمال الحربية او ضد مواقع مدنية ليست اهدافاً عسكرية او ضد مدنيين مستخدمين او منشآت او اهداف او مركبات مستخدمة في مهام المساعدة الانسانية او حفظ السلام.⁽⁴⁶⁾

واستهدفت القوات الامريكية كافة المدن العراقية وقصفتها بغتي انواع الأسلحة وادى للقصف الى موت الالاف من المدنيين وحوصلت العديد من المدن ومنع عنها الماء والكهرباء والمواد الغذائية نتيجة الاعمال العسكرية وفي هذا انتهاك صريح للبروتكول الاضافي بخصوص حماية المدنيين والاهداف المدنية.

⁴⁶ - فيدا نجيب حد ، المحكمة الجنائية الدولية ، نحو الحلقة الدولية، منشورات الطبي ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١٦

ويرى الأستاذ الدكتور سهيل الغنلاوي انه كان من المفروض عند صياغة اتفاقية جنيف والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ ان تنظم مسألة تحريم ضرب المدن بصورة واضحة وان تضع للجزاء المترتبة على مخالفتها ذلك لأن مسألة تحريم ضرب المدن تعد مسألة انسانية ينبغي الاهتمام بها ووضع الضوابط الواضحة لها.

ان الاعمال التي قامت بها القوات الامريكية تشكل خرقاً للمادة ٥٤ من البروتوكول الاضافي الاول الملحق باتفاقيات جنيف .

ولم يسلم اي مرفق من مرافق الحياة العامة من العبث الامريكي والتجاوز عليه فقد داهمت للقوات الامريكية المستشفيات والجامعات والمعاهد ودور العبادة وقد اثر ذلك على نمط الحياة العام فالمجتمع اصبح في حالة هلع واصبح ذهاب الموظف الى دائرته ليس لغرض القيام بالاعمال المعتادة وانما كان ذهابه للحفاظ على وظيفته فقط وذلك خشيه من تعرض دائرته للقصف او المداومة.

فقد تغيرت صورة الجامعات العراقية ومهماتها فلم تعد مكاناً لتلقي العلم والمعرفة او للبحث والتجارب العلمية لاعداد الاجيال الجديدة من مدرسي المستقبل وبناء الوطن ونقلتي خبرة صارت للجامعات في العراق المحتل مثل كل الاماكن الاخرى موقعا بلاخدمة تستهدفه قوات الاحتلال متى شاعت ونداهاه لتعتقل الطلبة والاساتذة ساحة تحتلها مليشيات الارهاب والموت لتتغذى على ترويع كل محب لاکراهه على الرحيل.

وقد استهدفت للقوات الامريكية جميع الجامعات والمعاهد العراقية فقد داهمت حرم الجامعة المستنصرية مستهدفة مجعاً سكانياً مخصصاً للاساتذة

وحسب الأسلوب الإسرائيلي - الأمريكي الإرهابي المعتاد كسرت القوات الأمريكية الآتوب وحطمت الآتاث بحجة البحث عن (عناصر مسلحة) وقبل ذلك كان نصيب الجامعة التاريخية تعجير قتل الطلاب والطالبات نائراً الأتلاء عند أبوابها وفي حرماًها..

" ولكي يعم الظلام بلا اعتراض لاحتجاج ولكي لا يرى مستخدموا الاحتلال عن من يذكرهم بجهلهم وتخلفهم تشن مليشاتهم حملات الاختطاف والتهديد والتكيد و قتل المعلمين والأساتذة حيث تشير أرقام اليونيسكو الى انه بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ قد اعتقل ٤٧ معلماً على أقل تقدير وبين شباط ٢٠٠٦ اغتيل حوالي ١٨٠ اساتذا وفر ٢٥٠٣ آخرون من البلاد . (٤٦)

كما قامت القوات الأمريكية بتنمير شبكات الاتصال الموجودة في العراق وعزلت العراق عن العالم الخارجي فقد قامت بتنمير مراكز الاتصال الهاتفية الرئيسية في العاصمة أثناء المعارك ومنها مراكز البنك والمأمون والأعظمية والعلاوي

وتم تنمير محطات الطاقة الكهربائية مما أدى الى قطع الكهرباء وبشكل كامل عن العاصمة لمدة أيام بسبب المعارك. (٤٧)

الفرع الثاني / الأفعال غير المشروعة التي سببت ضرراً للأفراد

يضع القانون الإنساني الدولي معايير واضحة لأداء العمليات العسكرية ويحدد معاني وطرق القتال وهذه المعايير تمنع استخدام الأسلحة التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية وتسبب الأذى للحوثائي والمعتات التي لا داعي لها

٤٦ - هيفام زنكاه ، لاستقبل للتطوع في العراق ما لم يرسل العراق مقال منشور في صحيفة القدس العربي في

٢٠٠٧/١/٢٩

٤٧ - مصطفى علي العبيدي مصدر سلق ص ٦٦

وعلى رغم ذلك استخدمت قوات التحالف للكثير من الاسلحة العشوائية وبخاصة المؤذية والخطرة مثل الفسفور الابيض والنبالم واليورانيوم المنضب التي تتعدى اثارها اهدافها العسكرية وتعد هذه الاسلحة لانسانية وغير مقبولة .

وان مناخ العنف المفرط والحصانة يمهدان للطريق للقتل والاغتصاب والاعمال الوحشية وهذه الاعمال محصورة تماماً في اتفاقيات لاهاي واتفاقيات جنيف وتعتبر جرائم حرب خطيرة . (٤٨)

منذ بداية عملية غزو العراق وانتهاءً باحتلاله كان المتضرر الاكبرهم الافراد المدنيين فقد تعرض المدنيون العزل الى شتى انواع الاسلحة المحرمة دولياً والاسلحة التي تم تجربتها لأول مرة وكذلك تعرض للاعتداء والاحتجاز والاعتقال وما صاحب عمليات الاعتقال من اعمال تعذيب تحمي القلوب ومتعرض له للشعب العراقي من الاهلاك وانتشار الامراض والأوبئة وفقدان الامن لسنوات طويلة .

(١) الاسلحة المستخدمة

فقد استخدمت القوات الامريكية كافة انواع الاسلحة منها القنابل العنقودية والفسفور الابيض واليورانيوم المنضب حتى في اسلحة الدبابات واستخدمت اسلحة عشوائية مؤذية جداً تقيد بها الاتفاقيات الدولية لوتعتبر غير مقبولة ولانسانية على نطاق واسع واستخدمت القوات الامريكية اجهزة حارقة (MK-79) وهي نوع من اسلحة النبالم الذائب الفسفورية البيضاء كما استخدم الفسفور الابيض ضد الاهداف الارضية في المناطق المكتظة بالمدنيين وتعتبر هذه المواد شديدة القوة اذ تلتصق بالجلد وتحرق الضحايا حتى الموت وقد انكرت الولايات المتحدة

^{٤٨} - جيمس بول وسباين تاغوري، الحرب والاحتلال في العراق مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٧ ص ٦٧

الامريكية وبريطانيا تستخدم هذه الاسلحة في البلد ثم اضطرت الى التراجع عن نفي استخدامها .

والمعروف عن اسلحة النابالم والفسفور الابيض واليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية انها تقتل وتجرح عشوائيا عندما تستخدم في المناطق المأهولة كما تترك قنابلًا تنفجر فيما بعد وتتسبب في مقتل المدنيين وجرحهم وقد انتقد الكثيرون استخدام اليورانيوم المنضب لان له اثار جسيمة مؤذية على المدى الطويل

كما وقد تم استخدام النابالم الحارق في صفوان وفي جنوب العراق واعترف الجنود الامريكيون بانهم استخدموه في أماكن أخرى. (٩٩)

وقد اعترفت وزارة الدفاع الامريكية باستخدام قرابة ١٥٠٠ قنبلة عنقودية تم إسقاطها من الجو ولكنها لم تكشف للنقاب عن أية معلومات بشأن الذخائر التي تم إطلاقها من الارض. (١٠٠)

وقالت هيومن رايتس ووتش في تقريرها المؤرخ ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٦ ان الاستخدام الكثيف للقذائف المنفعية الانشطارية والاعتماد على معلومات استخباراتية مشكوك فيها في توجيه القصف الجوي قد ادى الى وقوع مئات الاصابات غير الضرورية في صفوف المدنيين خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣ .

٩٩ - قطر مايكل غوردن والحقائق برنارد ترانتر ، كويرا ، التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، ترجمة أمين الأيوبي، ص ١٠١

١٠٠ - د سعد جبر سعد ، انتهكت حقوق الانسان وسيادة اوجبة الانتزاع السياسي، علم القصب الحديث ، عمان ٢٠٠٨، ص ٢٧٤.

وخلصت هيومن رايتس ووتش الى ان القوات الامريكية كانت قادرة على منع وقوع مئات الاصابات بين المدنيين عن طريق الامتناع عن استخدام اسلوبيين عسكريين خاطئين ، استخدام القذائف الانشطارية والاعتماد الكبير على الضربات للقنلة.

وينتقد تقرير هيومن رايتس ووتش كذلك الهجمات الجوية الامريكية على المنشآت الكهربائية والاعلامية ولم تقم القوات الامريكية والبريطانية بتأمين مخابئ الاسلحة والذخائر الكبيرة التي تخلت عنها القوات العراقية وقد ادى تيسر الحصول على مثل هذه المتفجرات الى سقوط للعشرات من الجرحى وللقلى من المدنيين

ويضيف التقرير انه في يوم واحد انت الهجمات التي شنتها القوات الامريكية بالذخائر العنقودية في مدينة الحلة في ٣١ مارس/ اذار الى مقتل ما لا يقل عن ٣٣ مدنياً وأصابة ١٠٩ آخرين ، وحصلت هيومن رايتس ووتش على سجلات مستشفيات من الحلة والنجف والناصرية تفيد بمقتل واصابة ٢٢٧٩ مدنياً خلال شهري مارس/ اذار و ابريل /نيسان

وان للبروتكول الثالث من اتفاقية حضر او تعيد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة للضرر لوعشوائية الاثر ١٩٨٠ قد حضر استخدام الاسلحة الحارقة ضد المدنيين لوالاهداف العسكرية الموجودة في مناطق اهله بالمدينين .

ان اثار هذه الاسلحة كانت كبيرة جدا على المدنيين واصابتهم بعاهات وحروق وكذلك سببت اضراراً كبيرة استمرت حتى هذا التاريخ لان مخلفات تلك الاسلحة تبقى مستمرة وتسبب امراضاً كثيرة فقد ارتفعت نسبة الاصابة

بالامراض الخطرة مثل السرطان في العراق منذ بداية حرب الخليج وحتى اليوم واصبحت الاحصائيات تشير الى ارقام مخيفة وكذلك نسبة الاصابة بالمعم في العراق زادت بشكل كبير دون معرفة اسباب المعم وكذلك ولادة الاطفال المشوهين والمعاقين كذلك الامراض وغيرها كانت بسبب الاشعاعات التي خلفتها تلك الاسلحة غير المشروعة دوليا .

واصبح العراق من اكثر البلدان تلوثا في العالم واصبحت البيئة العراقية غير صالحة لحياة الانسان كما انها لم تعد صالحة للزراعة لان اغلب المزروعات اصبحت تصاب بامراض نباتية غير معروفة ولايستطيع المتخصصون تحديد الوبئة الجديدة . وان مياه الشرب اصبحت ملوثة بمواد سامة واشعاعات تجعل المياه غير صالحة للاستخدام البشري والحيواني

(٢)- القتل للمدنيين

ارتكبت القوات الامريكية العديد من جرائم القتل للمدنيين بشكل مباشر من قبل الجنود الامريكان لومن قبل الشركات الامنية التي كانت عبارة عن مرتقة تعمل في العراق فوق القانون لان سلطة الاحتلال قد رفعت المسؤولية عن الجنود الامريكان والعاملين معهم عن اي جريمة يرتكبونها مهما كانت جسامتها وبالتالي فقد اصبح الجندي الامريكي لو اي شخص اخر يعمل مع سلطات الاحتلال يعتبر نفسه

فوق الكل ولايعترف بنفس لومال الغير، فقد كان الجنود الامريكان يطلقون النار على اي شخص يشتبهون بانه يشكل لهم اي تهديد حتى ولو كان مجرد احتمال ١% وكانت قوات الاحتلال الامريكي تطلق النار على المواطنين

والسيارات المدنية لمجرد اقترابهم لمسافة ١٠٠ متر عن الرتل الامريكي ولا يهتمون في اذا ما تسبب بقتل الاخرين او تدمير ممتلكاتهم .

وفي حملة الرد للمضاد على التمرد وضع قادة التحالف (قواعد اشتباك) متساهلة من اجل ضمان مرعة استخدام القوة وتقليص الاصابات في صفوف عناصرهم وتسمح هذه القوانين للجنود بطلاق النار من دون تردد اوقيود في نقاط التفتيش والحولجز على الطرقات وفي لثناء مدامات المنازل والعمليات الاخرى وقد صعد من ازدياد الاصابات ايضا زيادة استخدام للقوة الجوية الموسومة بالعشوائية

ويرى القادة ان قتل العراقيين -غيرالمقاتلين - خلال العمليات العسكرية ((مؤسف)) لكن يصعب تجنبه ولا بد منه، هذا المناخ من العنف المفرط لادى الى تصاعد حالات القتل والاعتيالات والجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات التحالف ضد العراقيين المدنيين.

وقد رأى هيومن رايتس ووتش ان المناخ العدائي " لايعفي الجيش من التزاماته في استخدام القوة في حالات محددة ومناسبة عند الضرورة القصوى " مع ذلك يبدو ان القواعد متساهلة وهناك تساهلات لكثرفي تطبيقها على الواقع ويستعمل للقادة المحليون حسابات " اجمالي القتل " وطرقا اخرى لتشجيع التنافس بين الجنود لزيادة " قتل العدو " وكانت النتيجة تسارعا في تصعيد القوة من قبل الجنود واعدادا كبيرة من الاصابات بين المدنيين.(٥١)

٥١ - جيمس بول وسولين ناموري، مصدر سابق ص ١٢٩ و ١٣٠

ونتيجة لتشكيل القوات العراقية من قبل الاحتلال على اساس طائفي او عرقي فقد انعكس على ادائها ، فبعد مضي شهر على تشكيل تلك للكتائب بدأت الساحة

العراقية تشهد ظاهرة غير مسبوقة يدور حولها جدل واسع حتى اليوم حول الجهات التي تقف وراء عشرات الجثث التي يعثر عليها بمعدل خمسين جثة يومياً في انحاء متفرقة من بغداد وتعود لاشخاص اختطفوا من بيوتهم او من مقرات عملهم او من المساجد او من قبل نقاط التفتيش اثناء تنقلهم بين احياء بغداد . (٥٢)

ولن عدد للقتلى يومياً الذي ازداد على ١٢٠ شخصاً حسب الامم المتحدة والجثث مقطوعة للرؤوس مجهولة الهوية جعلت البعض يعترف وان كان على نحو مخفف_ بلشكالات للحرب الاهلية . (٥٣)

وفي عام ٢٠٠٧ نجح اتحاد الحريات المدنية الامريكي بموجب قانون حرية المعلومات في الحصول على وثائق من الجيش الامريكي حول القتل المدني وكانت الوثائق تغطي (٤٧٩) حالة من العراق ، ووصف اتحاد الحريات المدنية الاركي للملفات المنشورة بانها تمثل ((نافذة تلقي الضوء على حياة العراقيين البريئين المتواجدين في مناطق النزاع)) (٥٤)

٥٢ - رقاد الحامد ، المرتقة في العراق موبشات وقرق موت ضمن كتاب الاحتلال الامريكي للعراق مصدر سابق ص٧٩

٥٣ - مجموعة من الباحثين ، حال الامة العربية (٢٠٠٦_٢٠٠٧) زلزل الدفيل وتحطيت الخارج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص١٣٧

٥٤ - جوناثان ستيل ، الهزيمة ، لماذا خسرو العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة بسام شبيبا، بيروت ٢٠٠٩، ص٢٢٢

وفي رواية نلوثان مورفي وكيل عريف احتياط في مشاة البحرية
الامريكية ذكر بانهم كانوا يطلقون النار على اي شخص يتواجد في وقت وقوع
حوادث واضاف " اعرف ان شخصا في (مؤخرة) للقاذبة اطلق اكثر من ٣٠٠
عياره ناريه في ذلك اليوم ولنا على يقين انه لودي لشخصا ، اظن انه قتل كل
من ظهر امامه وربما اطلق النار ايضا على هذا الرجل . (٥٥)

من السهل ان تسلك الامور الطريق الخطأ نذكر ماذا حصل مع جنود
المارينز الذين قتلوا ٢٤ مدنيا في حادثة في نوفمبر ٢٠٠٥ وحاول المسؤولون في
المراتب تغطيتها غير انها لا بد ان تتكشف حينها يجب ايجاد كبش فداء فكان
الضابط (كالي) كبش فداء هذه المجزرة . (٥٦)

وقد ارتكبت القوات الامريكية جرائم فضيعة في العراق ضد المدنيين من
النساء والاطفال والشيوخ فقد قتلت الاف الاطفال نتيجة القصف العشوائي وانشاء
المدهامات وكانت تطلق النار بدون اي مسؤولية ولم تكن تكثرث بقواعد القانون
المدني وكانت تقوم بهدم العمارات على ساكنها وتعرضهم لشتى الاعمال المسيئة
انشاء عمليات المداومة والتفتيش وكانت تعتدى على الأشخاص وتعتقلهم لمجرد
الاشتباه او التواشيه .

وكان تنفق عشرات الالاف من المعارضة الى العراق بعد الاحتلال من
ايران وشمال العراق او بصحبة قوات الاحتلال اضافة الى دخول الالاف من
المرتزقة الاجانب العاملين ضمن الشركات الامنية مع قوات الاحتلال هو نقطة
البداية لاتطلاق موجات التنصيف والقتل والانتقام التي شملت كل عناصر النخبة

٥٥ - فايز فريز تريب ، انتهاء من العراق ، شهادات جنود ، صدر العربية للطبوع ناشرون ، ترجمة ميشال
دقو بيروت ٢٠٠٩ ، ص ٩١

٥٦ - فايز فريز تريب ، مصدر سابق ، رواية الجندي ريتشاردو رالي ، ص ٦٤

المتقدمة في المجتمع العراقي سواء ممن لهم علاقة بالنظام السابق لو ممن يحتل موقعا مؤثرا او مهما في المجتمع وتنوعت اعمال الاغتيالات كبار مسئولو النظام السابق من المدنيين والعسكريين بدأ من كبار الموظفين وضباط الجيش والطيران والاجهزة الامنية واعضاء حزب البعث مروراً بالقيادات المسلمية والدينية والحزبية والهيئات الاجتماعية المختلفة وانتهاء بالعاملين في الاعلام المحلي والاجنبي دون ان تستثي التصفيات للعرب المقيمين في العراق واعضاء منظمة مجاهدي خلق

الايرانية المعارضة المتواجدين في العراق أيضاً بل وحتى اعضاء المنظمات الانسانية الاجنبية العاملة في العراق. (٥٧)

ولم تقتصر جرائم القتل على القوات الأمريكية وإنما كان للشركات الامنية الخاصة للنصيب الاكبر فقد مارست اعمال القتل بالجملة وكان اخر جرائم هذه الشركات ما وقع في يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧ في منطقة المنصور ببغداد وادى الى مقتل زوجين وطفلهما و٨ اخرين وجرح نحو ٢٠ اخرين على يد مسلحي شركة بلاك ووتر، وهو الحادث الذي اثار غضب الشعب العراقي وهو مادفع للحكومة العراقية الى الاعلان عن عزمها بسحب ترخيص هذه الشركة ومنعها من العمل في العراق ومطالبة الشركة تسليم القتلة لمحاكمتهم وفق للقانون العراقي الا ان التهديد لم يفرغ من شئ على ارض الواقع بعد تدخل الادارة الامريكية واتفاقها على فتح تحقيق مشترك في نشاط شركات الحماية الامنية الخاصة لتعود الشركة الى ممارسة مهامها مرة اخرى بعد اربعة ايام فقط من الحادث. (٥٨)

٥٧ - مصطفى علي العبيدي، مصدر سابق، ص ٩١

٥٨ - مجدي كمال ، بلاك ووتر جيوش الظلام خار القتل العربي دمشق _ القاهرة للطبعة الاولى، ٢٠٠٨ ص ٢٥٩

ومنذ بداية الاحتلال كثيرا ماكان الجنود يطلقون النار عند نقاط التفتيش ويسببون وفيات بلامبرر اما نقاط التفتيش التي لايراهم المسلحون مسبقا فهي الاخطر تلك الموضوعه فجاءه اومؤقتا اوفي مكان غير متوقع اوفي الليل اوفي الطقس السيئ اوعلى الطرقات المترججه حيث للرؤيه مشوشه وفي هذه الحاله قد تكون قاتله اذ لايرى المدنيون القادمون نقطه تفتيش ويعرفون بوجودها الا عندما ينهمر وابل الرصاص او يواجهون نيران اسلحه ثقيله وان الجنود يطلقون النار عند اي اشتباه .^(٩٩)

(٣) - الاعتقال والتعذيب

لكل انسان الحق في الحرية الشخصية فلا يجوز لقاء القبض عليه الا طبقاً لاحكام القانون على نحو بعيد عن لتصف بحق الانسان في الحرية حق اساسي من حقوقه ولا تكتفي المعايير الدولية بحضر القبض على اي فرد لو احتجازه تعسفاً بل تشترط ان يتم ذلك بناءً على الاجراءات المحددة نص للقانون ووفقاً لها.^(١٠٠)

وقد انتهكت القوات الامريكية الحياه الخاصه للعراقيين بشكل متعمد او عن طريق الخطأ، فانتهاك الحياه الخاصه هو تعدي حدود الخير وانتهاك حرمة ملكيته وهو يسمح للمعتدى عليه بالحصول على تعويض نقدي لما لحقه من اضرار ، كما يخوله الحصول على امر بالكف عن الاعتداء.^(١٠١)

^{٩٩} - جيمس بول وسيلين ناهوري ، مصدر سابق ص ١٣١

^{١٠٠} د طالب نور الشرع ، معايير المحاكمة الدولية في قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي، موسوعة القوانين العراقية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠

^{١٠١} - د صام كمال الايوبي ، الحق في احترام الحياه الخاصه (الحق في الخصوصية) ، دار قهضة العريضة ، القاهرة ص ٢٠

نصت المادة ١٣ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة اسرى الحرب المؤرخة في ١٢/ب/اغسطس ١٩٤٩ على انه " يجب معاملة اسرى الحرب معاملة انسانية في جميع الاوقات ويحظر ان تقترف للدولة الحاجزه اي فعل او افعال غير مشروع يسبب موت اسير في عهدها ولايجوز تعريض اي اسير حرب للتشويه البدني او للتجارب الطبية ..الخ

كما نصت المادة ١٧ من نفس الاتفاقية على انه لايجوز ممارسة اي تعذيب بدني لومعوي لاي اكره على اسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من اي نوع ولايجوز تهديدهم الذين يرفضون الاجابة... الخ .

كما اكدت تلك مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الاشخاص الذين يتعرضون لاي شكل من اشكال الاحتجاز والسجن فقد نصت المادة ١ على " معاملة جميع الاشخاص الذين يتعرضون لاي شكل من اشكال الاحتجاز او السجن معاملة انسانية و باحترام لكرامة الشخص الانساني الاصلية" (٢١)

وجاء في المادة الثانية من اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروف المعاملة والعقوبة للقاسية ولللانسانية اوالمهينة على ان (اي عمل من اعمال التعذيب لوغيره من ضروف المعاملة او العقوبة القاسية او للانسانية او المهينة هو امتهان للكرامة الانسانية ويدان بوصفه انكاراً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الانسان والحريات الاساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان) . (٢٢)

٤٢ - اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ٩ كانون الاول /

ديسمبر ١٩٨٨

٤٣ - اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤٥٢ د-٢٠ المؤرخ في ٩ كانون

الاول/ديسمبر ١٩٧٥

ان سلطة الاحتلال ليست سلطة قانونية وانما هي سلطة فعلية ومؤقتة
تتروى بزوال الاحتلال ، فالأحتلال الحربى لا يؤدى الى نقل للسيادة الشرعية
على الاقليم الى للدولة القائمة بالاحتلال وانما يمنح المحتل سلطات مؤقتة
ومحدودة من اجل تمكينه من ادارة ذلك الاقليم.^(٩٨)

واذا كانت محاربة الارهاب ولجبة فإن التفرقة بين الارهاب والمقاومة
المشروعة للشعوب في مواجهة الاحتلال اكثر وجوباً.^(٩٩)

ومع ان الولايات المتحدة الامريكية قد حاولت خلط الأوراق بخصوص
اعتبار المعتقلين من المقاومة العراقية فيما اذا كانوا اسرى حرب او انهم مليشيات
مسلحة وللحقيقة ان عمليات الاعتقال غير للقانونية التي ارتكبتها القوات
الامريكية على المواطنين العراقيين سواء كانوا مسلحين ويدافعون عن بلدهم او
انهم مدنيون عزل وكل تلك العمليات مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي وان
طريقة احتجازهم واعمال التعذيب التي مورست في اماكن الاعتقال يندى لها
جبين الانسانية وكانت وصمة عار في وجه الولايات المتحدة الامريكية وقد
كشفت القناع عن الزيف الامريكي وثبتت ان ادعاء للولايات المتحدة الامريكية
بانها الحامية الاولى لحقوق الانسان ما هو الا ستار يخفي خلفه همجية وانحطاطاً
وانه ليس في ميثاق الامم المتحدة ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي للدول
فرادى او جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتكفت قوة مسلحة على احد اعضاء
الامم المتحدة .^(١٠٠)

^{٩٨} - د موسى القيسي الدويك، الصاية الدولية للشعب الفلسطيني وقواعد القانون الدولي العلم منشورات
المعالي الاسكندرية، ٢٠٠٤ ص ٩

^{٩٩} - د يحيى الجمل ، حصص القرن العشرين في علم القانون، دار الشروق ، ٢٠٠٦ ص ١٣٠

^{١٠٠} - تزبه نعم شلالا ، الارهاب الدولي والعدالة الجنائية ، منشورات الطبى الحقوقية، بيروت ، الطبعة الاولى
ص ٥٩

ان القانون الدولي قد اعتبر الاحتلال غير مشروع بالتالي فان وجود القوات المحتلة في ارض الدولة الواقعة تحت الاحتلال يعتبر لمرأ غير مشروع واعطى الحق للشعب الواقع تحت الاحتلال بالدفاع عن وطنه ومقاومة المحتل ونستطيع اليوم ان نؤكد ان احكام القانون الدولي العام للمعاصر تقر بشكل عام بحق كل الشعوب في مقاومة العدوان وشرعية المقاومة الوطنية او شرعية حرب التحرير وليس التخلص من الاحتلال مسألة طارئة فهي من القرن المنصرم عندما جرت المحاولات الاولى لتقنين حالة الحرب (٦٧).

فمنذ احتلال العراق وحتى هذا التاريخ قامت القوات الامريكية باعتقال الالف العراقيين من المدنيين (نساء ورجالا) ووصلت الاعداد الى ارقام مخيفه حسب الاحصائيات الدولية الصادرة من جهات مختصة .

وكانت عمليات الاعتقال تتم بأسلوب وحشي من خلال المظاهرات التي تتم عادة في اوقات متأخرة من الليل وبطرق ترعب المواطنين الامنيين حيث كانت القوات الأمريكية تقوم بقطع الابواب بواسطة القنابل الصوتية ويحصر جميع افراد العائلة في غرفة واحدة بعد ان تدخل عليهم في بيوتهم وفي اماكن نومهم وتقوم بتكسير الابواب والاثاث وعادة ماتعتقل الاشخاص وهم بنفس ملابس النوم التي كانوا يرتكونها دون ان تسمح لهم بتغيير ملابسهم لاحتياجاتهم الضرورية مثل معداتهم الشخصية أو الاطوية وكان يتم اقتيادهم بعد ربطهم بواسطة ادوات الاعتقال وان اغلب الاشخاص الذين يتم اعتقالهم يتعرضون للامانة والضرب أثناء الاعتقال وتوضع على رؤوسهم اكياس تمنعهم من التحرك بحرية ويبقون مقيدين لفترات طويلة حتى يتم ايصالهم الى مراكز الاعتقال .

٦٧ - د محمد المجنوب ، نقلاً عن الدكتور محمّد فيصل العلي ، مصدر سابق ص ٢٥٢

وقد طالبت الاعتقالات كافة شرائح المجتمع العراقي فلم يكن يهم القوات الامريكية شخصية المعتقل اوصفته وانما كانت تعتقل كل من تشبه به لاتفه الاسباب ولم تراع الحمالية القانونية التي منحتها الموائيق الدولية لبعض الاشخاص بحسب طبيعة عملهم فقد اعتقلت عدداً من الاطباء والمحامين واساتذة الجامعات وخطباء المساجد وعلماء الدين والصحفيين وكان الاعتقال يتم بأسلوب همجي دون احترام شخص للمعتقل بل وصلت الاعتقالات ولتهلك البيوت حتى الى بعض السياسيين الذين عملوا مع الاحتلال وحادثة اعتقال رئيس مجلس الحكم السابق ((محسن عبدالحميد)) تدل على ذلك حيث ذكر بان القوات الامريكية اعتقلته وقامت بتفتيش بيته وانها لم تحترمه اثناء عملية الاعتقال حيث ذكر بان الجندي الامريكي وضع حذاءه فوق راسه .

ولم تقتصر عمليات الاعتقال العشوائي وسوء المعاملة على المعتقلين من الرجال فقط بل امتدت الى النساء العراقيات المعتقلات ايضا حيث اعترف لاول مرة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر في خطابه عبر التلفزيون بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٤ بوجود عشر نساء عراقيات معتقلات في سجون الاحتلال .

ولم تقتصر عمليات الاعتقال التي تقوم بها القوات الامريكية على النساء العراقيات بل امتدت الى الجالية الفلسطينية المقيمة في العراق فبتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٦ اعتقلت القوات الامريكية ٣ نساء و ٣ رجال من الجالية الفلسطينية المقيمة في العراق.^(١٨)

وان القوات الامريكية لم تتبع لياً من الاجراءات التي نصت عليها قواعد للقانون الدولي بشأن الاعتقال ومعاملة المعتقلين حسب روية بيترغرا ناتو "

^{١٨} - مصطفى علي الحيدري ، مصدر سابق ص ٣٦ و ١٨٨

رقيب احتياط الجيش " ((لم تتبع لياً من الاجراءات التي تعلمناها لتأسيس معسكر ولم يحترموا اي بروتوكول من البروتوكولات الخاصة بوضع الاجراءات الادارية وفصل السجناء، ضربوا عرض الحائط بكل ماتعلمناه))^(٦٩)

ويجدر بالذكر ان اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة والمعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية هما الوثيقتان الدوليتان اللتان تتناولان بصفة اساسية تعسف الدولة تجاه حقوق الانسان بما في ذلك حقوق الانسان الخاصة بالافراد المسجونين او المحتجزين بالإضافة الى تناول المعايير الواجب توافرها في معاملة الافراد داخل السجون او في اماكن الاحتجاز وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين تتطلب السعي الى أقصى مدى ممكن لاحتجاز كل من للرجال والنساء في اماكن احتجاز وسجون منفصلة او في اماكن منفصلة داخل نفس السجن

وقد منعت الفقرة الاولى من المادة ٧٦ من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف (اغتصاب النساء او اكرامهن على الدعارة)

وفيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي فإن النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد نص صراحة على ان افعال وجرائم العنف الجنسي باعتبارها جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب.^(٧٠)

ويعد السجين من الأشخاص الضعفاء الذين يتطلب ان يتدخل للقانون لحمايتهم فكثير ما يتعرض السجناء للقتل والتعذيب للحصول على معلومات منهم او بهدف الانتقام منهم.^(٧١)

٦٩ - من كتاب النجاة من العراق ، مصدر سابق ص ٧٧

٧٠ - د محمود حجازي محمود ، العنف الجنسي ضد المرأة في اوقات النزاعات المسلحة ، دار النهضة العربية ،

القاهرة ، ٢٠٠٧ ص ٢٩ و ١٣٨

وقد شكل غزو العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ مساهمة كبرى في احلال شريعة الغاب محل سيادة للقانون في العلاقات الدولية تماما على عكس ماكان قد وعد به جورج بوش الاب في عام ١٩٩٠ وقد تم اكتشاف جرائم التعذيب البشعة التي ارتكبتها الجنود الامريكيون والمرترقة في سجن (ابوغريب) وغيره من السجون العراقية للعديد من القضايا السياسية والعسكرية والاجتماعية والقانونية وشكلت في عملها ازمة سياسية كبرى لصانعي ومتخذي للقرار الامريكي لما سيكون لهذه القضية من انعكاسات على السياسة والاستراتيجية الامريكية مستقبلا. (٢١)

مارست القوات الامريكية شتى انواع التعذيب النفسي والبدني بحق المعتقلين والمعتقلات العراقيات وقد استخدمت لكثرا انواع التعذيب وحشية في تلك المعتقلات والتي وصلت الى حد الاغتصاب والقتل .

وقبل التطرق الى الممارسات الامريكية في المعتقلات في العراق نود ان نوضح ان جرائم التعذيب لم تتم بناءا على تصرفات فردية من قبل الجنود الامريكيين فقط فهذه الممارسات هي من صميم وجوهر الاحتلال الامريكي وفي صميم نظام اهراب الدولة العظمى الذي يمثله الرئيس الامريكي بوش القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزيرالدفاع رامسفيلد وكل الادارة الامريكية التي تتحمل المسؤولية القانونية والاخلاقية عن انتهاك الثوابت الانسانية والمعايير الدولية لحقوق الانسان ولحكم القانون الدولي الانساني .

وقد اكد تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في ٢٤ ابريل / نيسان ٢٠٠٥ على وجود مذكرات وادلة على معرفة المسؤولين بالجرائم التي تم التكتم

71 - د سهيل حسين الفتلاوي ، موسعة القانون الدولي العام ، حقوق الانسان ، الجزء الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥

72 - محمد بويوش ، الموقف الامريكي من القانون الدولي المنشور في كتاب الاحتلال الامريكي للعراق ، المشهد الاخير سرقة دراسات الوحدة العربية بيروت

عليها حيث ذكر ان " رامنغولد وفق على طرق الاستجواب التي تخرق معاهدات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب من قبل استخدام كلاب الحراسة لاختافة السجناء ومن قبل وضعهم في وضحيات (صعبة ومؤلمة) و اضاف التقرير " وفق الجنرال سانشيز " على طرق الاستجواب غير القانونية - ايضا كاستخدام كلاب الحراسة لترويع السجناء التي يمارسها الجنود في ابو غريب

واشار تقرير اخر لمنظمة هيومن رايتس ووتش الامريكية في نوفمبر ٢٠٠٥ (ان فضيحة سجن (ابو غريب) اظهرت ان التعذيب الذي مارسه الجنود الامريكيون على المعتقلين كان يتم بشكل منهجي وأن التحقيقات كشفت عن تنفيذ احكام الاعدام بحق العديد من الاسرى) واتهمت منظمة العفو الدولية بتقريرها الصادر في ١ / ٧ / ٢٠٠٣ للولايات المتحدة (بالاقرام في تعذيب المعتقلين العراقيين ومعاملتهم معاملة مثلة وغير انسانية كما لادانت المنظمة بتاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٣)قتل المدنيين العراقيين برصاص الجنود الامريكيين دون اجراء تحقيقات مستقلة ودقيقة. (٧٣)

وقد جرى وبدون لدنى تحفظ لو مراعات للجانب الانساني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحرم انتهاك حقوق الاسرى والسجناء في الحروب تطوير ممارسات شاذة وذات طابع غرائبي من قبيل ممارسة الجنس الجماعي امام السجناء او ارغامهم على ارتكاب الفاحشة بعضهم مع بعض. (٧٤)

وقد ذكر الرئيس العراقي السابق بأنه تعرض للضرب المبرح والعبارات البذيئة وان الجنود الامريكان قد ضربوه بأعقاب البنادق. (٧٥)

٧٣ - مصطفى علي العمري ، مصدر سابق ص ١١١

٧٤ - فاضل الربيعي ، مبادئ الاستشراف ، القرو الامريكي للعراق وعودة الكوالتويات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٧ ص ٢٧٥

٧٥ - المجلس الأعلى القومي ، صدام حسين من قرزقة الامريكية، هذا ملخص، شركة المنير للطباعة المحدودة، القرموط، ٢٠٠٩ ص ١٦٤

وان اساليب التعذيب التي مورست في المعتقلات العراقية كثيرة جدا وطالت اغلب المعتقلين فقد كان يتم اجبار المعتقلين على تعرية اجسامهم ووضعهم فوق بعض في اوضاع مخجلة جدا وكان المعتقلون يتعرضون الى الضرب المبرح ويمنعون من النوم لساعات طويلة وكان يتم تسميط الاضوية القوية عليهم وكذلك كانوا يتعرضون للضرب والاعتداء الجنسي عليهم وكانت تتم اعمال اللواط والاعتصاب بحق المعتقلين والمعتقلات وبرغم ان مثل تلك الافعال تشعر كل عراقي وعربي ومسلم بالاهانه لما وصل اليه الوضع العربي الا انه لا بد منه لفضح الوجه القبيح للولايات المتحدة الامريكية التي تدعي بانها حامية حقوق الانسان فقد كان الجنود الامريكان يتعدون على اعراض العراقيات في المعتقلات واعتصابهن لانه لم يكن لدى اغلب الجنود الامريكان انسى وازع اخلاقي او اى رادع قانون نتيجة لانهم يعتبرون انفسهم فوق للقانون .

فقد روى الرقيب ريتشارد رايلي بان المجندات في الجيش الامريكي يتعرضن للاعتصاب حيث ذكر " تضم الوحدة التي ارأسها اربع نساء غير انني لا اتركهن يذهبن بمفردهن ابدا بسبب انتشار الاعتصاب في القاعدة العسكرية . (٧١) فاذا كانت المجندة في الجيش الامريكي لاتمن على نفسها من الاعتصاب فكيف تعامل المعتقلات العراقيات .

وقال محقق كان يعمل في معسكر ناما لهيومن رايتس ووتش ان قيادة وحدة التحقيق التابع لها كانت تشجع على الاساءة الى المعتقلين وقال كانوا راغبين في معاملة كل شخص معاملة قاسية جداً فقد رأوا ان مهمتهم تتمثل في ذلك وان هذا ما يجب عليهم فعله وهو ما كانوا يفعلونه كل مرة.

وتكشف قصص الجنود عن ان كثيراً من الاساليب المسيئة كانت مسموحة في مختلف مستويات التسلسل العسكري.

٦٥ - من كتاب النجاة من العراق، مصدر سبق، ص ٦٢

كان من الممتنع في السابق الحصول على رفض للتعذيب من قبل الحكومة الامريكية لما الان فحن نعرض مارواه المراقبون وماراه المراقبون في العيون التي تديرها الولايات المتحدة وعددها نحو مئة سجن وفيها الالاف من العراقيين وهم محتجزون فيها منذ اذار/ مارس ٢٠٠٣ ومع ان الدخول اليها محدودة ثم ضيق ذلك كثيرا في حزيران /يونيو /٢٠٠٦ استطاعت منظمة العفو الدولية ان توثق بعض الحالات ووجدت ان بعض اجساد بعض السجناء الذين ماتوا في السجن عليها جروح تحدث عادة من الخضوع للتعذيب اما اللجنة الدولية للصليب الاحمر فان لديها مجالا اكبر لدخول تلك السجون ولكنها ممنوعة بموجب قواعدها عن نشر ما تعثر عليه.

لقد اثبتت التحقيقات ان بعض الجنود الذين عذبوا المحتجزين عند التحقيق معهم في سجن ابو غريب كانوا يعتقدون ان اعمالهم تجيزها مذكرة صادرة من مقرر الجنرال ريتشارد سانشير وان تلك الطرق كانت تنتهك بوضوح موثيق جنيف وقد اقرت تلك الطرق من قبل الدائرة للقانونية التابعة للجنرال سانشير التي استخدمت لسببا موجه من مذكرة رئيس الجمهورية المؤرخة في ٧ شباط / فبراير ٢٠٠٢ التي تعتبر بان الموثيق (اي موثيق جنيف) يمكن طرحها جانبا بالنسبة الى الذين يعتبرون من (المقاتلين غير للقانونيين).

هذا وقد كان وزيرالدفاع رامسفيلد قد اعطى موافقته الرسمية بشكل مفصل على استخدام ((غطاء الراس)) و((باستخدام المخاوف)) كالخوف من الكلاب)) والاضاع المرهقة اي للجلوس والوقوف والتعليق في اوضاع مؤلمة لمدة طويلة والحرمان من الضوء ومن حاسة السمع ((.

وقد أصدر المشاور القانوني في وزارة العدل الامريكي مذكرة تخول سرا وكالة الاستخبارات الامريكية ((بابقاع الالام والعذاب بالمحتجزين اثناء التحقيق الى الدرجة التي يحدثها " تعطيل اعضاء الجسد عن العمل "

وقيل ان يعرف امر هذا الفضيحة كان بعض الجنود من الرتب الدنيا من المشاركين في التعذيب قد قلموا بغباء بالنقل صور اقدم للآخر وهو يقوم باعمال خليعة رخيصة جدا وقد جمع قسم التحقيق الجنائي في الجيش الامريكي ١,٣٢٥ صورة فوتوغرافية و٩٣ شريط فيديو و٥٤٦ صورة لمحتجزين عراقيين موتى و٦٦٠ صورة لافعال فاضحة خليعة و٢٩ صورة لجنود يقومون باعمال جنسية. (٧٧)

٧٧ - د جورج مكلفرن ورايم بولك، مصدر سابق، ص ٨٦

المطلب الثاني

تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية

سبق وان بينا ان الاحتلال حاله غير مشروعة وفق مبادئ القانون الدولي الا انه عندما نكون امام حالة احتلال فاننا نكون امام امر واقع ومؤقت ويجب ان ينتهي بأسرع وقت .

الا انه ولحين انتهاء حالة الاحتلال المؤقتة وغير المشروعة لصلاً فإنه يقع على للدولة المحتلة للالتزامات تجاه البلد المحتل سواء كانت الالتزامات تتعلق بالمحافظة على كيان الدولة الواقعة تحت الاحتلال وعدم السماح بانتهاك سيادتها اوفما يتعلق بحماية الافراد الموجودين في البلد الواقع تحت الاحتلال (مواطنين لومقيمين) لان سلطات الاحتلال تحل حكما وبموجب الامر الواقع محل السلطة المختصة في البلد الواقع تحت الاحتلال ويقع على عاتقها القيام بالاعمال التي كانت تقوم بها تلك السلطة قبل وقوع الاحتلال .

الفرع الأول/ تخلي القوات الامريكية عن التزاماتها الدولية تجاه الدولة المحتلة:

من اهم التزامات الدولة المحتلة تجاه الدولة الواقعة تحت الاحتلال هي المحافظة على النظام السياسي ونظام الحكم في تلك الدولة وعلى للعكس من ذلك ساهمت الولايات المتحدة بل قامت بتغيير شكل الحكم في العراق من دولة مركزية الى دولة مفككة تقوم على اساس المحاصصة الطائفية والقومية وتحول العراق الى شبه فيدراليات لم تقم على اساس جغرافي اوتاريخي وانما على اساس طائفي قومي.

وإذا كانت الدولة هي مجموع ادوات عقلنة المجتمع فان التفكير الطائفي لايقوم ابدا على تنمية الصلات الاجتماعية العقلانية وهو ملازم لبنية الدولة العراقية المتجلية في ممارسات أنظمة الحكم على الرغم من الشعارات الايدلوجية العصرية ظل العامل الحنصري للطوائفي هو القاع السوسولوجي الذي تقوم عليه السلطة وكيان الدولة التي اقامتها.

ان السلطات الحاكمة التي رفعت الشعارات القومية كواجهة لطالما كانت تخفي وراءها ممارسات تتسم بالطائفية والحال نفسه يحصل حاليا حيث ترفع شعارات الديمقراطية ولكن تخفي وراءها اسوا انواع التمييز الطائفي ونزعات التسلط. (٧٨)

سانت لجوء للفوضى والخوف وانعدام الامن في معظم الاماكن بمجرد سقوط النظام واختفت الاجهزة الامنية والعسكرية وكان موقف القوات العسكرية الامريكية موقف المتفرج على اعمال نهب المباني والمكاتب والدوائر الحكومية والحزبية ونال التمييز والسلب المدراس والمستشفيات والجامعات والمؤسسات الحكومية الاخرى حيث سلبت ثم هدمت ولحرقت ونمر واتلف عدد لا يحصى من الوثائق الخاصة بشعب العراق ومستقبله ،

بل كانت هذه القوات تساهم هي وتساعد في تسهيل هذه العمليات ولا نعتقد بوجود اي تفسير مقنع لامكانية تبرير هذا الموقف. (٧٩)

٧٨ - علي حسين الزبيدي ، تحديث بناء الدولة العراقية، منشور في كتاب الاحتلال الامريكي للعراق مصدر

سابق ص ٨٩

٧٩ - د مقرر فيصل العبدسي ، مصدر سابق ص ٢٥٩

ومنذ بداية الاحتلال تخلت القوات الامريكية عن القيام بدورها الذي يفرضه عليها القانون الدولي وهو حماية كيان الدولة المتمثل في ثرائها الثقافي ومنشأتها الحيوية والاموال العلمية

فلم تحرك القوات الامريكية ساكنا لمنع عمليات النهب والسلب التي حصلت نتيجة فوضى الاحتلال وانهيار كافة لجهزة الدولة الامنية التي كانت تسيطر على الوضع فقد تم نهب المتحف الوطني العراقي الذي كان يضم اكبر ارث تاريخي عرفته البشرية وكذلك المكتبة المركزية ونهب جميع وزارات الدولة باستثناء وزارة النفط التي قامت للقوات الامريكية بحمايتها فوراً وتم الاستيلاء على جميع مقرات الحكومية والمقرات التابعة لحزب البعث والاستيلاء على دور مسئولو النظام السابق وسرقة ممتلكاتها واتخاذها مقرات للحزب التي وصلت وتشكلت مع الاحتلال

وكانت لخرى حالات النهب قد تمت في المتحف الوطني العراقي عند تولي الولايات المتحدة للمسئولية القانونية عن بغداد فقد تعرض المتحف الى هجوم الناهبين (٨٠)

وقد وصف السيد دوني جورج مدير المتحف الوطني العراقي عملية النهب التي تعرض لها المتحف وانتقد موقف القوات الامريكية من العملية حيث اشار بانه حضر الى المتحف يوم ٢٠٠٣/٤/٩ بعد سماع اخبار تعرض دولته للدولة للهجوم والنهب ومنها المتحف فوجد الحديد من الأشخاص وهم يقومون بنهب محتويات المتحف بينما كانت دبابات امريكية تقف عند سور المتحف ترقيب الوضع دون اكثر من تدخل وانه قد توجه الى الضابط الامريكي المسؤول عن

٨٠ - بيتر غابرييل ، نهاية العراق ، الدار العربية للطوم للطوم نشر، ترجمة ايه لعد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٦

القوة الامريكية المرابطة عند مور المتحف وطلب منه منع للصوص من نهب المتحف ولو باطلاق بعض الطلقات النارية في الهواء لو وقوف احدى السدبابات عند بوابة المتحف الا ان الضابط اخبره بعد الاتصال بمروسيه انهم ابلغوه بعدم التدخل في الموضوع لان حماية للمتحف ليس من ضمن واجبه . وانتقد موقف القوات الامريكية التي تتحمل المسؤولية القانونية في الحفاظ على التراث الثقافي للبلد وفقا لاتفاقية جنيف وملحقاتها باعتبارها الدولة المحتلة للعراق .^(٨١)

فقد تحطمت ايوب المتحف تحت انتظار المقدم اريك شورلتر ورجاله الذين لم يحركوا ساكناً وأن حدث هذا الشيء في كل مكان في بغداد كما في سائر العراق فإنه يبقى مستهجناً الى حد ما كيف يسمح قائد كتيبة بأن يجري عمل لصوصية بهذه الخطورة امام عينيه في المنطقة التي هو مسئول عنها دون ان يتدخل ولو من تلقاء نفسه .^(٨٢)

وقد ارادت دول التحالف لعمليات النهب والحرق لدوائر الدولة ان تكون ضمن محاولة محو الذاكرة العراقية القديمة وعزل الشعب العراقي عن حضارته القديمة ولحلل ثقافة جديدة بدلا منها تبني وفق المنظور الامريكي لعراق ما بعد الاحتلال .

وقد تم نهب مؤسسات اخرى مهمة خارج بغداد منها متحف الموصل مرقت مئات للقطع الاثرية ومن ضمنها (١٦) اطار باب برونزيا من بوابة مدينة بلوات (القرن التاسع قبل الميلاد) والالواح المسمارية من مواقع مهمة مثل نينوى ونمرود وقد اختفت ايضا كتب وخرائط ومخطوطات نادرة .

^{٨١} - مصطفى علي العبيدي ، مصدر سابق ص ٦٢

^{٨٢} - فلييب فلاندرن ، كيف نهب العراق حضارة وتاريخاً ، عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦١

وتقدر مجموع القطع الاثرية التي قد سرقت من المتحف ما بين ١٥ و ١٤ الف قطعة بما فيها القطع النقدية والتماثيل والميراميكالخ .

وان عدم قيام الولايات المتحدة الامريكية بحماية الممتلكات وعدم اتخاذها للأجراءات اللازمة لحمايتها يعتبر مخالفة صريحة لنص المواد (١، ٢، ٣، ٤) من اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في المنازعات المسلحة المعقودة عام ١٩٥٤ .

وقد حطم هؤلاء ودمروا بعض اجمل المباني التاريخية والاحياء القديمة وفشلت القوات الامريكية في بغداد في وضع حد لـ ١٢ اسبوعا من النهب تعرض لها المركز الثقافي والاداري القديم في المدينة. ولم يؤمن التحالف اي حماية للمواقع الاثرية التي تزيد عن ١٥٠ مدينة وبلدة سومرية قديمة وبالإضافة الى العواصم الكبرى بابل ونمرود ونيوى وهناك مامجموعة ١٢٠٠٠ موقع في البلاد. (٨٣)

كما امتنعت القوات الامريكية عن حماية للمنشآت العسكرية والهندسية التي تحوي قوى خطرة حيث لم تقم بحماية منشآت للتصنيع العسكري والمواقع التي كانت تستخدم فيها مواد مضرّة جدا وتركت بدون حراسة ومنها موقع التويثة وان تقارير للجان الدولية قد اثبتت بان نسبة الاشعاعات السامة في الاجواء والمياه العراقية قد وصلت الى نسبة كبيرة .

واشار مركز (UMRC)^(٨٤) في دراسة ميدانية علمية واسعة شملت كافة مدن ونواحي ووسط وجنوب العراق ووجدت التلوث الاشعاعي منتشرا في ارجاء العراق في الهواء والتربة والماء وفي اركان الحرب والجثث ولدى بعض

^{٨٣} - للمزيد يراجع جيمس بول وميرين تاهوري ، مصدر سبق ذكره

^{٨٤} - وهو المركز الطبي لاجتثاث البوكر يوم

للمواطنين نسبة بلغت في بعض المناطق لأكثر من ٣٠٠ مرة عن الحد المسموح به بل واصيب اثنان من فريق للبحث وتجاهلت سلطة الاحتلال أيضا تقارير علمية امريكية منها تقارير (ريك توركوت) احد اعضاء فريق من الخبراء الامريكان الذي زار موقع التوثيق وأكد بان المادة الاشعاعية المكتشفة تمثل خطورة على الصحة لأكثر من أي شيء آخر .

وفي ذلك مخالفة صريحة لنص المادة ٥٦ من البروتوكول الاجتماعي الاول وهي التي جندت للحماية للمنشآت الهندسية والمنشآت التي تحوي على قوى خطرة حتى ولو كانت اهدافا عسكرية^(٨٥)

فقد اخذت القوات الامريكية دور المتفرج في كل ما يحصل في العراق من عمليات تدمير للبنية التحتية والثرات الثقافي وكافة المنشآت التي كانت تقدم خدمة عامة للمواطنين بل انها في بعض الاحيان قد ساهمت بتدمير تلك المنشآت من خلال دخولها بالمعدات العسكرية لوقصفها وكل هذه الافعال توجب مسؤولية قوات الاحتلال عن الاخلال بالالتزامات التي تفرضها قواعد القانون الدولي .

كما ان قوات الاحتلال قد اخفقت عن حماية الحدود العراقية وتركزت العراق ساحة مفتوحة لكل من يرغب بالدخول واصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات ومقر لتنظيم شبكات للتجسس لجميع دول العالم ويكاد نجزم بانه لا توجد دولة في العالم لم تنظم شبكة عملاء لها في العراق بغض النظر عن اهداف تلك الدولة .

كما امتنعت القوات الامريكية عن القيام بالتزاماتها الدولية بخصوص حماية الجامعات والمستشفيات .

٨٥ - د معتر فهدل العباسي ، مصدر سابق ص ٢٤٧

فقد تعرضت الجامعات العراقية مثل الجامعة المستنصرية وجامعة بغداد وجامعة ديالى والجامعة للتكنولوجية وكافة الجامعات العراقية الى النهب والحرق الممتلكات العائدة لها والمختبرات واصابها الضرر بنسبة ١٠٠%.

وتعرضت المستشفيات العراقية للسرقه والنهب والتخريب وقد سجلت البعثة الدولية للصليب الاحمر في العراق المستشفيات المتعرضة للسرقه والنهب وكان من ضمنها مستشفى الامراض العقلية في الشماعية اذ تعرض للنهب والحرق وشرد كل المرضى الموجودين فيه بحيث لم تسلم حتى ثلاثيات الموتى من السرقه بعد ان فرغت من اشلاء الموتى .^(٨٦)

وقد تخلت القوات الامريكية في العراق عن حماية الأراضي العراقية الواقعة تحت الاحتلال فقد كانت اجزاء كبيرة من اراضي العراق عرضه لتوغل قوات اجنبية بحجج شتى فقد كانت تركيا تقوم بقصف المناطق الشمالية في العراق بحجة تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا وقد قامت القوات التركية بالتدخل عسكريا في شمال العراق لملاحقة تلك العناصر في انتهاك واضح للسيادة العراقية . كما ان القوات الايرانية كانت تقوم بعمليات قصف للمناطق الشمالية ايضا وكانت تتوغل في الاراضي العراقية وتعتدي على النقاط الحدودية .

وتخلت كذلك سلطة الاحتلال عن دورها بحماية الموارد الطبيعية للعراق فقد كان العراق يتعرض لاسوء عملية نهب الخيرات وموارده فقد نهبت موارده الطبيعية من النفط والمعادن الاساسية ومخلفات الجيش العراقي السابق والمنشآت العسكرية والخام وتصديرها عن طريق مهربيين وبشكل رسمي الي خارج الحدود

^{٨٦} - زيد عبدالمطيف القرشي ، مصدر سابق، ص ١٠١

وقد وصلت عمليات سرقة النفط وتهريبه إلى إيران إلى أقصى حدوده يقتصر نهب الثروات على سرقة النفط والمعادن بل وصل الحد في تخلي سلطات الاحتلال عن دورها في حماية أراضي البلد إلى درجة قيام القوات الإيرانية باحتلال آبار النفط الموجودة في حقل الفكة في محافظة ميسان وقامت بإزالة العلم العراقي وطرد الموظفين الموجودين وفي ذلك انتهاك لميادة وثروات العراق والذي وقع تحت الاحتلال الأمريكي ويقع على عتق للمسلطات المحتلة التزام المحافظة على تلك الموارد.

الفرع الثاني / تخلي القوات الأمريكية عن التزاماتها الدولية تجاه الأفراد:

ان من التزامات سلطة الاحتلال تجاه الأفراد في البلد الواقع تحت الاحتلال ان تضمن سلامتهم وكرامتهم وتحافظ على ممتلكاتهم الخاصة وان توفر لهم العيش الامن على انفسهم واموالهم.

وان المادة ٤٣ من نظام لاهاي ١٩٠٧ قد رتبّت على دولة الاحتلال واجب اعادة فرض للنظام العام والسلامة في الاراضي التي تسيطر عليها قواتها والحفاظ عليها^(٨٧)

وماحدث في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ هو ان القوات المحتلة قد تخلت عن كافة التزاماتها الدولية في المحافظة على امن المواطنين واملاكهم وضمان استمرارهم في اعمالهم ونشاطاتهم اليومية .

فقد تخلت للقوات الأمريكية عن دورها في حفظ الامن واصبح العراق بعد الاحتلال من اكثر المناطق خطرا في العالم واصبح مرتعا للمليشيات وفرق

٨٧ - المادة ٤٣ من نظام لاهاي ١٩٠٧

الموت والعمليات الارهابية التي حصنت ارواح الاف العراقيين من الرجال والنساء والاطفال.

وكذلك تخلت الولايات المتحدة عن دورها في حماية الحدود العراقية البرية والبحرية والجوية واصبح المجرمون يتون من خلف الحدود ويقومون بجرائمهم بحق للشعب العراقي دون مساعلة من احد.

وقد اصبحت الحياة العادية في العراق شبه مستحيلة بسبب انعدام الامن الذي يفتح عن تخلي القوات الامريكية عن واجبها القانوني المتمثل بتوفير الامن في البلد الواقع تحت الاحتلال .

ويعد حق للتعليم من الحقوق التي تضمنها اتفاقية جنيف الرابعة وتشير للعديد من الحالات الى انتهاك هذا الحق فتردي الاوضاع الامنية وعدم وجود الحياة الامنة المستقرة منعت العديد من العوائل من ارسال ابنائها للمدارس فقد اشارت احصائيات اليونسيف على ان نصف الاطفال الذين هم بعمر التسجيل في المدارس لا يذهبون اليها تزداد النسبة في حالة الاثلاث منهم مما يعد العراق بكارثة حقيقة على المستوى التعليمي بشكل عام (٨٨)

وقد تخلت الولايات المتحدة عن التزامها الدولي المتمثل بحماية الصحفيين وتهيئة الاجواء المناسبة لهم لاداء عملهم بحرية تامة فقد تعرض بل على العكس فقد تخلت القوات عن حماية الصحفيين والمؤسسات الاعلامية وتركزت الصحافة تعاني فقدان الامن والحماية اللازمة والادهي من ذلك كان الاعلاميون يتعرضون للمضايقات والاعتداء مثل الاعتقال الاحتجاز ومصادره للكامرات من قبل القوات

^{٨٨} - عبدالله تركماني ، انتهاك حقوق الطفل العراقي في ظل الاحتلال، شبكة المطبوعات العمومية الاجتماعية

الامريكية ووصل لحد الى استهداف مكاتب المحطات الفضائية وتعرض العديد من الصحفيين للاختطاف والقتل .

وبسبب عجز القوات الامريكية عن توفير الحماية للصحفيين الاجانب العاملين في الساحة العراقية فقد عمدت شركات الاعلام العالمية الى الاستعانة بشركات الحماية الامنية الاجنبية والمحلية لحماية تحركات صحفييها وتنقلاتهم في الشارع وفي مقرات سكنهم الا ان كل هذه الاجراءات لم توفر الاطمئنان للصحفيين الاجانب في تحركاتهم وتنقلاتهم في شوارع العراق وخاصة بعد تزايد حالات القتل والختف رغم وجود الحماية الاجنبية معهم حيث قتل العديد من الصحفيين وقد ادت تلك الحوادث وتصاعد عمليات استهداف الاجانب الى انعزال الصحفيين ومكوثهم في الفنادق وابتعادهم عن الخروج الى الشارع لتغطيته الاحداث وتطورات الاوضاع في بغداد وباقي مدن العراق الا للضرورة القصوى ومع وجود عناصر الحماية معهم والى لمكن قريبة مثل حضور المؤتمرات والفعاليات التي تجري في قصر المؤتمرات داخل المنطقة الخضراء وفي نهله الامر اصبح الصحفيون سجناء داخل الفنادق التي يقيمون فيها حيث يشغلون لوقاتهم في مراقبة شاشات للتلفزيون والقنوات الفضائية.^(٨٩)

كما اخلت الولايات المتحدة في التزاماتها المتعلقة بضرورة توفير الغذاء والدواء للمكان في البلد المحتل فقد كان هناك نقص في المواد الغذائية في العراق بعد الاحتلال خصوصا انه كان خاضعا لحصار طويل.

اما المستشفيات فقد كانت تعاني من نقص كبير في الادوية الضرورية والمستلزمات والاجهزة الطبية فلم تكن هناك لقاحات كافية للأمراض الانتقالية

^{٨٩} - مصطفى علي العميدي ، مصدر سبق ، ص ٨٣

وكذلك كانت المستشفيات لاستوعب الحالات الطارئة التي كانت تحصل نتيجة العمليات العسكرية والانفجارات وكما نتج عن اهمال القوات المحتلة عن واجباتها بفرض الامن فقد هاجر او هجر ملايين العراقيين داخل وخارج العراق وقد تحملت دول الجوار العراقي مثل الاردن وسوريا النثل الكبير من العراقيين المهجرين وكذلك هاجر عدد كبير من العراقيين الى مصر ولبنان للحصول على المأوى الامن .

وكانت عمليات التهجير تتم نتيجة عدم قيام القوات المحتلة بدورها في حماية المدنيين والسماح لفرق الموت والمرترقة بالاعتداء على المواطنين وقتلهم وتهجير المواطنين ولم تقتصر مخالفة القوات الامريكية على عدم حماية المواطنين ومنع عمليات التهجير بل وصل للحد الى ان القوات الامريكية هي التي تسبب بعمليات هجرة جماعية من خلال العمليات العسكرية التي قامت بها على مدن عديدة فقد هجرت القوات الامريكية الالاف من المواطنين في مدن الفلوجة وتلعفر والنجف نتيجة للعمليات العسكرية ومحاصرة تلك المدن وقطع الماء والكهرباء والمواد الغذائية عنها.

ان من واجبات الدولة ان تحمي رعاياها من المواطنين وكذلك تحمي الاشخاص المقيمين فيها من غير المواطنين ، وعادة ما يتكون النسيج الاجتماعي في الدولة من ثقافات دينية وعرقية وأن من واجب حكومات تلك الدول ان تحمي الاقليات لانها غالباً ما تكون هي الجزء الاضعف في شعوب تلك الدول.

وتطرقنا فيما سبق الى انه برغم ان حالة الاحتلال هي حالة مؤقتة وغير مشروعة الا انه يقع على عاتق سلطة الاحتلال القيام بالواجبات التي كانت تقوم بها السلطة التشريعية ،

ومن هذه اللوجيات هي حماية الاقليات الموجودة في البلاد الواقع تحت الاحتلال. فالعراق هو بلد مسلم والاسلام هو دين الدولة الا انه توجد هناك اقلية مسيحية تمثل جزء من الشعب العراقي وكذلك هناك اقلية دينية اخرى مثل الديانة اليزيدية وهناك الصابئة المندائيون والشبك.

وقد تخلت القوات الامريكية عن حماية تلك الاقليات واصبحت عرضة للقتل والتجهير القسري ، فقد تعرض للمسيحيون في العراق الى جرائم القتل والتجهير وكذلك كانوا هدفاً للعمليات الارهابية فقد تعرضت كنائسهم ودور العبادة الى عمليات ارهابية منظمة كان الهدف منها ترويعهم وتجهيرهم مما ادى الى هجرة العديد من المسيحيين الى لبنان ودول اوربية

وكذلك حوصرت الاقلية اليزيدية في مناطق تواجدها في سنجار وشيخان وتعرضوا الى عمليات قتل وجرائم دامية حصدت ارواح المئات منهم ، وكان الحال نفسه بالنسبة للصابئة والشبك .

ان اخلال سلطات الاحتلال بمسئوليتها الدولية المتمثلة بحماية الاقليات في الاقليم الواقع تحت الاحتلال يرتب مسئوليتها الدولية .

ومن مخالفات القوات الامريكية في العراق باعتبارها سلطة احتلال هي عدم حماية البعثات الدبلوماسية التي كانت موجودة في العراق بل ان سلطة الاحتلال اعلنت بشكل رسمي برفع الحصانة عن كافة البعثات الدبلوماسية التي كانت تعمل في العراق.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية (ريتشارد بارثير) يوم الخميس ٢٩/٥/٢٠٠٣ اعلن ان جميع الدبلوماسيين في العراق فقدوا الحصانة التي كانوا يتمتعون بها باعتبارهم كانوا معتمدين لدى نظام

لم يعد موجودا وبالتالي سقط تفويضهم ولم تعد لهم الصفة الدبلوماسية كذلك فقدت البعثات الدبلوماسية هذا الوضع لما الاملاك فقد تحتفظ ببعض الحصانة واثار المتحدث ايضا الى ان سلطة الاحتلال في العراق لاتشجع الدبلوماسيين الاجانب على دخول العراق.

علما ان الاتفاقيات التي تنظم الحصانات الدبلوماسية والقنصلية لاتوضع لاجل اشخاص بل لضمان الاداء الجيد لوظائف المهام الدبلوماسية حيث يتمتع الممثلون الدبلوماسيون واموالهم بالحصانات الواسعة من تدخل السلطات القضائية والجنائية والمدنية حسب نصوص المواد ٢٩-٣١ من اتفاقيات جنيف للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١^(٩٠)

وقد تعرض العديد من الدبلوماسيين في العراق الى عمليات خطف وقتل ومنها عملية اختطاف وقتل السفير المصري في العراق

ان انتهاك مقر البعثات الدبلوماسية من قبل السلطات المحتلة للدولة المستقبلة يعد عملاً خطيراً وبلقي بالمسؤولية على عاتق الدولة التي قامت بهذا الانتهاك .^(٩١)

ولم تقتصر مسؤولية الولايات المتحدة في احتلالها للعراق على عدم حماية المواطنين بل كذلك امتكت مسؤوليتها عن التفتير بحق المقيمين في العراق من مواطني الدول الاخرى فقد تعرض الكثير من المقيمين الى عمليات قتل واعتقال واختطاف .

وكان نصيب المقيمين الفلسطينيين في العراق الجزء الاكبر من تلك العمليات فقد تعرضوا الى التهجير من مساكنهم التي كانوا يسكنون بها خصوصا في منطقة الصالحية على يد مليشيات مسلحة تابعة للحزب التي جاءت مع

^{٩٠} - د معتز فيصل العباسي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨

^{٩١} - د عبدالعزيز بن ناصر بن عبدالرحمن الميكان ، شركة الميكان للأبحاث وتطوير الخريسان ، الطبعة الاولى

٢٠٠٧، ص ٢٢٢

المحتل ولم تحرك القوات الامريكية ساكناً تجاه عمليات التهجير على الرغم من ان المناطق التي كانوا يسكنون فيها وهجرو منها كانت بالقرب من المنطقة الخضراء التي كانت مقراً لسلطة الاحتلال.

وفي تقريرها المنشور بتاريخ ١٠ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٦ قالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفي خضم العنف الطائفي المتفشي يواجهون اخطاراً أمنية كبيرة جداً ، بما فيها حالات القتل الموجهة على يد جماعات مقاتلة ، وبما فيها المضايقات من جانب الحكومة العراقية أيضاً ، ومنذ سقوط بغداد في نيسان / ابريل ٢٠٠٣ راحت الجماعات المسلحة تستهدف للفلسطينيين المقيمين في العراق بأعمال العنف وتجليهم عن منازلهم .

واصبح وضع اللاجئين الفلسطينيين وضعاً قاسياً فقد تم تهجيرهم خارج العراق وبقوا في المخيمات على الحدود مع دول الجوار بانتظار قبول دولة اخرى لهم لانهم لا يستطيعون العودة لوطنهم لان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمنعهم.

وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة لنظام ايران فقد كانوا يتمتعون بحماية قانونية دولية نتيجة كونهم مطاردين من حكومة بلدهم وكان وضعهم القانوني في العراق معترفاً فيه دولياً وكانوا يتمتعون بحماية الحكومات العراقية السابقة وعند احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق كان يجب عليها ان توفر لهم الحماية القانونية لبقائهم

ان القوات الامريكية في بداية الامر قامت بوضعهم تحت الحماية الامريكية وقاموا بتسليم اسلحتهم للقوات الامريكية . وبعد ذلك قامت القوات الامريكية بالتخلي عن حمايتهم وتسليمهم للقوات العراقية التي قامت بانتهاك مدينة اشرف التي يسكنون فيها ولارتكبت جرائم بشعة بحقهم .

الفصل الثالث

دور مجلس الأمن في احتلال العراق والبدائل القضائية لمساءلة

الولايات المتحدة الأمريكية

بعد ان تطرقنا في فصول الدراسة السابقة الى فكرة المسؤولية الدولية والى التزامات دولة الاحتلال في ضوء قانون الاحتلال الحربي وكذلك لاحظنا مدى مخالفة الولايات المتحدة الامريكية للقواعد القانونية التي تنظم حالة الاحتلال الحربي ومدى الانتهاكات التي مارسها للقوات الامريكية في احتلالها للعراق.

وكان لمجلس الامن الدولي قبل الاحتلال ومنذ بداية ازمة دخول العراق الى الكويت دوراً بارزاً فقد اصدر العديد من القرارات التي فرضت جزاءات متعددة على العراق ومهدت للطريق الى احتلاله من قبل للولايات المتحدة الامريكية ، الا ان مجلس الامن كان دوره سلبياً جداً عند الاحتلال فقد عجز عن اصدار قرار يدين ذلك الاحتلال بل على العكس اعطى للشرعية للاحتلال الذي يعد محرماً اصلاً بالاستناد الى ميثاق الامم المتحدة.

واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية في احتلالها للعراق قد خالفت القواعد التي تنظم حالة الاحتلال وارتكبت افعالاً تشكل جرائم حرب فلا بد من محاولة بيان البدائل القضائية التي يمكن مساعلة المحتل املها.

وفي هذا الفصل نتناول في المبحث الأول دور مجلس الامن في احتلال العراق من خلال القرارات التي اصدرها ومدى مشروعية تلك القرارات استناداً لميثاق الامم المتحدة وفي المبحث الثاني نتناول الـبـدائل القضائية لمساعدة المحتل.

المبحث الأول

دور مجلس الأمن في احتلال العراق

نشأت قواعد القانون الدولي نتيجة لاشتراك الدول في تكوين ما يسمى بالمجتمع الدولي ولقد تأثرت تلك القواعد في صنعها وصياغتها بظروف ذلك المجتمع واحتياجاته، ويوضح لنا التاريخ ان بني الانسان على اختلاف أجناسهم قد عاشوا في مجتمعات تختلف في المنة وفي الهدف وفي المستوى الحضاري وفي طريقة التنظيم وفي اي من هذه المجتمعات كان الانسان بحاجة الى سلطة متميزة تتولى المحافظة على رابطة للتضامن بين افراد هذا المجتمع عن طريق وضع قواعد قانونية لغرض منها تنظيم نشاط الجماعة وتوجيهها الى ما فيه خيرهم ولزلمهم اذا لزم الامر بأحترام هذه القواعد.^(١)

ان الفقه اليوم وبعد اعلان ميثاق الامم المتحدة وبعد التوجه نحو منع استخدام القوة وفض المنازعات الدولية بالمصائل السلمية وبعد تثبيت مبدأ عدم للتدخل ومبدأ سيادة الشعوب يهتم بمعالجة النزاعات الدولية من زاوية التخفيف من ويلاتها وضمان تنفيذ مبادئ القانون الدولي الانساني .^(٢)

^١ - د عبدكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، الكتاب الاول ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاسدفر الرابع، ص ٢٠٠٩، ص ١٢

^٢ - سمير عبدالعزيز المزغي ، نزاعات القانون الدولي وطبيعة الحرب اللبنانية ، رسالة ماجستير كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٨

من المبادئ التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة مبدأ الامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ونص ميثاق الأمم المتحدة ان يتمتع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي لو الاستقلال السياسي لأي دولة او على اي وجه اخر لا يتفق مع مقاصد الأمم ، ويتضح من ذلك ان الميثاق منع الدول من استخدام القوة المسلحة او التهديد بها في العلاقات الدولية ومنح للدولة المعتدى عليها حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي^(٣)

ولاشك ان قرارات مجلس الامن تعد اهم القرارات الصادرة عن اجهزة الأمم المتحدة قاطبة وذلك لتعلقها بالاماسـ باختصاص الاصيل لهذه المنظمة وهو حفظ السلم والامن الدوليين.^(٤)

ولقد سعت الدول الكبرى ونذلت جهوداً مضنية من اجل اقناع العالم بأنهم باتوا في نظام عالمي جديد لا يعترف بالحدود السيادية المطلقة وانما يعرف عصر العولمة وتحويل العالم الى قرية واحدة دون عوائق ، كما روجت لنظام عالمي جديد دعى اليه الأمريكان والانجليز ويعترف بنظام للتدخل المباشر لحماية المننيين.^(٥)

لقد تم التمهيد لغزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة منذ فترة طويلة فبعد خروج العراق منتصراً في حربه مع ايران والتي دامت لمدة ثماني سنوات واصبح دوره بارزاً في المجال العربي القومي وكان له ثقله في الدفاع عن القضايا العربية وفي مقدمتها فلسطين لحسن الغرب بان النظام العراقي

٣ - د-سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة القانون الدولي العام ، التنظيم الدولي ، دارالكتاب للنشر والتوزيع ، الجزء الرابع ، عمان ٢٠٠٩ ص ١٠٩

٤ - د- محمد شوقي عبدالمجيد ، مصدر سابق ص ١٣٩

٥ - د- حسين حنفي عمر ، التدخل في شئون الدول بزعامة حماية حقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص ٢١٢

بوضعه الحالي اصبح يشكل خطرا على أمنهم وأمن اسرائيل ومن ثم يجب محاولة تدمير قوته العسكرية التي اصبحت من أهم القواوت وكذلك نفوذه السيلسي في محيطه العربي.

وتأكد الغرب من ان نظام صدام حسين اصبح خطرا عليهم بعد حادثه اعدام الجاسوس (بازوقت) فبدأ الغرب وعلى راسهم الولايات المتحدة محاولة استدراج العراق الى ارتكاب افعال تكون ذريعة لتكميره.

واذا كنا في هذا البحث لا نريد ان نتطرق الى اسباب دخول العراق الى الكويت الا اننا سوف نحول مناقشة للقرارات الصادرة من مجلس الامن منذ بداية دخول العراق الى الكويت وخروجه منها ومرحلة العقوبات الاقتصادية وثم القرارات التي صدرت قبل الاحتلال وثناءه .

وعند دخول العراق الى الكويت اصبح للكويت محتلا وفق احكام القانون الدولي حيث يرى استاذنا الفاضل الدكتور عبدالله الأشعل ان جميع حالات الاحتلال العسكري لوللحربي منذ الحرب العالمية الثانية تمثلت في احتلال جزء من اقليم دولة قائمة لويقرض ان تقوم الدولة العربية وفق قرار التقسيم ١٩٤٧ ولعلها المرة الاولى التي يتم فيها احتلال دولة بأكملها وطمس هويتها ولذلك تعتبر للكويت كلها دولة محتلة وتطبق علي وضعها احكام اتفاقية جنيف للرابعة التي تحدد الوضع القانوني للبلاد بانه وضع مؤقت، وتنظم سلطات دولة الاحتلال والتزاماتها في الاقليم وحقوق سكان الاراضي المحتلة - ووضع القوانين والاحكام والموظفين وغير ذلك مما تضرر من قبل الاحتلال^(١)

^١ - د عبدالله الأشعل ، ملحة العراق ، البنية والتهلية، مصدر سابق، ص ٨٨

وما يهمنا في هذا المبحث هو مناقشة دور مجلس الامن في الأزمة العراقية منذ بدايتها وحتى غزو العراق واحتلاله وكان لمجلس الامن الدور الكبير لأعطاء الشرعية في الحرب ضد العراق لآخراجه من الكويت فقد اصدر مجلس الامن العديد من القرارات منذ بداية الازمة .

وقد نشط مجلس الامن في اصدار قرارات الجزاءات استناداً الى الفصل السابع بحيث فاق عدد هذه القرارات خلال الاعوام الاخيرة مجمل قراراته منذ نشأته وترتب على ذلك ضرورة تأمل الطبيعة القانونية لهذه الجزاءات خاصة وان درجة الفعالية لكل منها تختلف حسب الاحوال مما دفع البعض الى اتهام المجلس بأزدواجية المعايير.^(٧)

وكان للضغوط الغربية والأمريكية بشكل خاص الدور الأكبر في حمل مجلس الامن على اصدار تلك القرارات فقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الحملة ضد العراق سواء على المستوى السياسي أو في مجلس الامن ومن ثم في قيادة الحملة العسكرية فيما بعد في ١٩٩٠/٨/١٩ اعطى الرئيس الأمريكي بوش اهداف امريكا من التدخل في الازمة حيث حدد ثلاثة اهداف جميعها تهدف الى خلق راي عام مؤيد ومؤزر له حيث قال ان الاهداف هي بالترتيب (١) خروج القوات العراقية من الكويت دون شروط وبشكل فوري (٢) عودة للحكومة للشرعية الى الكويت (٣) ضمان سلامة ولمن المعبودية ثم اورد في اخر الاهداف الأمريكية للتعامل مع الازمة سبب اخر خلص بها حيث قرر ان السبب الرابع هو الحفاظ على ارواح الرعايا الأمريكيين وضمن سلامتهم.^(٨)

٧ - تفسير الدكتور عبدالله الاثل ، القضية العامة للتدخل في القانون الدولي ، دراسة مقارنة، دار الكتاب القانوني ،

الاستغرافية ، ٢٠٠٩ ص ٦

٨ - د محمود هيب السيد ، أزمة احتلال العراق للكويت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٥ ص ٤١٦

وسوف نقسم هذا للمبحث الى مطلبين نستعرض في المطلب الاول للقرارات
الصادرة من مجلس الامن ونحاول في المطلب الثاني مناقشة مدى مشروعية تلك
القرارات استناداً الى ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

المطلب الأول

القرارات التي صدرت من مجلس الأمن

أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات بدء بقراره رقم ٦٦٠ يوم الغزو، وتشكل هذه القرارات الاطار للقانوني للجزاءات ضد العراق وقد اتخذ المجلس القرار ٦٦٠ استناداً الى المادتين ٣٩ و ٤٠ وأدان فيه الغزو وطالب بالانسحاب العراقي والبدء في المفاوضات وتشجيعية لجهود التسوية خاصة من جانب جامعة الدول العربية .

وفي ١٩٩٠/٨/٥ اصدر المجلس قراره ٦٦١ أكد على ضرورة الانسحاب واعادة الشرعية الى الكويت وحق الدفاع الشرعي للعدوان العراقي وفق المادة ٥١ من الميثاق، ولما كان العراق لم يكثرث بالقرار السابق تجاوز المجلس اجراءات للفصل السادس وهي تفاوض طرفي النزاع وانتقل الى الفصل السابع ، حيث منع باجماع جميع الدول من استيراد وتصدير سلع وخامات من العراق والكويت واليهما (عدم اجراء العمليات التجارية بعد تاريخ القرار ولكن لا يؤثر للقرار على العمليات السابقة والتي يجري تنفيذها) وحظر اي أنشطة يقوم بها رعايا الدول او في اقاليمها او على سفنها تتصل بعمليات تصدير او استيراد لها او تحويل اموال لهذا الغرض وغيره او نقل اسلحة او معدات عسكرية ولا يشمل الحظر المعدات الطبية والمواد الغذائية لاعتبارات انسانية .

ويجب القرار بانه تعاقبات ايرمت قبل صدوره من حكومة العراق والكويت ورعاياها اورعايا دول اخرى لصالحها بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة. (١)

^١ - د عبدالله الاشعل ، مائدة العراق ، مصدر سابق ، ص ٩٦

وعند اعلان العراق ضم الكويت واعتباره المحافظة رقم ١٩ اصدر مجلس الامن قراره المرقم ٦٦٢ في ١٩٩٠/٨/٨ والذي لكد فيه على عدم شرعية ضم العراق للكويت وطالب بعدم الاعتراف به وعدم الاتيان باي عمل او تعامل قد يفسر على انه اعتراف غير مباشر بصحة الضم وطالب العراق بالغاء كافة اجراءات الضم .

ولما كانت للجزاءات الاقتصادية التي فرضها للمجلس على العراق تشمل حضر البيع والشراء على سفن العالم وتحويل الاموال فانها لا تنطبق على قيام السفن العراقية نفسها بحمل السلع ليرادا واستيرادا فقد اصدر المجلس قراره الهام رقم ٦٦٥ في ١٩٩٠/٨/٢٦ الذي تضمنت طلبه من الدول الاعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي يكون لها قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في اطار سلطة المجلس لأذعان جميع عمليات الشحن البحرية القائمة والخارجة بغية تفتيش حمولتها ووجهتها والتحقق منها وامنان للتطبيق الفعال لاحكام الشحن الوارده في القرار (٦٦١).

ومن الواضح ان الرخصة التي قررها مجلس الامن في القرار هي اتخاذ تدابير حسب الضرورة لوقف التهرب البحري من الجزاءات بما في ذلك تفتيش السفن من قبل الدول التي لها قوات في الخليج بحرية او برية او جوية .

ومعنى هذا ان القرار يرخص باستخدام قذراً من القوة يكون ضروريا لاحكام تنفيذ الجزاءات الاقتصادية وينبغي ان هذا العمل يمكن ان يستخدم ضد اي دولة يشك في سلوك سفنها وليس قاصرا على العراق وحده .

وهذه الرخصة التي تتطوي على إمكانية استخدام القوة لمنع انتهاك
الجزاءات تندرج تحت الحصار البحري المقرر في المادة ٤٢ من الميثاق ولكن
المادة المذكورة تفترض ان هناك قوة دولية قد تشكلت ولديرت وفق احكام المواد
التالية.

ويرى استاذنا الفاضل الدكتور عبدالله الاشعل بان الترخيص المشار اليه في
القرار يقوم على افتراض ان القوة المنتشرة في الخليج تقوم مقام القوات الدولية
لهذا الغرض فقط وعلى سبيل الدفاع الشرعي عن النفس وعن عملها هذا ،
وطبيعي ان هذا الترخيص لا يشمل قيام القوات بالهجوم على العراق لطرده من
الكويت ولكن لو ادى تفتيش السفن العراقية الى اندلاع قتال ضد العراق فهنا يدق
الموقت ويكتسب العمل بموجب هذا الترخيص بعض الشرعية حتى يصدر قراراً
اخر يتضمن الترخيص بعمل عسكري يدخل في اجراءات القمع العسكري فاذا
انفجر بسبب تنفيذ الحظر على هذا النحو كان عمل للقوات الدولية مشروعاً على
اساس المادة ٥١ لما لبده بعمل عسكري يتطلب صدور قرار خاص من المجلس
لتطبيق المادة ٤٢(١٠)

وتوالت القرارات الصادرة من مجلس الامن بشكل متسارع مولكب
للتطورات بصورة لم يشهد لها تاريخ مجلس الامن وكان ذلك نتيجة لضغوط
الولايات المتحدة الامريكية وقد صدرت العديد من القرارات منها القرار ٦٦٦
المؤرخ في ١٢/ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ والقرار ٦٦٧ المؤرخ في ١٦
ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ والقرار ٦٦٩

١٥ - تقرير لعضو الاستاذ الدكتور عبدالله الاشعل حولت العراق - مصدر سابق ص ٩٩

المؤرخ في ٢٤ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ والقرار ٦٧٠ المؤرخ في ٢٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ والقرار ١٦٧٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٠ والقرار ٦٧٧ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٠.

ثم اصدر مجلس الامن قراره المرقم ٦٧٨ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٠ والذي لكد فيه على قراراته السابقة ذات الصلة واعطى مهلة للعراق حتى ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٩١ لكي ينفذ للقرارات السابقة الصادرة من مجلس الامن والانسحاب من الكويت واعطى هذا القرار الاذن للدول الاعضاء المتعاونه مع حكومة الكويت بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ للقرار ٦٦٠ في ١٩٩٠ وجميع للقرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما في المنطقة .

كما طلب في الفقرة ٣ من نفس للقرار من جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ عملا بالفقرة ٢ اعلاه .

وكلف للقرار في فقرته الرابعة الدول المعنية ان توالي ابلاغ مجلس الامن تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات عملا بالفقرتين ٣,٢ وان تبقى المسألة قيد للنظر.

ويلاحظ فيما بعد ان هذا القرار هو الذي استخدم كخطاء لعملية الهجوم على للعراق لاخلوجه من الكويت فقد اعتبرت دول التحالف وعلى راسها الولايات المتحدة عبارة (كلفة الوسائل اللازمة) على انها تصريح باستخدام للقوة العسكرية .

وفي رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من اجل علم اعضاء للمجلس أشار الامين العام الى رسالته المؤرخة

١٩ آذار/مارس ١٩٩١ والوارد من رئيس مجلس الامن وبلغ الرئيس بانه قد عين في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ السيد ريتشارد فوران الامين العام للمساعد لمكتب للخدمات العامة ادارة للشؤون الادارية والتنظيمية ليكون الموظف المسؤول عن تنسيق اعادة الممتلكات من العراق الى الكويت .

وفي الجلسة ٢٩٨١ للمعقودة في ٢ نيسان /ابريل ١٩٩١ قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت الى الاشتراك دون ان يكون لهما حق التصويت في مناقشة البند المعنون (الحالة بين العراق والكويت)

كما عهد المجلس بقراره ٦٦٩ (١٩٩٠) الذي اعتمد في جلسته ٢٩٤٢ المعتمد في ٢٤ ايلول سبتمبر ١٩٩٠ مشيراً الى القرار ٦٦١ للمؤرخ في ٦ آب /اغسطس الى لجنة مجلس الامن المنشأ بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المعتمدة في اطار احكام المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة وتقديم التوصيات الى رئيس المجلس لاتخاذ الاجراءات الملائمة بشأنها.

ومن المسلم به ان وقف اطلاق النار لا يمكن تعليقه الاعلى شرط واحد هو تنفيذ من جانب الطرفين المتنازعين واي شرط اخر لا يمكن ان يكون في صلب هذا التنفيذ^(١١)

وبتاريخ ٢ نيسان /ابريل ١٩٩١ اصدر مجلس الامن القرار رقم ٦٨٧ والذي رحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية .

١١ - عنان عبدالعزيز مهدي، سلطة مجلس الامن الدولي في تخفيف التغيير المؤقتة دوافع للشؤون الثقافية العامة،

بغداد، ٢٠٠١، ص ١٩٧

وكان التحالف الدولي الذي نشأ على اساس قرار مجلس الامن المرقم ٦٨٧ في ٢٨/١١/١٩٩٠ والذي خير العراق بين الانسحاب من الكويت طوعا لوتتخذ ضده كل الوسائل اللازمة لأرغامه على ذلك فاختر العناد والرفض وضيع المهلة وهي شهر ونصف قد اكمل سحق الجيش العراقي في الكويت ونزل بالعراق نفسه خسائر فادحة في مراكز الانتاج والقيادة وغيرها . ولذلك قبل العراق مضطرا للقرار ٦٨٧ في ٣/٤/١٩٩١ والذي سمي بقرار وقف اطلاق النار فالقرار جاء حلقة من حلقات الأزمة التي بدأت بغزو العراق للكويت ورفضه الانسحاب رغم الضغوط المختلفة ثم اصبحت الأزمة تتمثل في وقف القتال ضد العراق مقابل قبول العراق بالتزامات القرار المذكور اي ان الأزمة في الحالتين كانت بين العراق من ناحية والمجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة تقودها واشنطن من ناحية اخرى

ولاشك ان القرار ٦٨٧ كان نتيجة طبيعة للقرار ٦٧٨ ولذلك كان الجدل داخل للمجلس حول القرار ٦٧٨ اشد منه في القرار الثاني لان القرار ٦٧٨ تضمن استخدام كافة الوسائل اللازمة وكان مفهوما خلال المفاوضات التي استمرت شهورا ان هذه الوسائل الضرورية تشمل القوة المسلحة كملجأ اخير^(١٢) وان هذا القرار قد كان عبارة عن وثيقة استلام للطرف للخاسر للحرب ولانه يوافق على كل شروط المنتصر دون اعتراض او ابداء رأي

فلقد تضمن القرار العديد من الالتزامات التي فرضت على العراق فقد اكد القرار على ان المجلس يعلم باستعمال العراق لقذائف كيميائية في هجمات لم

١٢ - د عبدالله الاشعل ، مجلة العراق ، مصدر سابق ص ١١١

يسبقها استغزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القدائف الموجودة في العراق .

وان العراق قد حاول للحصول على مواد لبرنامج انتاج الاسلحة النووية بما يتتافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المؤرخة ١ تموز/يوليو ١٩٦٨.

وكذلك اشار للقرار الى الاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن التي فتحت باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ والتي تصف جميع اعمال اخذ الرهائن على انها مظاهر للإرهاب الدولي. في اشارة الى احكام العراق باخذ الرهائن من الكويتيين والاجانب اثناء دخوله الى الكويت .

ولقد للقرار على جميع القرارات الثلاثة عشر السابقة عدا مايجري تغييره صراحة تحقيقا لاهداف هذا القرار بمافي ذلك تحقيق وقف رسمي لاطلاق النار وطلب العراق والكويت بان يراعيا حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر وطلب من الامين العام ان يساعد في تخطيط الحدود بين الدولتين وقرر انشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد بمساحة عشرة كيلومترات داخل الحدود العراقية وخمسة كيلومترات داخل الحدود الكويتية .

والزم العراق بان يؤكد من جديد دون اي شروط للزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة والسامة او ماشابههما ولوسائل الحرب للبكتريولوجية الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونية ١٩٧٥.

كما ألزم العراق بالقبول دون أي شرط للقيام تحت إشراف دولي بتدمير مابني أو أزالته لوجعله عديم الضرر فيما يخص الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وكذلك جميع التذائف للتصارية التي يزيد مداها عن مئة وخمسين كيلومتر وإن يقدم العراق في غضون خمسة عشر يوما بيانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة ٨ وإن يوافق على إجراء تفتيش عاجل في الموقع .

وإن يتم تشكيل لجنة للقيام بالتفتيش ويتخلى العراق عن حيازته جميع المواد المحددة سابقا إلى اللجنة الخاصة .

وإن يتعهد العراق تعهدا غير مشروط بعدم استعمال أو استهداف أو بناء أو حيازة أي من المواد الضارة وإن تراقب اللجنة امتثال العراق لهذه الفقرة وإن يوافق العراق على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية ..الخ.

وإن يلتزم العراق بإعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها وإن يتحمل العراق المسؤولية بموجب القانون الدولي عن أي خساره مباشرة بما في ذلك أي ضرر الحقه بالبيئة واستفاد للمواد الطبيعية أو ضرر وقع على الحكومات الاجنبية اورعاياها أو شركاتها نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروع للكويت .

وقائمة الالتزامات الواردة في المواد المذكورة طويلة جدا ولا محال لسردها في هذا الموضع الا انها بالتحقيقه كانت عبارة عن التزامات وضعتها الدول المنتصرة في الحرب واعطتها الشرعية الدولية من خلال اصدارها من المنظمة الدولية فهي تمثل لرادة المنتصر لكثير مما تمثل رأي للمجتمع الدولي .

وقد مارست القوات الامريكية والمتحالفة معها سلطات واسعة مستندة الى ماكانت تتوقع ان مجلس الامن منحها اياها فقد قامت بشن هجمات عسكرية على اهداف داخل العراق كلما رأت ان العراق قد اخل بالتزاماته.

وانشئ منطقتا حظر الطيران من قبل حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في سنة ١٩٩١/١٩٩٢ لتطبيق ((عملية توفيرالراحة)) في شمالي العراق شمال خط العرض ٣٦ وعملية المراقبة الجنوبية في المناطق جنوب خط العرض ٣٢ ورأت الحكومات الثلاثة التي تحافظ على منطقتي حظر الطيران في ذلك الوقت ان يساعد في حماية للسكان الاكراد في الشمال والسكان الشيعة في الجنوب من هجمات سلاح الجو التابع لصدام حسين (١٣).

وصدرت العديد من القرارات التي شددت العقوبات الاقتصادية على العراق ويصدرالقرار ٦٧٠ الذي وسع الحصار ليشمل كافة وسائل النقل بمافي ذلك النقل الجوي وبذلك اكتمل الحصار وهو ما ادى الى زيادة معاناة الشعب العراقي وتضرره جوعاً(١٤).

واستمرت قرارات مجلس الامن بخصوص الازمة العراقية واستمرار فرق التفتيش منذ صدورالقرار ٦٧٨ وحتى صدور القرار ١٤٤١ في ٩ نوفمبر ٢٠٠٢

وقد اثارقرار مجلس الامن المذكور عددا هائلا من الاشكاليات كما سيظل هذا القرار في التاريخ المعاصر لهذه المنطقة علامة فارقة وعتبة تميز بين عصرين بالنسبة للعراق والولايات المتحدة والمنطقة بأسرها .

١٣ - د هانز كريستوف فون سيونيك، تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وصبري جوي، ص ٢٥٢

١٤ - فكتة عبدالمعالي، العقوبات الدبلوماسية الاقتصادية: دراسة في العراق، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٢١٦

وتكشف المقارنه بين القرار ١٤٤١ والقرار ٦٧٨ الصادر في ١٩٩٠/١١/٢٩ الذي سمي يومها بقرار الترخيص باستخدام القوة ان القرار الثاني كان يتعامل مع قضية حدود وهي ضمان انسحاب الجيش العراقي من الكويت بارادته اورغما عنه تنفيذاً للقرار ٦٦٠ وكذلك (اعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما)

فالقرار ١٤٤١ يفترض ان قرار الترخيص باستخدام القوة ضد العراق ٦٧٨ ولا يزال قائما مادام احد هدفه وهو اعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة الى نصابهما لم يتحقق منذ صدوره وان تحرير الكويت لم يترتب عليه تحقيق هذا الهدف وفق ذلك ان القرار ١٤٤١ هو تجديدا لرخصة القرار ٦٧٨ ولا يتضمن القرار نفسه رخصة جديدة^(١٥)

والواقع ان هذا القرار قد سبقه جدل كبير وادارة حازمة لازمة بين فريقين الاول يتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا حيث اصر هذا الفريق على صدور قرار واحد يتضمن قيام المفتشين باعمالهم في العراق وكذلك مهاجمة العراق اذا لم يتعاون بشكل كامل مع المفتشين على ان يكون الهجوم فوريا وبشكل آلي دون الرجوع الى مجلس الامن .

لما الفريق الثاني والذي يضم فرنسا وروسيا والصين الى حد ما فقد اصر على صدور قرارين مختلفين لكل منهما موضوع واحد الاول للتفتيش والثاني لاستخدام القوة وبعد مفاوضات وضغوط ومجالات قرر الفريقان اللقاء عند نقطة مشتركة في القرار ١٤٤١ الذي يعد الى حد كبير انتصارا للموقف الامريكي لولا انه خلا من اي اشاره الى استخدام القوة بشكل آلي ونص بدلا من

١٥ - د عبدالله الاحول ، ملزمة العراق ، مصر سابق ، ص ١٤٧

نلك على مصطلح العواقب للوخيمة التي تواجه العراق اذا اصر على ان يظل في حاله انتهاك مادي للقرارات السابقة وخاصة للقرار ٦٧٨ كما اكدت وفود الدول الاعضاء الدائمين جميعا على ان هذا القرار يتعلق بالتفتيش وحده

وانه لاعلاقة لهذا القرار باي استخدام فوري والي القوة ضد العراق وانه لا بد ان يعود المفتشون بشهادتهم الى مجلس الامن وهو الذي يقرر بعد ذلك الخطورة للتالية .

ورغم ما في القرار ١٤٤١ من غبن وظلم ولجحاف بحقوق السيادة العراقية فان المفتشين قد شهدوا بشكل ايجابي لموقف العراق مما احبط المخطط الامريكي خاصة ولن واشنطن ولندن قد نظرنا الى القرار ١٤٤١ على انه مجرد اداة يمكن تسويقها وتطويعها وتفسيرها على نحو يتيح لها استخدام القوة ضد العراق.^(١٦)

فالانتقائية في ما يسمى بالشرعية الدولية واضحة للعيان من خلال تقارير لجان التفتيش فبدلا من ان يبين مدير عام الوكالة الطبيعية الحقيقة لهذه الامور البسيطة منحت التهويل المطلوب ووصفها بانها امور يتوجب حلها ومنح نفسه امتياز المعاهمة في الترويج للحرب ضد العراق بينما العراق لم يملك اي سلاح للدمار الشامل بعد تدمير الاحادي الجانب لجميع مكوناته صيف عام ١٩٩١ ولم يجدد نشاط اي منها اذ لم يعد يملك البنى الارتكازية لمعاودة هذا النشاط ناهيك عن الحصار الذي قامى منه العراقيون^(١٧)

وقد خاضت الولايات المتحدة الامريكية حملة دبلوماسية لمحاولة استصدار قرار من مجلس الامن يعتبر فيه للعراق بانه قد اخل بالالتزاماته وفق

^{١٦} - د عبدالله الاشمل ، مجلة العراق ، مصدر سابق ص ١١٤

^{١٧} - جعفر شهاب جعفر ونصان سعادين التميمي ، اسلحة الدمار الشامل الانتهاكات والحقائق - مقال في مجلة المستقبل العربي، ٣٠٦ شهر الثمن ، ٢٠٠٤ ، مصدر مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص ٥٧ .

لقرارات السابقة ويمنح تصريحاً بالحرب للقوات المتحالفة . الا ان ذلك لم يتم نتيجة لمعارضة الاطراف الاخرى المعارضة للحرب ومنها فرنسا وروسيا.

وهناك علامات استهتار لغيره تنور حول سلامة الترخيص الذي تسعى اليه الولايات المتحدة صحيح ان مجلس الامن هو المختص بان يحدد الحالة التي تتطلب استخدام اجراءات القمع العسكري على ان تكون احدى الحالات الثلاثة المنصوص عليها من المادة ٣٩ وهي الاخلال بالسلم والامن للدولي وتعكير صفو السلام او وقوع عمل من اعمال العدوان وازاء موقف العراق وتقارير المفتشين واعتراضاتهم يصعب القول كما يصعب على المجلس ان يقرر ان العراق قد قامت به حالة من حالات الترخيص.

ولم ام كل الحقائق التي قمتها بليكس والبرادعي حول خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل الا ان الولايات المتحدة تصر على اختراق العراق لقرار مجلس الامن وتصر على اصدار قرار ثان يمنحها الحق في شن حرب عالمية ولأخذت تهدد اعضاء مجلس الامن انها سوف تقوم بالحرب خارج الشرعية الدولية ومن دون قرار من مجلس الامن وهو بادرة خطيرة للخروج عن الشرعية الدولية^(١٨).

وفي صيف العام ٢٠٠٢ بدأت ادارة بوش جمع الحلفاء لردع صدام لمرّة واحدة واخيرة بالنسبة للقادة الامريكيين وكذلك للدول الراغبة في المشاركة ان اكثر ما دفعهم لاستخدام القوة ضد العراق كان التهديد المحتمل لاسلحة الدمار الشامل العراقية^(١٩).

^{١٨} - د عبد الكريم الطنجي العراق ككتوبة الديمقراطية والحرية الامريكية، دار النشر العربي، دمشق - القاهرة ٢٠٠٩ ص ١٥١.

^{١٩} - وايلسون موراي رويبر مستشار جونسون ، حرب العراق ، دار الحرية للطوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٧.

ولا يوجد مبرر لو سند قانوني للتدخل الأمريكي في العراق ولسنا هنا في حالة خرق للسلم أو للتهديد لو أي عمل من أعمال العدوان كما لا تتوفر هنا حالة إباحة استخدام القوة التي أوردها ميثاق الأمم المتحدة وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي (المادة ٥١ من الميثاق وحالة الأمن الجماعي^(٢٠))

ولما عجزت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الحصول على قرار من مجلس الأمن يعطى تصريحاً بالعدوان بالصورة التي كانت تريدها قامت بالخروج على الشرعية الدولية وقامت بغزو العراق واحتلاله .

واستندت في ذلك إلى أن القرار ١٤٤١ قد فوضها استخدام القوة العسكرية من خلال عبارة (أنه سيواجه عواقب وخيمة) وقامت بشن حملة عسكرية شرسة دمرت كافة كيانات الدولة وادت إلى احتلال العراق.

ويعد مجال استخدام القوة للمجال الذي يضعف ويعجز فيه القانون ويعتريه مظاهر الفوضى فاستخدام القوة يتم تنظيمه من قبل الدول وبالذات الكبرى منها نظراً لما له من أثر مباشر على مصالحها الحيوية مما يجعل وضع أي قيود على استخدام القوة أمراً تصادفه عقبات متعددة^(٢١)

وبقي مجلس الأمن عاجزاً عن اتخاذ أي قرار يدين فيه تصرف الولايات المتحدة المنفرد بقيامها بانتهاك كافة الموانيق الدولية من خلال قيامها باحتلال العراق وانتهاك سيادته واستخدام العديد من أنواع الأسلحة المحظورة .

وامام هذا الامر عملت الأمم المتحدة على التحرك في محاولة لاستعادة هيبتها ودورها او حتى بعض منه وجاء ذلك باصدار مجلس الأمن في

^{٢٠} - د مقرر فصل العنصر ، مصدر سابق ، ص ٢٦

^{٢١} - مصطفى سلامة حسين ، ژولوجية المعاملة في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ،

٢١ مايو ٢٠٠٣ القرار رقم ١٤٨٣ الذي قرر رفع العقوبات التي كانت مفروضة من قبل على العراق وتمديد عمل برنامج النفط مقابل الغذاء وجعل مسؤولية حفظ النظام وإدارة العراق على عاتق سلطة قوات التحالف المحتلة للعراق وإن يكون للامم المتحدة دور في وسائل الإغاثة الإنسانية ودورا استشاري فيما يتعلق بأعداد الدستور العراقي والإصلاح القضائي والمساعدة في تدريب قوات الشرطة المدنية^(٢٢)

وبتاريخ ٢٢ ليار ٢٠٠٣ أي بعد مرور ثلاثة وأربعين يوما على سقوط النظام في ٩ نيسان و مرور اثنين وعشرين يوما على وقف العمليات العسكرية الرئيسية صدر القرار المنكور .

وتبناه مجلس الامن بتصويت ١٤ دولة ضد دولة واحدة هي (سوريا) وقدم مشروع القرار من قبل اسبانيا والولايات المتحدة وبريطانيا وتم القيام ببعض التنقيحات

لأرضاء باقي اعضاء مجلس الامن وقرر المجلس بان الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للمسلم والامن الدولي لذا صدر القرار بموجب الفصل السابع من الميثاق وتضمن القرار تفصيلا بشكل كامل لـ ٢٧ فقرة وديباجة طويلة اشارت الى تأكيد سيادة العراق في تحديد مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية وتشجيع تشكيل حكومة تمثيلية تستند إلى مبدأ سيادة القانون فضلا عن الاشارة لمحاسبة اركان النظام السابق عن جرائمه بحق الشعب العراقي وضروره احترام التراث الاثري والتاريخي والتنقيحي^(٢٣)

٢٢ - د ابراهيم محمد الحنفي ، النظام الدولي في مواجهة الازمات والفكرات ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ٥٠ .

٢٣ - د منير فيصل العباسي ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .

ولعل للنظرة الأولية لديباجة القرار تشير الى ملاحظات اساسية لولها ان القرار يعيد تأكيد سيادة للعراق وسلامته الاقليمية بينما يعد للقرار اكبر انتهاك لهذه السيادة ولهذه المعاني تم يركز القرار اهتمامه على قضية اصبحت الان تشكل بؤره الاهتمام الدولي بمفهوم جديد وهي قضية اسلحة الدمار الشامل العراقية التي تزعرت بها الولايات المتحدة لغزو العراق . ثم اصبح واضحا الان ان هذه الذريعة لم تكن جدية .

وتشير للديباجة الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا هي دول محتلة لها سلطات وعليها مسؤوليات والتزامات للقانون الدولي وتسمى قيادتها المشتركة (السلطة) اما الدول الاخرى التي ليست دول محتلة فيجب عليها ان تعمل في المستقبل تحت اشراف هذه السلطة وهذا هو اخطر نص في القرار لانه يجعل العراق تحت سيادة هذه السلطة ويجعل علاقاته الخارجية من خلالها وهو يتجاوز تماما وضع الدولة المحتلة ووضع العراق في وضع الدولة الخاضعة للحماية اي التي لا تملك مظاهر السيادة في الداخل والخارج وهذه صورة تاريخية تلوح فيها سلطات الحماية على اي محاسبة دولية ولا ينظمها القانون الدولي المعاصر .

وقد وضع القرار موارد العراق النفطية تحت هيمنة السلطة وتمسك حساباتها مجموعة للمراجعين المستقلة والتي تقدم تقاريرها الى هيئة الرقابة لكي تتأكد من الشفافية وتقرر بعد ذلك ان كل الايرادات الناتجة عن بيع البترول العراقي تودع في صندوق تنمية للعراق (٢٤)

ان القرار المذكور قد اعطى الشرعية القانونية لفعل الاحتلال المحرم دوليا ولم يتطرق الى ادائه الاحتلال الامريكي للعراق بل على العكس فانه منح سلطة الاحتلال صلاحيات واسعة والى كيان الدولة العراقية والى سيادتها واعتبر العراق اقل من مستعمرة بيد للقوات الامريكية وان تلك القوات هي التي تقوم بتمثيل العراق خارجيا وتدير اموره داخليا.

وبعد هذا القرار المعيب والمخيب للامال صدر القرار ١٥٠٠ في جلسة مجلس الامن للمرقمة ٤٨٠٨ المعقودة في ١٤ تموز ٢٠٠٣ ورحب القرار بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي واعتبره خطوة نحو تشكيل حكومة معترف بها .

كما صدر القرار ١٥١١ في ١٦ تشرين الاول ٢٠٠٣ واكد على سيادة العراق وسلامة اراضيهِ وان سلطة الائتلاف المؤقتة سوف تنتهي بتشكيل حكومة مؤقتة وان مجلس الحكم هو الممثل الشرعي للعراق.

وكذلك اشار القرار الى ضرورة توفير الامن باعتباره امرا اساسيا لاتمام العملية السياسية . كما انه انن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة لاتمام جميع الاجراءات اللازمة للمساهمة في صون الامن والاستقرار في العراق.

وفي ٨ حزيران ٢٠٠٤ اصدر مجلس الامن القرار رقم ١٥٤٦ يقر مرحلة جديدة بعد اقرار قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وشار القرار الى ان العراق سيتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ وقد اعتبر القرار ان سلطة الاحتلال سوف تقضي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وقد اعتبر وجود للقوات الامريكية بعد تاريخ ٣٠/حزيران /٢٠٠٤ غير مشروع الا اذا كان يطلب من الحكومة العراقية ولن القرار قد ابقى على مناقشات القضية

العراقية في اروقة المجلس الامن لكي يسهل استمرار الولايات المتحدة بتوجيه
موضوع العراق بالوجهة التي تريدها وان لا يخرج الموضوع الى الجمعية
العمومية .

المطلب الثاني

مدى مشروعية القرارات التي أصدرها مجلس الأمن

من بين أجهزة الأمم المتحدة يتمتع مجلس الأمن بموجب الميثاق بسلطات على قدر كبير من الأهمية والخطورة نتيجة لاطلاعه بتحقيق الهدف الأساسي الذي من أجله أنشئت هذه المنظمة وهو حفظ الأمن والأمن الدوليين .

ورغبة في تمكين المجلس - بوصفه جهازا رئيسا - من تحقيق أهدافه وإدراك غاياته الأساسية اعترف له ميثاق الأمم المتحدة بحق إصدار القرارات الملزمة وبسلطة التدخل في المنازعات الدولية بصرف النظر عن موافقة الدول المتنازعة أو اعترافها. فضلا عن ذلك فقد سعى واضعو الميثاق إلى تنظيم المجلس وعمله بالطريقة التي تضمن قيامه بآرائه المختلفة بالفاعلية والسرعة اللازمتين لارساء دعائم السلم والأمن الدوليين .

وبالرغم من ذلك فقد ظل مجلس الأمن - وخلال مدة طويلة - عاجزا عن القيام بمهامه الأساسية بفاعلية واقتدار^(٢٥)

ومن أهم آليات مجلس الأمن هي العقوبات التي تفرض على الدول التي تخل بالتزاماتها القانونية والتي تسبب الأضرار بمصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال فرض عقوبات عليها كجزاء لمخالفتها أحكام القانون الدولي .

والجزاء يشمل على أي لون من ألوان الضرر تلحقه الفئة المسيطرة على الجماعة بعضو من أعضائها بسبب إخلاله بأحدى قواعد القانون التي تلزمه بالاتصياح لاحكامها ويستوى في هذا المجال أن ينصرف الضرر إلى الكيان

^{٢٥} - د عثمان عبدالعزيز مهدي الدوري ، سلطة مجلس الأمن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، دار الشؤون الثقافية

العلمية ، بغداد ٢٠٠٩، ص ٩

الذاتي للمخاطب بالقاعدة الاولى نمته المالية مما قد يجريه من تصرفات قانونية
(٢٦).

وقد اصدر مجلس الامن كما سبق وتطرقنا للعديد من القرارات تخص
الحالة العراقية بخصوص فرض عقوبات اقتصادية على للعراق او اعضاء
الشرعية لغزو للعراق واحتلاله على يد القوات المتحالفة وفي مقدمتها الولايات
المتحدة الامريكية .

وعند النظر الى القرارات التي اصدرها مجلس الامن الدولي ضد العراق
منذ بداية دخوله الى الكويت ومرورا بفترة العقوبات الاقتصادية والقرارات التي
اعطت الشرعية للحرب ووافق عليه ثم للقرارات التي صدرت بعد الاحتلال
الامريكي للعراق وسقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٤.

فالقرار الصادر من مجلس الامن برقم ٦٦٠ في ٢ اب ١٩٩٠ ادان
الاحتلال العراقي للكويت لكون للعراق قد انتهك سيادة دولة عضو في الامم
المتحدة واحتل اقليمها والنفي كيانها في حين ان مجلس الامن ظل صامتا عند قيام
الولايات المتحدة باحتلال العراق بدون اي تفويض رسمي من المنظمة الدولية .

كما ان القرارات التي صدرت بعد القرار ٦٦٠ جاءت جميعها مستندة الى
الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وكان الهدف المعان لهذه القرارات هو
اجبار العراق على احترام مبادئ القانون الدولي ولردعه عن انتهاك السلم والامن
الدولي في حين ان تلك القرارات جاءت لتلبي رغبات الدول المهيمنة على
المجلس وفي مقدمتها الولايات المتحدة .

٢٦ - د محمد طالع القيمي ود محمد السد النعالي ، القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ،

فالعقوبات الاقتصادية التي كان الغرض منها حسب ما اشار مجلس الامن ارغام الحكومة العراقية على التعاون مع لجان التفتيش عن الاسلحة قد اثرت بشكل مباشر على الشعب العراقي وكانت تلك القرارات المسبب الرئيسي في استمرار مأساة الشعب العراقي وادت الى انتشار المجاعة والامراض في المجتمع العراقي وادت العقوبات الى وفاة الملايين من الاطفال بسبب عدم توفر الادوية واللقاحات الطبية نتيجة لقرارات الحصار للجائر المفروض من قبل مجلس الامن .

وكان مجلس الامن اداه لزيادة المعاناة الانسانية بدلا من ان يكون حاميا لحقوق الانسان في العيش الكريم .

وكذلك جاء لقرار ٦٧٨ الصادر في ٣ نيسان ١٩٩١ لوقف اطلاق النار ونزع اسلحة الدمار الشامل التي بحوزة العراق والتفتيش على تلك الاسلحة في الاراضي العراقية ولجبار العراق على دفع تعويضات من عائداته النفطية في مقابل رفع الحظر عن المواد الغذائية فقط .

ويعتقد الكثير (ان هذا القرار يعتبر نوعا من الوصاية الدولية المفروضة على العراق لاجل غير مسمى بحكم سيطرة القوي المنتصرة على الضعيف^(٢٧))

ومن المتصور هنا امكانية استناد مجلس الامن _بمناسبة صياغة القرار ٦٧٨_ الى المادة الحادية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة لاجراض تطلب

٢٧ - د عبد العزيز محمد سرحان ، مصرير الامم المتحدة بعد حرب الخليج ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦٨

احالة قضية الحدود العراقية للكويتية الى محكمة العدل الدولية بالنظر الى مايمثله ذلك للنزاع من تهديد حال لمقتضيات السلم والامن الدولي^(٢٨).

ومن الملاحظات على قرارات مجلس الامن بخصوص التنقيش ونزع الاسلحة والتعويضات انها الزمت العراق بدفع كافة نفقات فرق التنقيش ونفقات تكمير تلك الاسلحة والزمته بدفع التعويضات عن الاضرار التي اصابته الكويت سواء في الدخل او الخارج وتم السيطرة على الاموال العراقية والموارد النفطية لتغطية تلك النفقات .

وبخصوص القرار ١٤٤١ الصادر من مجلس الامن بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ فقد كان يشكل خرقا واضحا لميثاق الامم المتحدة لانه سمح بشكل صريح او ضمني باستخدام القوة ضد العراق .

وقد جاء بصيغة صعبة جدا من حيث للتطبيق فقد خلط بين موضوعات عدة فقد تحدث عن اسلحة الدمار الشامل وعن تصدير الارهاب وعن حقوق الانسان في العراق كذلك مشكلة المحتجزين للكويتيين والممتلكات الكويتية.

وصدر هذا القرار باجماع اراء الدول الخمس عشرة الاعضاء في المجلس فالقرار من الناحية القانونية-الشكائية قدجدد صحيحا فهو يتسق -ظاهريا- مع قواعد الشرعية الدولية لكن نجد ان قواعد الشرعية الدولية قد وظفت في الحالة العراقية ضد العراق تحقيقا لمصالح قوى دولية بعينها وتحديدًا للولايات المتحدة وبريطانيا ويبدو هذا التوظيف السياسي لقواعد الشرعية الدولية في الازمة العراقية الراهنة اذا عرفنا ان هذه القواعد ذاتها يضرب بها عرض الحائط

^{٢٨} - د حاتم محمد عظم ، قانون النزاعات المسلحة الدولية ، المنطل _ انطلاق التزامي، دار النهضة العربية ،

لقاهرة، ٢٠٠٨ ص ٤١٤

ولايقتت إليها عند البت في حالات أخرى تستدعي تخطا ممثلاً وعلى ذات
القدر من الاهتمام^(٢٩)

إذا فالانتقائية في مايسمى بالشرعية الدولية واضحة للعيان فللكلام هنا
يدور حول احتمالات وشكوك تستند الى معلومات غير ثابتة تظهر عن امتلاك
العراق اسلحة الدمار الشامل وكانت للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد رضخ
لتوجيهات الولايات المتحدة فأبقت قبل مغادرة مفتشيها للعديون في
١٦/١٢/١٩٩٨ على عدد من النقاط الهامشية للعامة وذلك للبقاء على ملف
للسلح النووي مفتوحاً ولأبقاء الحجة التي تبتغيها بعض الدول لتستند إليها
لتسويق الحرب على العراق^(٣٠)

وفي بغداد صرح سكوت ريتز (كبير المفتشين السابق) قاتلاً ((في حقيقة
الامر لا توجد اذلة على امتلاك العراق اسلحة للدمار الشامل سواء باحتفاظه بما
كان يملكه سابقاً او بالسعي لامتلاكه مجدداً)) ثم قال ((لقد سلكت حكومة بلادي
مسار التدخل الانفرادي ضد العراق وهو امر مضاد لجوهر ميثاق الامم المتحدة
ونصوصه وان حكومة الولايات المتحدة على وشك ارتكاب خطأ تاريخي
جسيم. ^(٣١)

والواضح ان القرار ١٤٤١ قد خالف كل احكام ميثاق الامم المتحدة ويمثل
اعتداء صارخاً على الميثاق وكافة قواعد القانون الدولي فهو بمثابة وثيقة
استسلام طلب من العراق التوقيع عليها ويعد انتهاكاً للسيادة العراقية وليس قراراً

²⁹ - د احمد الرشدي ، العراق والشرعية الدولية، قرارات دلائل وسبق القرار ١٤٤١ مجلة لجمعية الدولية
للماصرة عن مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٥١) ، كانون الثاني ٢٠٠٢، سجلد ٣٨ ص١١٧

³⁰ - نقلاً عن الدكتور معتز فيصل الجبلي، مصدر سبق ص٦٤

³¹ - د نيمان القعسي ود جعفر ضياء جعفر ، الاعتراف الاخير حقيقة لبرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات
الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٢٤٦

لنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة مما يجعله ليس باطلا فحسب بل منعماً طبقاً لاحكام القانون الدولي^(٣٢)

فاذا كان القرار يرخّص للولايات المتحدة لو يتضمن ترخيصاً عاماً باستخدام القوة من جانب اي دولة ضد العراق بحجة ان العراق قد انتهك القرار ١٤٤١ انتهاكاً مادياً خطراً وان الترخيص باستخدام القوة يدخل في اطار العواقب للوخيمة التي توعدهم القرار السابق العراق باتخاذها فان مثل هذا القرار يكون موضع نظر خطير

من الناحية القانونية وحتى يمكن ان نفهم القيمة القانونية لمثل هذا الترخيص الذي يعد ترخيصاً بالعنوان وليس ترخيصاً بالاستخدام المشروع للقوة وفق الفصل السابع من الميثاق^(٣٣)

ويرى الاستاذ الفاضل الدكتور عبدالله الاشمل بأنه ((يخطئ من يعتقد ان صدور قرار من المجلس في الحالة العراقية بهذا المعنى يعكس الشرعية الدولية ويلزم اعضاء الامم المتحدة وغيرهم بالعمل على مقتضاه لان مثل هذا القرار وان صدر صحيحاً من الناحية الشكلية مستوفياً لشروط اصداره وفقاً للميثاق الا انه يصدر لتسهيل ارتكاب عدوان وتكون الموافقة على القرار تواطؤ من جانب اعضائه الآخرين الذين اغوتهم لوهدهتهم الولايات المتحدة، بل يكون للقرار من ناحية اخرى صادراً مشوياً بعيب الاكراه المادي والمعنوي وهو عندها يبطل للقرار على غرار بطلان المعاهدة التي يشوب الاكراه اراده اطرافها على ما هو معلوم في اتفاقية فينا لقانون المعاهدات .

٣٢ - د السيد مصطفى احمد ابو الخير ، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي ، الطبعة الاولى، ابتركة للنشر

والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٦

٣٣ - د عبدالاشمل ، صمد سلق ص ١٢٠

وفي دراسة للقرار بعنوان : القرار المروغ للاستاذ السيد يسمن بتاريخ ١١/١٤ اشار الى اننا لو قرأنا بدقة بنود القرار وما فيه من شروط تعجيزية لأدركنا انه يمثل نموذجاً صارخاً لعقود الاذعان في القانون الدولي فاما ان يقبل العراق كل الشروط المجحفة والتعجيزية الواردة في القرار او تشن عليه الحرب^(٣٤)

ان القرار ١٤٤١ مفتوح لقرارات عدة وماتقوله الدول الكبرى والصغرى عن تراض وحلول وسط يبقى نوعاً من التستر على الانتهاك الأمريكي لهذه القرارات الدولية وخاصة القرار ١٤٤١.

وان القرار الذي لا ينص صراحة على استخدام القوة ولا يمنع في الوقت ذاته اي بلد يهدده العراق من ان يلجأ الى الحرب وهذا التفسير ترجم فوراً في تحركات عسكرية وتصريحات عن خطط الاحتلال^(٣٥)

ويعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في سابقة خطيرة وفي ضرب لكل مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أصبح مجلس الأمن في مأزق بين المخالفة الصريحة للقوات الأمريكية وإقليمها باحتلال دولة ذات سيادة وبدون تفويض من مجلس الأمن مما يشكل عدواناً حسب ميثاق الأمم المتحدة وبين الضغوط الأمريكية على المجلس لاستصدار قرار يعطي الشرعية الدولية لهذا الاحتلال.

وتحت الضغوط الأمريكية لاعطاء للشرعية للاحتلال وضغوط الوضع الانساني في العراق اصدر مجلس الأمن قراره المرقم ٤٨٣ في ٢٢/ايار/٢٠٠٣.

٣٤ - د عبد العزيز محمد سرهان ، مصدر سابق ص ٤٧

٣٥ - د عبد الكريم الطوجي ، مصدر سابق ص ٣١٣

ومن الواضح ان القرار لم يشير الى ادائه الاحتلال على خلاف قرارات سابقة صدرت عن مجلس الامن في هذا المجال وليس من شك ان القرار ١٤٨٣ قد اساء الى الامم المتحدة واجهز على البقية الباقية من مصداقية لدى شعوب الارض قاطبة وقد اوضحت الازمة العرقية ان دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين لم يكن فاعلا وإنما امتداد لحاله الضعف التي اصابته منذ عام ١٩٤٥ وحتى الان (٣٦)

ومن الواضح ان القرار الذي لم يشر الى ادائه الاحتلال على خلاف القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ قد رخص بالاحتلال فأطلق يد الدولة المحتلة لتتجاوز سلطات المحتل وهو تجاوز خطير من جانب مجلس الامن يتعين رده عند ما يعادل ميزان العلاقات الدولية .

ويضاف هذا القرار الى مجموعة قراراته الباطلة التي صدرت منذ انتهاء الحرب الباردة كما انه يعكس حالة سرطانية انقلب فيها وظائف مجلس الامن من صيانته للقانون والسلم والعدل الى معاونته الاحتلال ولذلك نبه وزير خارجية فرنسا الى هذه الحقيقة حيث علق على القرار بعد صدوره بأنه لا يعطي الشرعية على العدوان والاحتلال

ويبلغ العجب اشده عندما نرى ان مجلس الامن الامين على الشرعية الدولية يقع في خطأ جسيم ويقر القرار ١٤٨٣ الذي احتوى جميع المحظورات القانونية المخالفة للنظام العام الدولي (٣٧)

ويطّلع القرار ١٤٨٣ اكثر وضوحا من بطلان القرارات السابقة لانه جاء ليغطي على جريمة ارتكبتها معسكر الغزو ولايمك مجلس الامن الخروج

٣٦ - د السيد مصطفى احمد ابو الخير ،مصدر سابق ص ٢١٢

٣٧ - د عبدالرحمن ، ملزمة للعراق ،مصدر سابق ص ٢٣٥

عن الشرعية الدستورية الدولية التي عبرت عنها م ٤/٢ من الميثاق فضلا عن ان اعتراف مجلس الامن بالاحتلال باطل كذلك لان مجلس الامن يجب عليه طبقا للميثاق ان يكون حارما للشرعية الدولية لاحاميا لمن ارتكبوا جريمة العدوان والغريب في الامر ان القرار ١٤٨٣ يعود بالعلاقات الدولية قرنا كاملا من الزمان فهو كان يمكن تصويره في ظل القانون الدولي التقليدي الذي لم يجرم لو يجرم الحرب والاحتلال ولكن في ظل ميثاق الامم المتحدة لم يكن احد يتصور ان بنغمس مجلس الامن في هذا السلوك^(٣٨)

ويرى الاستاذ الدكتور عبدالعزيز محمد سرحان ان اي دارس للقانون الدولي حتى ولو كان مبتدئ ليعجب اشد العجب من سلوك مجلس الامن وموافقته على القرار ١٤٨٣ الذي نزل بالوضع القانوني العراقي الى مرتبة ادنى من تلك التي تنصرف اليها احكام الفصل الحادي عشر بعنوان صريح يتعلق بالاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المادتين ٧٣ و٧٤ من الميثاق والتي نرجو من جميع المنصفين والموضوعين الشرفاء الذين يهمهم مصالح الشعب العراقي ومستقبله ان يعيدوا قراءة هاتين المادتين ليتأكدوا من ان القرار ١٤٨٣ قد نزل بالوضع القانوني للعراق لدرجة لا يقرأ العقل ولا يسوغها القانون الدولي.

وانا اردنا اجراء المقارنه بين القرار ١٤٨٣ الصادر بعد الاحتلال الامريكي للعراق والقرار ٦٦٠ الصادر بعد الاحتلال العراقي للكويت ففي القرار الاول لم يشر الى ادانة الولايات المتحدة عن احتلال العراق بل العكس فقد اعطى الشرعية للاحتلال في سابقة خطيرة بينما في القرار ٦٦٠ ادان المجلس الغزو العراقي للكويت وطالبه بالانسحاب الفوري وطالب بعودة السيادة للكويت.

^{٣٨} - د عبدالعزيز محمد سرحان مصدر سابق ص ٨٦ و ٨٧

ونخلص مما تقدم الى ان قرارات مجلس الامن بخصوص الحالة العراقية لم تكن صادرة من مجلس الامن بناءً على الارادة الدولية الحرة وإنما كانت نتيجة للهيمنة الامريكية على مجلس الامن مما جعل اغلب تلك القرارات فاقدة للشرعية الدولية نتيجة لمخالفتها قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

المبحث الثاني

البدائل القضائية لمسئولة الولايات المتحدة مدنياً وجزائياً

المسؤولية للقانونية الدولية تقع على عاتق الدولة التي تسببت نتيجة نشاطها في احدث ضرر يصيب الغير وتولد المسؤولية الدولية بصفة عامة حال وقوع سلوك يخالف قواعد القانون الدولي يستوى ان يكون هذا السلوك عبارة عن عمل ايجابي او امتناع عن عمل معين كان يتعين القيام به.^(٣٩)

وتطرقنا فيما سبق الى قواعد المسؤولية الدولية وقواعد الاحتلال الحربي وكذلك تطرقنا الى الاعمال الامريكية المكونه للمسؤولية الدولية سواء تصرفات قانونية صادرة من سلطة الاحتلال او افعال وامتناعات صادرة من القوات الامريكية .

وعندما تكون الاعمال الصادرة من سلطة الاحتلال مخالفة لنصوص قانونية فاننا نكون امام حالة اخلال قانوني يوجب ترتيب اثار معينة كنتيجة لتلك الاعمال المخالفة للقواعد القانونية .

والجريمة الدولية هي السلوك الذي يرتكب اخلالاً بقواعد القانون الدولي واضراراً بالمصالح التي يحميها ، او هي الاعمال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام وتضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون ، اي انها سلوك (فعل او امتناع) مخالف للقانون الدولي ويضر ضرراً كبيراً بمصالح واموال

^{٣٩} - د جمال محمود القردي ، المحكمة المختصة والقانون الواجب تطبيقه بشأن دعوى المسؤولية والتمويض عن مضار ثلوث البيئة العابرة للحدود، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٧١

الجماعة الدولية التي يحميها القانون ، ويستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بأن هذا السلوك يجب ان يعاقب جنائياً. (٤٠)

والقاعدة للقانونية حتى تكون ملزمة يجب ان ترتب اثرا على مخالفتها وتوجب مسائلة اللقائم بارتكاب المخالفة ولكي يتحدد وجود مخالفة لتلك القواعد من عدمه يجب ان تكون هناك سلطة مختصة مهمتها تطبيق القواعد القانونية على الافعال الصادرة لتحديد هل ان تلك الافعال تشكل مخالفة من عدمه وفقاً لمعايير قانونية .

ولما كانت الجرائم المرتكبة في نطاق القانون الدولي الاتسماني من الجرائم المهمة والخطرة التي تهدد المجتمع البشري وتلحق كوارث مفعجة بالانسانية وان تحريم هذه الجرائم من الناحية الواقعية لاقيمة له ان لم يرافق ذلك وضع للقواعد القانونية لمعاقبة الاشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم، لهذا فلا بد من جهة قضائية تتولى محاكمة مجرمي الحرب وفرض الجزاء بحقهم. (٤١)

وان الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العراق هي محرمة دوليا استنادا لميثاق الامم المتحدة . فقد نص الميثاق بوضوح على تحريم استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وفرضت على الدول الاعضاء ان يتوصلوا بالطرق السلمية لفض منازعاتهم على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر واعطت ثانيا لمجلس الامن حق التدخل في اي نزاع يخشى منه قيام حرب (٤٢)

٤٠ - د محمود صالح العلوي ، الجريمة الدولية (دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ص ١٣
٤١ - السيدايو عيطه ، النظرية العامة للنزاعات الدولية كسلسلة للقانون الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامية ، الانطاكية، ص ٣٠

٤٢ - د سهيل حسين العلوي ود عامر محمد ربيع ، قانون الدولي الاتسماني ، مصدر سابق، ص ٣١٨

وبغية تحديد مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة احتلال عن القرارات التي أصدرتها لوالافعال التي قامت بها للقوات الأمريكية أو تخليها عن القيام بولجبات مفروضة عليها دوليا سوف نحاول تحديد المحاكم الدولية التي تتنظر في ماتشكلة افعال القوات المحتلة من مخالفات لقواعد القانون الدولي من مسؤولية مدنية لوجزائية عن تلك المخالفات .

وكذلك سوف نحاول تحديد الجهات التي لها الحق في مراجعة تلك المحاكم والاجراءات التي تتبعها ومايمكن ان يصدر من احكام

ان القضاء الدولي الجنائي حلم قديم ومع ان للتطبيقات الوضعية الاولى للقانون الدولي الجنائي قد اخذت شكلها الواضح بمعناه الدولي في نهاية الحرب العالمية الثانية(محاكمات نورمبرغ وطوكيو) في محكمة كبار مجرمي الحرب الذين اتهموا بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والجرائم ضد السلام .

لكن فكرة العقاب في هذا المجال كانت معروفة خلال مراحل التاريخ وباشكال وصور مختلفة^(٤٣)

وقد اختلفت التطبيقات في تحديد الجهة القضائية التي تولت محاكمة مجرمي الحرب اذ تولت ذلك محاكم وطنية ثم محاكم دولية وكان التطور الجديد الذي صاحب القانون الدولي الانساني هو عقد اتفاقية روما لعام ١٩٩٨ التي بموجبها تم انشاء محكمة جنائيات دولية لمحاكمة مجرمي الحرب.^(٤٤)

٤٣ - د خالد عكاب حسون العمودي ، مصدر سابق ، ص ١٨

٤٤ - د سهيل حسن الفتاوي ود صام محمد ربيع ، القانون الدولي الانساني، مصدر سابق ص ٣١٨

وسوف نناقش دور المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية ومحكمة الجنايات الدولية في مقاضاة مجرمي الحرب.

المطلب الأول- المحاكم الوطنية

ان للقضاء الوطني الولاية الإقليمية على كافة الجرائم التي تقع ضمن إقليم الدولة فهو الذي يتولى محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم تقع في داخل إقليم الدولة وهو الذي يتولى تقدير العقوبات المقررة لها بموجب القانون الوطني فإذا ارتكب أي شخص جريمة يعاقب عليها القانون الوطني فإن للقضاء الوطني هو الذي يتولى محاكمته .

فمبدأ إقليمية قانون العقوبات من المبادئ المسلم بها في كل التشريعات فيسري قانون كل دولة داخل إقليمها ولايتعداه الى الخارج ويرجع هذا المبدأ الى اعتبار اساسي يتعلق بسيادة الدولة على إقليمها وإلى اعتبارات مشتقة من هذا المبدأ تتعلق بإساس حق العقاب وتحقيق الغرض المقصود من العقوبة فالقانون الجنائي مظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها ومن ثم يكون من شئونها ان تحدد الجرائم والعقوبات وفقاً لظروفها^(٤٥)

وان الجرائم التي ارتكبتها القوات الامريكية في العراق من قبل جرائم القتل والتعذيب والاعتصاب يكون للقضاء العراقي الاختصاص في محاكمة مرتكبيها . وتستطيع المحاكم الوطنية محاكمة الأشخاص الذين يقومون بارتكاب جرائم حرب ضد قواتها واراضيها في حالة القبض عليهم من قبلها غير ان الصعوبة تظهر عندما لا تتمكن الدولة للقبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب ففي هذه الحالة لا تستطيع الدولة محاكمتهم لأرتكابهم جرائم حرب

^{٤٥} - د محمد منصور الصاوي ، احكام القانون الدولي ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ص ٢١

وان دولهم بالتاكيد لاتسلمهم وبذلك فان مثل هؤلاء المجرمين لن يخضعوا للعقاب^(٤٦)

وهذا ما حصل مع القوات الامريكية والجنود الامريكان الذين ارتكبوا لبشع الجرائم التي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وابادة جماعية فقد اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة عندما مارست دور السلطة التشريعية امراً منعت بموجبه اقامة اي دعوى ضد الجنود الامريكان عند اتهامهم بارتكاب جرائم القتل والتعذيب والاعتصاب لو اي جريمة اخرى .

كما ان للقضاء الوطني ولاية شخصية على الاشخاص المواطنين الذين يرتكبون افعالا تمثل جرائم حتى وان كانوا خارج اقليم الدولة وهو ما يعني الاختصاص الشخصي.

والملاحظ ان القانون العراقي قد اخذ بالمبدئين الاقليمي والشخصي حيث نصت المادة السادسة من قانون العقوبات العراقي ((تسري احكام هذا القانون على جميع الجرائم التي ترتكب في العراق وتعتبر الجريمة مرتكبة في العراق اذا وقع فيه فعل من الافعال المكونه لها لو اذا تحققت فيه نتيجتها لو كان يراد ان تتحقق فيه .

وفي المادة السابعة اشار الى ((يشمل الاختصاص الاقليمي للعراق اراضي جمهورية العراق وكل مكان يخضع لسيادته بما في ذلك المياه الاقليمية والفضاء الجوي الذي يطوره وكذلك الاراضي الاجنبية التي يحتلها الجيش العراقي بالنسبة الى الجرائم التي تمس سلامة الجيش ومصالحه .

٤٦ - د سهيل حسين القضاوي ، مصدر سابق ص ٣١٩

وكذلك لخذ بالاختصاص للشخصي فقد نص في المادة العاشرة على ان كل عراقي ارتكب وهو في الخارج فعلاً يجعله فاعلاً او شريكاً في جريمة تعد جنائية او جنحة بمقتضى هذا القانون يعاقب طبقاً لأحكامه اذا وجد في الجمهورية وكان الفعل الذي ارتكبه معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي وقع فيه .

وبالإضافة الى الاختصاص الاقليمي وللشخصي فقد اخذ القانون العراقي بالاختصاص العيني وجعل الاختصاص للقضاء العراقي في جرائم معينة حسب ماورد في نص للمادة التاسعة حيث نص ((يسري هذا القانون على كل من ارتكب خارج العراق))

١- جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي او الداخلي او ضد نظامها الجمهوري
اوسنداتها المالية... الخ

٢- جريمة تزوير او تقليد او تزيف عمله ورقبه اومسكوكات معدنية متداولة
قانوناً او عرفاً في العراق او الخارج

واخذ ايضا بالاختصاص للشامل في جرائم معينة للجرائم التي تقع فسي
الخارج وعند دخول المتهم الى العراق. (٤٧)

ومن استقراء نص للمادة ١٨٥ من قانون العقوبات العراقي يتضح ان
المشرع العراقي يعاقب على مجرد التشجيع بطريق المساعدة المالية او المادية
او المعنوية على ارتكاب الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والتعاون مع العدو
للاضرار بسلامة امن الدولة للداخلي والخارجي . (٤٨)

٤٧ - قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

٤٨ - سعد ابراهيم الاعظمي ، جرائم القصاص في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد
١٩٨٠ ، ص ١٧٣

وللملاحظ ان بعض السياسيين العراقيين قد ساهموا بارتكاب الجرائم التي
تمس امن الدولة الداخلي والخارجي وفي مقمعتها جريمة احتلال العراق ، بل ان
البعض منهم قد جاء على ظهر الدبابة الامريكية.

المطلب الثاني- المحاكم الدولية

شهدت الحرب العالمية الثانية انتهاكات واضحة لقواعد القانون الدولي الانساني وكان لاكتشاف الاسلحة ذات الدمار الشامل بمختلف انواعها وطول مدة الحرب وقصف المدن والاهداف المدنية اثر في وقوع الاضرار الفادحة التي لحقت بالمدنيين واصابة تلك الاضرار العديد من الدول المتحالفة لذلك فان خضوع مجرمي الحرب الى المحاكم الوطنية اصبح يشكل صعوبة بالغة بالنسبة للدول المتحاربة فقد تم الاتفاق بين الدول المنتصرة على محاكمة مجرمي الحرب من قبل محاكم تشكلها الدولة المنتصرة فتم تشكيل محكمتين هما محكمة نورمبورغ في عام ١٩٤٥ بموجب اتفاقية مجرمي الحرب والمحكمة العسكرية الدولية للشرق الاوسط في عام ١٩٤٦ وهي خاصة بمجرمي الحرب اليابانيين^(١) اذا ارتكبت دولة ماعلا غير مشروع لو اذا احدثت ضررا بدولة اخرى يستوجب قيام المسؤولية الدولية فان للدولة المضرورة ان تحرك دعوى المسؤولية الدولية وتباشرها باسمها كما يمكنها ان تحرك دعوى المسؤولية ومباشرتها نيابة عن مواطنيها المتضررين تطبيقا لمبدأ الحماية الدبلوماسية.

فاذا تم ارتكاب الفعل غير المشروع أو التصرف الذي يرتب المسؤولية الدولية من دولة تجاه دولة اخرى مباشرة (وليس ضد احد رعاياها) فيمكن للدولة المعتدى عليها تحريك دعوى المسؤولية الدولية امام المساحات الدولية واهمها القضاء الدولي برفع دعوى المسؤولية مباشرة باسمها ولحسابها ويمثلها في ذلك ممثلون عنها بصفة رسمية طبقا للقانون الاجرائي المتبع امام الجهة القضائية الدولية (١)

^{١٥} - سهول حسين الفتلاوي ، مصدر سبق، ص ٣٢١

وفي الحالة العراقية فانه من حق الحكومة العراقية ومن واجباتها تحريك
الدعوى بخصوص مسؤولية الولايات المتحدة عن مخالفتها لقواعد القانون الدولي
التي تحرم انتهاك سيادة الدول .

وفي حالة كون الفعل غير المشروع الذي يرتب المسؤولية الدولية بسبب
اضرار ابرعيا دولة ماسواء لثاء تولجدهم في دولهم او خارج اقليمها فانه للدولة
ان تحرك الدعوى نيابة عن مواطنيها انطلاقا من احترام سيادتها باعتبار ان
الفعل الضار بالفرد يسبب مملسا بسيادة الدولة المنتمي اليها وكذلك بناء على
مبدأ الحماية الدبلوماسية .

ويقع على عاتق الحكومة العراقية تحريك دعوى المسؤولية الدولية ضد
الولايات المتحدة لقيامها بالاضرار بالبيئة العراقية بشكل كبير نتيجة استخدما
لاسلحة محرمه دوليا انت الى انتشار الاوبئة وتلوث البيئة باشماعات خطيرة
على حياة البشر وكذلك تلوث المياه العراقية وهو ما يخالف نص المادة ٢٣٢ من
اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ وكذلك نص المادة ٢٣٥ من نفس الاتفاقية .

وعلى الرغم من ان هذه النصوص وغيرها مما ورد في هذه الاتفاقية
يتحدث عن المسؤولية الدولية الا ان نصوص الاتفاقية لم تغفل مبدأ المسؤولية
المدنية فقد تضمنت المادة ٢٣٩ من ذات الاتفاقية للنص صراحة على انه ليس
في هذه الاتفاقية ما يؤثر على رفع دعوى مدنية في صدد اي ادعاء بوقوع خسارة
او ضرر نتيجة تلوث البيئة اذ يكرس للنص وكما هو واضح مبدأ المسؤولية
المدنية عن الضرر البيئي في النطاق الوطني لكل دولة ودون ان يخل ذلك
بامكان تحريك دعوى المسؤولية الدولية ضد الدولة التي باشرت للنشاط الضار
اذا ما توافرت الشروط

وما لكثير الانتهاكات التي ارتكبتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه المواطنين العراقيين والتي جميعها تعد مخالفة لاحكام القانون الدولي سواء مايرتب للمسؤولية للدولة ويوجب التعويض او ما يشكل جرائم حرب وفق احكام نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

ولو افنا على يقين ان الحكومة العراقية الحالية سوف لن تجسروء على القيام بمثل تلك الاعمال لسببين الاول انها تابعة بشكل مباشر للولايات المتحدة وبالتالي فانها لن تحرك دعوى المسؤولية ضدها والثاني انها لاتعير اهمية لشعبها.

الا ان ما يدعو للأمل ان دعاوى المسؤولية وجرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية لاتسقط بالتقادم وانه لابد ان يكون للشعب العراقي في يوم من الأيام حكومة وطنية تولد من رحمته تكون حريصة على شعبها اكثر من حرصها على تبقيتها للاحتلال .

واذا تم الاعتراف للفرد بحق التقاضي مباشرة امام المحاكم الدولية وذلك على المستوى العالمي وليس الاقليمي على مستوى لوريا فقط فان هذا سيؤدي الى لتاحة الفرصة للفرد في الدفاع عن حقوقه ضد اي دولة تنتهك حقوق الانسان سواء كانت دولته التي ينتمي لها او سواء ضد اي دولة اخرى تتغاضى تجاهها دولته في استعمال اجراء الحماية الدبلوماسية اما اهمالا او حفاظاً على رولبتها السياسية او الاقتصادية مع تلك الدولة .

ولاشك ان اعطاء الفرد حق التقاضي امام المحاكم الدولية بات ضرورة قانونية ملحة بعد تعاطف دور الفرد والاعتراف باهمية على صعيد التنظيم القانوني الدولي حيث اصبح كحل العديد من الاعلانات والمواثيق والاتفاقيات

الدولية والتي ستجرد من قيمتها بنسبة كبيرة اذا لم يخول الفرد حق الدفاع بنفسه ضد الانتهاكات. (٥٠)

ومع أننا لنا رأياً متواضعاً في هذا المجال والذي يؤيد الآراء السابقة هو ضرورة أن يسعى للفقء والقضاء الدولي الى محاولة تعديل احكام المسؤولية الدولية وان يعطى الحق للأفراد في إقامة الدعوى عن الأفعال غير المشروعة ومعاقبة مرتكبيها حتى لا يكون مصير الأفراد بيد الحكومات وهي غالباً تتجاهل الأضرار التي تصيب مواطنيها لأعتبارات سياسية تهمها كحكومة أكثر مما تهم الشعب .

وبخصوص الدعاوى للمسؤولية الدولية وعندما تعجز الدول عن رفع دعوى المسؤولية أمام المحاكم الوطنية لأي سبب كان فإنه لا يبقى أمامهم إلا اللجوء الى القضاء الدولي والمتمثل بشكله الرئيسي في محكمة العدل الدولية .

ومن أجل تحقيق الهدف والغاية التي أنشئ من أجلها القانون الدولي الإنساني لابد من تطبيق احكامه ووضعها موضع التنفيذ من جانب الأطراف في هذا القانون حتى يستطيع حماية الأشخاص والأعيان (٥١)

١- محكمة العدل الدولية:

إن تمسك الدول بحق السيادة ، وعدم رغبتها في تقدير حماية مصالحها لجهة أخرى جعلها دائماً ترفض للجوء الى مؤسسة دولية للأحتكام لها ولهذا فإن المجتمع الدولي كان يرفض إنشاء محكمة دولية محايدة تتولى حسم المنازعات

٥٠ - د هنر حنفي عمر ، التمثل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ص ٢٠٤

٥١ - د فيصل شطناوي ، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، المحمد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ٢٠٠٩ ص ٢٢٢

الدولية الا بعد ان قررت المادة ١٤ من عهد عصبة الامم انشاء محكمة العدل الدولية الدائمة واستناداً على ذلك عين مجلس العصبة لجنة مؤلفة من اللقهاء لاعداد مشروع في عام ١٩٢٠.

وقد اعدت للجنة المشروع، وعرض على الجمعية العامة للعصبة في ١٣ كانون الاول ١٩٢٠ لمناقشته ، وادخلت عليه بعض التعديلات ،وعرض للتوقيع في ١٦ كانون الاول ١٩٢٠.^(٥٢)

وتنص المادة (١/٣٤) على انه للدول وحدها الحق في ان تكون اطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة. وبذلك فقد قصرت المادة المذكورة الحق في التقاضي للدول فقط .^(٥٣)

بعد اللجوء الى محكمة العدل الدولية طريقاً اختيارياً لاطراف النزاع سواءاً اعضاءاً كانوا في الامم المتحدة ام غيرهم لاذ تخص محكمة العدل الدولية بالنظر في دعوى المسؤولية الدولية اذا تفتت للدول الاطراف على احوالها اليها ووفقاً للقواعد المنظمة لاختصاصها واجراءات التقاضي امامها لو اذا كان هناك اتفاق على ذلك بين الاطراف قبل وقوع النزاع (م ٢/٣٥ من النظام الاساسي للمحكمة)

وتطبيق للمحكمة للفصل في الدعاوى التي تعرض عليها الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة والعادات المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال ومبادئ القانون التي لقرتها الامم المتمدة واحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الدول

^{٥٢} - د سهيل حسين الفتاوي ، المنازعات الدولية ، مطبعة دار القاسمية ، بغداد ١٩٨٥، ص ١٦١

^{٥٣} - المادة ٣٤ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

وحكم محكمة العدل يصدر حائزاً لقوة الشيء المقضي بالنسبة لأطراف النزاع .

وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ماعن القيام بما يفرضه عليه حكم محكمة التحكيم الدولية كان للطرف الآخر اللجوء الى مجلس الامن حيث يكون للمجلس الحق في ان يقدم توصياته باتخاذ مايلزم من تدابير لتنفيذ الحكم.

٢- المحكمة الجنائية الدولية

تمثل المحكمة الجنائية الدولية منذ ظهورها على الساحة الدولية في صيف عام ١٩٩٨ الركيزة الاساسية والقوة الدافعة لمختلف التيارات السياسية والقانونية التي باتت تدرك جيداً ان الفراغ الواقع على ساحة العدالة الجنائية الدولية الذي شهدته البشرية عبر تاريخها الطويل.

ويقول السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي انان ((أدركت الامانة العامة منذ حوالي نصف قرن اي منذ وقت انشاء الامم المتحدة مدى الاحتياج لانشاء محكمة من اجل محاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم كجرائم الابادة البشرية .

وكان للعالم يامل في ان تكون للحرب العالمية الاولى هي الحرب التي سوف تنهي جميع الحروب الا انه وبمرور فترة قصيرة من الزمن وجد العالم نفسه متورطاً في نزاع اخر اكبر في ابعاده الا وهو الحرب العالمية الثانية .

ولقد أدت المطالبة بتطبيق العدالة الجنائية منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى الى انشاء خمس لجان تحقيق دولية واربع محاكم دولية خاصة تلك المؤسسات استفادت من دعم الحكومات المدفوعة باهمية للقيم الانسانية .

ومع ذلك فان مباشرة العدالة الجنائية الدولية على اساس محاكم خاصة غير مرضية بالقدر الكافي ولتفادي ثغرات العدالة الخاصة فان القضاء الجنائي

الدولي يقتضي وبوضوح انشاء قاعدة تطبيق دائما من خلال محكمة جنائية
دائمة^(٥٤)

وقد جاء اول اقتراح لانشاء محكمة جنائية دولية دائمة في مشروع اتفاقية
دولية بشأن انشاء هيئة قضائية دولية لمنع او ردع اي مخالفة لاتفاقية جنيف
المؤرخ في ٢٢ اب / اغسطس ١٨٦٤ وقد حددت المادة الاولى بانه ينبغي في
حالة نشوب حرب بين دولتين متعاقدين او اكثر انشاء محكمة دولية يمكن ان
ترفع اليها الشكاوى المتعلقة باي مخالفة للاتفاقية المذكورة .

وجاء في المادة الرابعة ((لاتهم المحكمة سوى بالمخالفات التي تكون
للحكومات المعنية قدرفت اليها شكاوى عنها.

وعلى المحكمة ان تنلي برأيها في كل حالة خاصة بموجب حكم بالادانة
او البراءة واذا اعترف بالادانة فان المحكمة تنطق بالمعقوبة وفقا للقانون الجنائي
الدولي الذي ينبغي ان يكون محل معاهدة تكميلية لهذه الاتفاقية (م-٥)

وقد بينت الدبياجة أهم الاعتبارات التي دعت الى النص على مبدأ التكامل
وانشاء محكمة جنائية دولية دائمة ذات سلطات سيادية تكمل بما لديها من اليات
الفراغ الذي يتركه انهيار النظام القضائي لاي من الدول الاطراف او عدم
اختصاصه في النظر بالجرائم التي حددها للنظام الاساسي^(٥٥)

وفي عام ١٩٩٨ عقد مؤتمر دولي في روما تمخض عن اقرار اتفاقية
روما لانشاء محكمة للجنايات الدولية وقد حضر للمؤتمر ١٦٧ دولة وقعت ١٦٠
دولة على الاتفاقية وعارضتها سبع دول من بينها الولايات واسرائيل وطلبت

^{٥٤} - قاض محمود شريف بسونى ، المحكمة الجنائية الدولية ، دار القضاء ، ٢٠٠٤ ، ص ١١

^{٥٥} - د سهيل حن الفتلاوي ود عبد محمد ربيع ، للقانون الدولي الاتساع ، مصر سابق ، ص ٢٢٢

الولايات المتحدة الأمريكية من جميع دول العالم بعدم تسليم الأمريكيين لهذه المحكمة وهددت بمعاقبها^(٥٦)

وجاء في ديباجة نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٥٧) ان الدول الاطراف في هذا النظام الاساس لا تترك ان ثمة روابط مشتركة توحد جميع الشعوب وان ثقافات الشعوب تشكل معا ثراثا مشتركا واذا يقلقها ان هذا النسيج الرقيق يمكن ان يتمزق في اي وقت واذا تسلم بان هذه الجرائم الخطيرة تهدد السلم والأمن في العالم وقد عقدت العزم على وضع حد لافلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وعلى الاسهام بالتالي في منع هذه الجرائم وكذلك تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وبخاصة ان جميع الدول يجب ان تمتنع عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السياسية الاقليمية او الاستقلال السياسي لأي دولة لوعلى نحو لايتفق ومقاصد الامم المتحدة.

وكذلك اكدت الديباجة على ان المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب هذا النظام الاساسي ستكون مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية وقد نصت المادة الاولى على ان تنشأ بهذا محكمة جنائية دولية (المحكمة) وتكون المحكمة هيئة لها السلطة لممارسة اختصاصها على الاشخاص ازاء اشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي .

وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية خطوة للأمام ، وذلك من اجل انقاذ القانون الجنائي الدولي الا ان موضوع اختصاص هذه المحكمة محدود ، والنظر لها من خلال النصوص التي تحمل في طياتها مواد المحكمة ، حيث تعتبر بداية

٥٦ - د غاد عكاب حصون العبيدي ، مصدر سابق ، ص ١٥

٥٧ - اعتمدت من قبل مؤتمر الامم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين الذي باتشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ وحدد تاريخ التفت في حزيران / يونيو ٢٠٠١ حسب المادة ١٢٦

بمقاضاة انتهاكات القانون الدولي الاتصافي بالرغم من ان سلطات هذه المحكمة
نقل عن السلطات الممنوحة للمحاكم الوطنية. (٥٨)

وقد اقتصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على اشد الجرائم خطورة
موضع اهتمام المجتمع الدولي. (٥٩) جريمة الابادة الجماعية ، والجرائم ضد
الانسانية، وجريمة الحرب ، بالاضافة الى جريمة العدوان.

وللمحكمة شخصية قانونية دولية كما تكون لها الاهلية القانونية اللازمة
لممارسة وظائفها وتحقيق اهدافها (٦٠)

وقد بينت المادة السادسة مايقصد بجريمة الابادة الجماعية ومنها قتل افراد
الجماعة والحاق ضرر جسدي لوعقلي جسيم بافراد الجماعةالخ .

واوردت المادة السابعة مايعتبر من قبيل الجرائم ضد الانسانية ومنها
القتل العمد والابادة والاسترقاق والسجن الحرمان والاعتصاب ..الخ .

وكذلك بينت مايعتبر من جرائم للحرب ومنها القتل العمد والتعذيب
او المعاملة اللاانسانية او الحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها
دون ان تكون هناك ضرورات عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وكذلك
الانتهاكات الخطيرة الاخرى للقوانين والاعراف المارية في المنازعات الدولية
للمسلحة (٦١)

وهذه الانتهاكات سبق وان تطرقنا اليها فيما يتطرق بالاقعمال الامريكية
انشاء غزو واحتلال العراق .

٥٨ - د نيلف حفيد الطيمات ، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية ، دور الثقافة للتشريع والتوزيع،

عنان ٢٠٠٧ ص ١٨٧

٥٩ - راجع المادة (٥) من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

٦٠ - راجع المادة (٢) من نظام روما الاساسي

٦١ - راجع المادة (٨) من نظام روما الاساسي

وحددت المادة ١٧ المسائل المتعلقة بالمقبولية وتتحقق المحكمة من ان لها اختصاصها للنظر في الدعوى المعروضة عليها وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبث في مقبولية للدعوى وفقا للمادة (١٧)

ويجوز ان يطعن في مقبولية الدعوى استنادا الى الاسباب المشار اليها في المادة ١٧ اوان ينفع بعدم اختصاص المحكمة كل من :

أ- المتهم او الشخص الذي يكون قد صدر بحقه امر بالبقاء القبض

ب- الدول التي لها اختصاص للنظر في الدعوى لكونها تحقق او تبأشر في المقاضاة

ج - الدول التي يطلب قبولها بالاختصاص عملا بالمادة (١٢)^(١٦)

وفي الباب الثالث تطرق النظام الى المبادئ العامة للقانون الجنائي ومنها لا جريمة الا بنص ولا يجوز التوسع في القياس ويفسر تعريف الجريمة لصالح الشخص محل التحقيق (م ٢)

وكذلك لا عقوبة الا بنص ولا يعاقب اي شخص أدانته المحكمة إلا وفقا لهذا النظام الاساس(م٣) ولايسأل الشخص جنائيا بموجب هذا النظام الاساسي عن سلوك سابق لبدء نفاذ هذا النظام (عدم رجعية الاثرعلى الاشخاص) (م٢٤)

ويكون اختصاص المحكمة على الاشخاص للطبيين عملا بهذا النظام الاساس وان الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضه للعقاب وفقا لهذا النظام الاساسي (مبدأ للمسؤولية الجنائية الفردية (م ٢٥)

^{١٦} - راجع المادة (١٩) من نظم روما الاساسي

وان المحكمة لا يكون لها اختصاص على الأشخاص الذين نقل اعمارهم
عن ١٨ عاما وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة لهم (م٢٦)

وان المحكمة لاتعتمد بالصفة الرسمية للأشخاص الذين ينسب لهم ارتكاب
جرائم وان صفة الشخص الرسمية سواء كان رئيس دولة او عضو حكومة
اوبرلمان لاتعفيه بأي حال من الاحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام
الاساسي،(م٢٧).

وكذلك حددت المادة ٢٨ مسؤولية القادة للمسكريين والروساء الاخرين
عن الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الذين يكونون تحت امرتهم.

وان الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة لاتسقط بالتقادم ايا كانت
احكامه(م٢٩).

وكذلك حدد النظام الاساسي في المادة ٣١ الاسباب التي تمنع من قيام
المسؤولية الجنائية .

وقد حدد الباب الرابع من النظام الاساسي آليه تكوين المحكمة وادارتها .
وقد ورد في المادة ٧٥ آليه جبر اضرار المجنى عليهم فقد نص على ان
تضع المحكمة مبادئ فيما يتعلق بجبر الاضرار التي تلحق بالمجنى عليهم اوفيا
يخصهم بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار وعلى هذا الاساس
يجوز للمحكمة ان تحدد في حكمها عند الطلب او بمبادرة منها في الظروف
الاستثنائية نطاق ومدى اي ضرر او خسارة او اذى يلحق بالمجنى عليهم او فيما
يخصهم وان تبين المبادئ التي تصرفت على اسمها.

وللمحكمة ان تصدر امرا مباشرا ضد شخص مدان تحدد فيه اشكالات
ملامة من اشكال جبر اضرار المجنى عليهم والمحكمة ان تأمر حيثما كان

مناسبا بتنفيذ قرار الجبر عن طريق الصندوق الاستئماني المنصوص عليه في المادة ٧٩.

ومتى ماتحقق للمحكمة ارتكاب اي شخص لجريمة من الجرائم المنصوص في هذا النظام فان على المحكمة ان تصدر العقوبات التي حددها الباب السابع وهي

أ - السجن لعدد من السنوات لفترة قصاها ٣٠ سنة

ب - المحن المؤبد حيثما تكون هذه العقوبة مبرره بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة للشخص المدان .

وكذلك للمحكمة بالاضافة الى عقوبة السجن يجوز للمحكمة ان تحكم بفرض غرامة بموجب المعايير المنصوص عليها في القواعد الاجرائية وقواعد الاثبات وكذلك مصادرة العقائدات والممتلكات والاصول المتأتية بصورة مباشرة او غير مباشرة من تلك الجريمة دون المماس بحقوق الاطراف الثالثة الحسنة للذية (١٢)

وتراعي المحكمة عن تقرير العقوبة عوامل مثل خطورة الجريمة والظروف الخاصة للشخص المدان وليس في النظام الاساس للمحكمة الجنائية الدولية ما يمنع الدولة من توقيع العقوبات المنصوص عليها في قوانينها الوطنية او يحول دون تطبيق قوانين الدول التي لاتنص على العقوبات المحددة في الباب السابع من هذا النظام .

وينفذ حكم السجن في دولة تعينها المحكمة من قائمة الدول التي تكون قد ابدت للمحكمة استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم (المادة ١٠٣) .

١٥ - المادة (٧٧) من نظم روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

وتقوم الدول الاطراف بتنفيذ تدابير التفرغ والمصادرة لتسي تآمريها
للمحكمة بموجب الباب السابع وذلك دون مساس بحقوق الاطراف الثالثة الحصنة
النية ووفقا لاجراءات قانونها الوطني (المادة ١٠٩).

ومجرم الحرب هو الشخص المدني او العسكري الذي ينتهك قواعد الحرب
والذي ينتهك قواعد القانون الدولي الانساني.

وتلتزم الدولة بان تمنع قواتها المسلحة من مخالفة القانون الدولي الانساني
ولايعفيها من المسؤولية القانونية بان القادة العسكريين يجهلون هذه للقواعد فعلى
الدولة ان تبلغ قادتها العسكريين بعدم مخالفة القانون الدولي الانساني وعلى للقادة
ابلاغ ذلك الى الاشخاص الذين يعملون تحت امرتهم .

والمشكلة في القانون الدولي هي انه لايمكن محاسبة الدولة من الناحية
الجنائية عند مخالفتها قواعد القانون الدولي الانساني لانها تتمتع بشخصية معنوية
مستقلة وكل مايتخذ ضد الدولة هو التعويض العيني او النقدي الذي تدفعه للجهات
المتضررة .

وان من يمكن محاكمته جنائيا عن جرائم الحرب هو الانسان الطبيعي
فحسب ويكون مسؤولا بصفته الفردية ويحاسب جنائيا. (١١)

٤٤ - د سهيل حسين الفاتلاوي ، القانون الدولي الانساني ، مصدر سابق ، ص ٣١٥

الخاتمة

من خلال دراستنا السابقة حول المسؤولية القانونية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق لاحظنا ان مقدار الانتهاكات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية سواء عند ممارستها لسلطانها كدولة محتلة او ما قامت به القوات الأمريكية بأعتبارها قوات محتلة.

ونخلص مما تقدم الى مجموعة من النتائج وهي:-

النتائج:-

أولاً : ان حالة الحرب والاحتلال غير مشروعة في القانون الدولي العام وقد نص على ذلك ميثاق الامم المتحدة في البند ٢ / ٤ .

ثانياً : على الدول ان تلجأ الى حل خلافاتها بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى استخدام القوة او التهديد بأستخدامها.

ثالثاً : ان الاحتلال غير مشروع قانوناً وانه حالة واقعية مؤقتة ترتب أثاراً والتزامات قانونية يجب على دولة الاحتلال للقيام بها لادارة البلد الواقع تحت الاحتلال والحفاظ على امنه وسلامته.

رابعاً : لما كان الاحتلال حالة غير مشروعة ومؤقتة فإنه يجب عدم التوسع في تفسير صلاحيات الدولة للمحتلة وانه يجب ممارستها في اضيق للحالات وعند الضرورة.

خامساً : ان احتلال إقليم الدولة أو جزء من ذلك الاقليم لا يؤدي الى زوال سيادة تلك الدولة وتبقى تتمتع بتلك السيادة وأن كانت قد تعطلت عن ممارسة سلطاتها السيادية.

سادساً : إن القانون قد حرم استخدام الاسلحة التي تسبب ضرراً شاملاً كالاسلحة الكيميائية والبيولوجية وحرم استهداف الاماكن المدنية والمدنيين.

سابعاً : ان مدى مشروعية الاعمال التي تقوم بها الدولة المحتلة تقاس بالنظر الى مخالفتها لأحكام القانون الدولي للحرب.

ثامناً : ان النصوص التي تعالج حالة الاحتلال لاتغطي كافة الجوانب التي تترتب على قيام حالة الاحتلال.

تاسعاً : ان مجلس الأمن لا يمارس دوره في حماية الامن والعلم الدولي بشكل صحيح بل انه خاضع دائماً لأرادة الدول العظمى .

النتائج

ولاً: على مجلس الامن اصدار قرار ملزم يدين الاحتلال الامريكي للعراق ويلزم الولايات المتحدة الامريكية بالمسؤولية للقانونية الدولية والزامها بسحب جميع قواتها من العراق ودفع تعويضات عن الاضرار التي لحقت به نتيجة الاحتلال وإذا لزم الامر فرض جزاءات دولية على الولايات المتحدة الامريكية في حالة عدم امتثالها للقرار مثلما حصل مع العراق عند احتلاله للكويت.

ثانياً: على الحكومة العراقية للقائمة تحريك دعوى المسؤولية الدولية امام محكمة العدل الدولية عن الاعمال غير المشروعة والتي ارتكبتها الولايات المتحدة الامريكية عند الغزو والاحتلال وسببت ضرراً للدولة العراقية وللمواطنين العراقيين.

ثالثاً: على الحكومة العراقية للقائمة تحريك الشكوى الجزائية امام محكمة الجنايات الدولية عن جريمة العدوان والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت أثناء الغزو والاحتلال الامريكي للعراق.

رابعاً: على الحكومة العراقية للقائمة تحريك الشكوى الجزائية امام المحكمة الجنائية الدولية ضد القادة الامريكيين ابتداء من الرئيس الامريكي بوش وبقية القادة الامريكان باعتبارهم مسؤولين عن الاعمال التي ارتكبت من قبل القوات الامريكية التي تعمل تحت امرتهم والتي تشكل جرائم حرب.

خامساً: على الادعاء العام العراقي تحريك الدعاوى ضد القوات الامريكية والمتعاقدين معها عن الجرائم التي ارتكبت وعلى القضاء العراقي عدم الاخذ بالامر الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة بخصوص منع المحاكم من سماع الدعاوى ضد قوات الاحتلال لان ذلك يتعارض مع الاختصاص الاقليمي للقضاء العراقي الولد في المادة السادسة من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

سلباً: مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بجبر الاضرار التي سببتها للعراق كحكومة وشعب والزامها بالتعويض عن انتهاك السيادة العراقية وتدمير البنية التحتية وتلويث البيئة ونهب الموارد الطبيعية للبلد وتدمير ونهب التراث الثقافي للعراق.

سابعاً: مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض الاضرار التي اصابته المواطنين العراقيين من جراء استخدام الاسلحة المحرمة دولياً وعن جرائم القتل والاغتصاب والاعتقال والتعذيب.

ثامناً: مراجعة كافة القرارات التي اصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق والغاء القرارات التي لا تتلائم مع الميثاق الدولية ومع متطلبات المجتمع العراقي.

تاسعاً: ضرورة مراجعة كافة الهيئات والتنظيمات التي شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة والنظر في مدى فاعليتها والغاء ما يجب الغاؤه.

عاشراً: العمل على الغاء الاتفاقية الامنية المعقودة بين الولايات المتحدة باعتبارها دولة احتلال والحكومة العراقية والتي تمثل الدولة الواقعة تحت الاحتلال لانها فاقدة لسندها القانوني كونها كانت نتيجة الاكراه الذي مارسته سلطات الاحتلال ولانها تعد بمثابة وصاية قنوية طويلة الامد على العراق.

احد عشر: على الحكومة العراقية تحريك الدعوى امام المحاكم الدولية ضد الشركات الامنية العاملة مع الاحتلال عن الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب العراقي.

ثاني عشر: إحالة كل من ساهم باحتلال العراق من العراقيين الى المحاكم الوطنية باعتبارهم ساهموا بارتكاب جرائم ماسة بأمن الدولة من خلال مساهمتهم بارتكاب جريمة العدوان والاحتلال.

ثالث عشر: على ذوي الضحايا والاشخاص الذين تعرضوا لأعمال التعذيب والاعتقال تحريك الدعوى امام المحاكم الوطنية للمطالبة بمحاكمة القوات الامريكية

المراجع

أولاً : المواثيق الدولية

- ١ _ اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- ٢ _ اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩
- ٣ _ اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩
- ٤ _ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ١٩٨٠
- ٥ _ اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩
- ٦ _ اتفاقية لاهاي بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في الحرب البرية في ١٨ أكتوبر ١٩٠٧
- ٧ _ اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لاهاي ١٤ مايو / أيار ١٩٥٤
- ٨ _ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة ١٩٨٧
- ٩ _ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- ١٠ _ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- ١١ _ اعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة
- ١٢ _ اعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب أو أي ضرب من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية
- ١٣ _ اعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

- ١٤ _ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨
- ١٥ _ البروتكول الاختياري الملحق بالمعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من قبل الافراد ١٩٧٦
- ١٦ _ البروتكول الاضافي الاول الى اتفاقيات جنيف في ١٢ ب / ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة
- ١٧ _ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦
- ١٨ _ القواعد النموذجية لدنيا لمعاملة السجناء ١٩٥٧
- ١٩ _ المبادئ الاساسية لمعاملة السجناء ١٩٩٠
- ٢٠ _ المبادئ الاساسية بشأن استقلال السلطة القضائية والمعتمدة من قبل مؤتمر الامم المتحدة السابع في ٢٦/ب/اغسطس/ ١٩٨٥
- ٢١ _ إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- ٢٢ _ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن
- ٢٣ _ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ٩٨٨
- ٢٤ _ ميثاق الامم المتحدة الصادر في مدينة سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران ١٩٤٥
- ٢٥ _ القانون الاساسي لمحكمة العدل الدولية
- ٢٦ _ قرارات محكمة العدل الدولية ، الحكم الصادر في ٢٤ ايار / مايو ١٩٨٠
- ٢٧ _ مشروع لجنة للقانون الدولي
- ٢٨ _ نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ تموز / يوليه ١٩٩٨
- ثانياً / للكتب
- ١ _ د ابراهيم سيد احمد، التعويض في القانون الدولي ، (دراسة مقارنة)، دار للكتاب للقانوني ، الاسكندرية، ٢٠١٠،

- ٢ _ د ابراهيم محمدالعناني ،النظام الدولي في مواجهة الازمات والكوراث ، دارالنهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ٢٠٠٧ ،
- ٣ _ د احمد ابو الوفا ، اخلاقيات الحرب في السيرة النبوية ،دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٩،
- ٤ _ د احمد ابو الوفا ، للنظرية العامة للقانون الدولي الاتصالي ، دار النهضة العربية ، للطبعة الاولى ، القاهرة، ٢٠٠٦ ،
- ٥ _ د احمد ابو الوفا ، نضرية الضمان او المسؤولية الدولية في الشريعة الاسلامية ، دار للنهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٩،
- ٦ _ د احمد طه خلف الله سقوط العرب في الحرب على العراق ،دار الكتاب العربي ،دمشق-للقاهرة، ٢٠٠٤،
- ٧ _ المحامي اسماعيل العمري ، الحق ونضرية التعسف في استعمال الحق في الشريعة والقانون، الطبعة الاولى، مطبعة الزهراء الحديثة ، الموصل ، ١٩٨٤ ،
- ٨ _ د السيد مصطفى أحمد أبو الخير : محاكمة إسرائيل وفادتها في القانون الدولي
- ٩ _ د السيد مصطفى احمد ابو الخير ، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي ، الطبعة الاولى، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥
- ١٠ _ د الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان ، منشأة المعارف بالاسكندرية، ٢٠٠٤ ،
- ١١ _ اليز فريز تريپ ،لننجاه من العراق، شهادات جنود ،الدر العربية للعلوم ناشرون، ترجمة ميشال دقوبيروت ٢٠٠٩،
- ١٢ _ ايان دوغلاس ،الولايات المتحدة في العراق جريمة ابادة جماعية،مركز دراسات للوحدة العربية ببيروت ٢٠٠٨
- ١٣ _ باسيل يوسف بك ،استراتيجية للتنمير ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٦ ،الفصل الثامن
- ١٤ _ بيترو.غالبريت ، نهاية العراق ، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، ترجمة اياد احمد ، ٢٠٠٦

- ١٥ _ جابر إبراهيم الراوي ، المسؤولية الدولية عن اضرار تلوث البيئة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣
- ١٦ _ جبار صابر طه ، لقائمة المسؤولية المدنية عن العمل غير المشروع على عنصر الضرر، كلية لقانون والسياسة جامعة بغداد ١٩٧٩
- ١٧ _ د جمال محمود الكردي ، المحكم المختصة والقانون الواجب تطبيقه بشأن دعوى المسؤولية والتعويض عن مضر تلوث البيئبالعابر للحدود، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣
- ١٨ _ د جورج ماكغفرن ود وليم بولك، الخروج من العراق، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ٢٠٠٦،
- ١٩ _ جوناثان ستيل ، الهزيمة ، لماذا خسرو العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة بسام شبحا، بيروت ، ٢٠٠٩
- ٢٠ _ جيمس بول وميلين ناهوري ، الحرب والاحتلال في العراق(تقرير للمنظمات غير الحكومية) بترجمة مجد الشرع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧،
- ٢١ _ د حازم محمد عتلم ، اصول القانون الدولي العام ، اشخاص لقانون الدولي بدار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١
- ٢٢ _ د حازم محمد عتلم ، قانون النزاعات المسلحة الدولية ، التدخل _ النطاق الزماني، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٨،
- ٢٣ _ د حسام احمد محمد هندلوي ، التدخل الدولي الانساني بدار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٦ _ ١٩٩٧،
- ٢٤ _ د حسام كامل الاهواني ، الحق في احرام الحياة الخاصة (الحق في الخصوصية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة
- ٢٥ _ د حسين حنفي عمر ، للتدخل في شؤون الدول بتربعة حماية حقوق الانسان ، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤
- ٢٦ _ د حسين حنفي عمر، حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والابادة والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦،

- ٢٧ _ خالد عكاب حصون العبيدي ، مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧،
- ٢٨ _ المحامي خليل النديمي ، صدام حسين من الزنزانية الامريكية، هذا ماحدث، شركة المنير للطباعة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٩ ،
- ٢٩ _ رائد الحامد ، المرتزقة في العراق ميليشيات وفرق موت ضمن كتاب الاحتلال الامريكي للعراق
- ٣٠ _ د رجب عبد المنعم متولي ، الحماية الدولية للمقاتلين اثناء النزاعات الدولية المسلحة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥/٢٠٠٦
- ٣١ _ زياد عبداللطيف القرشي، الاحتلال في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧
- ٣٢ _ ستيف ن. سايمون، الاحتلال الامريكي للعراق المشهد الاخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦،
- ٣٣ _ د سعاد جبر سعيد ، انتهاكات حقوق الانسان وسايكولوجية الابتزاز السياسي، عالم الكتب الحديث ، عمان، ٢٠٠٨
- ٣٤ _ سعد ابراهيم الاعظمي ، جرائم التجسس في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، ١٩٨٠
- ٣٥ _ سمير عبدالعزيز المزغي ، النزاعات المسلحة في القانون الدولي وطبيعة الحرب اللبنانية ، رسالة ماجستير بكلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، ١٩٧٨
- ٣٦ _ د سمير محمد فاضل ، المسؤولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم، حقوق القاهرة، ١٩٧٩
- ٣٧ _ د سهيل حسين الفتلاوي ، المنازعات الدولية ، مطبعة دار القادسية ، بغداد، ١٩٨٥
- ٣٨ _ د سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة القانون الدولي العام ، حقوق الانسان ، الجزء الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩
- ٣٩ _ د سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة القانون الدولي العام ، التنظيم الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الرابع، عمان ٢٠٠٩،

- ٤٠ _ د سهيل حسين الفتلاوي ،ود عماد محمد ربيع ،لقانون الدولي الاتسماني ،
دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٩
- ٤١ _ د سهيل حسين الفتلاوي و د غالب عواد حوامده ،موسوعة لقانون الدولي
العام ، الجزء الاول ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
عمان ،٢٠٠٩ ،
- ٤٢ _ د سهيل حسين الفتلاوي و د غالب عواد حوامده ،موسوعة لقانون الدولي
العام ، الجزء اثنائي ، حقوق الدول وواجباتها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
عمان ،٢٠٠٩ ،
- ٤٣ _ د صالح محمد محمود بدر الدين ، المسؤولية الموضوعية في القانون
الدولي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤
- ٤٤ _ د صلاح الدين عامر، مقدمة في القانون الدولي العام ، مصدر ، دار
النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩ ،
- ٤٥ _ د طارق عزت رخا ، لقانون الدولي العام في السلم والحرب ، دار
النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٦ ،
- ٤٦ _ طالب نور الشرع ، معايير العدالة الدولية في قانون اصول المحاكمات
الجزائية العراقي، موسوعة القوانين العراقية، بغداد ، ٢٠٠٨
- ٤٧ _ د عبد العزيز محمد سرحان ، الغزو الامريكي الصهيوني الامبريالي
للعراق ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٤ ،
- ٤٨ _ د عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، الجزء الاول
، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧
- ٤٩ _ د عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، شركة العبيكان للأبحاث
والتطوير، الرياض، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧
- ٥٠ _ د عبد العزيز محمد سرحان ، مصير الامم المتحدة بعد حرب الخليج ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢
- ٥١ _ د عبد الكريم العلوجي العراقي لكتوبة الديمقراطية والحريه الامريكية،
دار لكتاب العربي ، دمشق-للقاهرة ، ٢٠٠٩

- ٥٢ _ د عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، الكتاب الاول ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاصدار الرابع، عمان ، ٢٠٠٩ ،
- ٥٣ _ د عبدالله الأشعل ، النظرية العامة للألتزام في القانون الدولي ، دراسة مقارنة، دار الكتاب القانوني ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ،
- ٥٤ _ د عبدالله الأشعل ، النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ،
- ٥٥ _ د عبدالله الأشعل ، مأساة العراق البدائية والنهاية ، مؤسسة للطبجي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ،
- ٥٦ _ د عدنان عبدالعزيز مهدي الدوري ، سلطة مجلس الامن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ،
- ٥٧ _ د عصام العطية ، القانون الدولي العام ، المكتبة القانونية ، الطبعة السابعة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ،
- ٥٨ _ د علي ابراهيم ، القانون الدولي العام ، الجزء الاول، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٧ ،
- ٥٩ _ علي حسين الربيعي ، تحديثات بناء الدولة العراقية، منشور في كتاب الاحتلال الامريكي للعراق ،
- ٦٠ _ د علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالاسكندرية
- ٦١ _ د علي عبدالقادر القهوجي ، القانون الدولي الجنائي (اهم الجرائم الدولية) منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت، ٢٠٠١ ،
- ٦٢ _ د فلتة عبدالعال احمد ، العقوبات الدولية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠ ،
- ٦٣ _ فاضل الربيعي ، مبادئ الاشتراق ، الغزو الامريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧ ،
- ٦٤ _ فيدا نجيب حمد ، المحكمة الجنائية الدولية ، نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي ، بيروت، ٢٠٠٦ ،

- ٦٥ _ د فيصل شطناوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي الاتصافي، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الثانية ، ٢٠٠١
- ٦٦ _ فيليب فلاندران ، كيف نهب العراق حضارة وتاريخاً ، عويدات للنشر والطباعة، بيروت ، ٢٠٠٥،
- ٦٧ _ مايكل غوردين والحرنال برنارد ترلينور ، كوبرا ، التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مديولي، ترجمة امين الايوبي
- ٦٨ _ مجدي كامل ، بلاك ووتر جيوش الظلام مدار الكتاب العربي بمشوق _ القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨
- ٦٩ _ مجموعة من الباحثين ، حال الامة العربية(٢٠٠٦-٢٠٠٧) ازمات الداخل وتحديات الخارج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧ ،
- ٧٠ _ محمد العرب ، ما لم يذكره بريمر في كتابه ، مكتبة مديولي ، ٢٠٠٧
- ٧١ _ محمد بوبوش ، الموقف الامريكي من القانون الدولي منشور في كتاب الاحتلال الامريكي للعراق ، المشهد الاخير ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت
- ٧٢ _ محمد حسنين هيكل ، الاميرالطورية الامريكية والاغارة على العراق،دار الشروق،
- ٧٣ _ د محمد سامي عبدالحميد و د محمد السعيد الدقاق و د ابراهيم احمد خليفة ، لقانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣
- ٧٤ _ د محمد سامي عبدالحميد و د مصطفى سلامة حسين ، دروس في القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ،
- ٧٥ _ د محمد شوقي عبدالعال ، الدولة الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والسياسة ، جامعة القاهرة، ١٩٩١
- ٧٦ _ د محمد طلعت الغنيمي ود محمد المد الدقاق ، القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩١
- ٧٧ _ د محمد منصور الصلوي ، احكام لقانون الدولي ،دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية

- ٧٨ _ د محمد نصر رفاعي ، الضرر كأساس للمسئولية المدنية في المجتمع المعاصر
- ٧٩ _ د محمد نور فرحات، تاريخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ٨٠ _ د محمد وهيب السيد، أزمة احتلال العراق للكويت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٥، ص ٤١٦
- ٨١ _ د محمود حجازي محمود ، العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧ ،
- ٨٢ _ محمود شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية، دار الشروق ، ٢٠٠٤
- ٨٣ _ د محمود صالح العادلي ، الجريمة الدولية (دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية
- ٨٤ _ مصطفى احمد فؤاد ، دراسات في القانون الدولي العام ، منشآت المعارف بالاسكندرية، ٢٠٠٧،
- ٨٥ _ د مصطفى سلامة حسين ، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧،
- ٨٦ _ مصطفى علي العبيدي ، صفحات احتلال العراق ، لدار العربية للعلوم ناشرون ، القاهرة، ٢٠٠٨
- ٨٧ _ د معتز فيصل العباسي، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل (دراسة حالة للعراق) ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨
- ٨٨ _ د موسى القنسي النويك، الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وقواعد لقانون الدولي العام منشآت المعارف بالاسكندرية، ٢٠٠٤،
- ٨٩ _ د نايف حامد الطيمات ، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٨٧ .
- ٩٠ _ القاضي نبيل عبدالرحمن حيلاوي، قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الادارة والقانون والقضاء، المكتبة القانونية ، بغداد
- ٩١ _ نزيه نعيم شلالا ، الارهاب الدولي والعدالة الجنائية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، الطبعة الاولى

- ٩٢ _ د نعمان النعيمي ود جعفر ضياء جعفر ، الاعتراف الاخير حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،
- ٩٣ _ هانز كريستوف فون سيونيك ، تشريح العراق عقوبات للتنمير للشامل التي سبقت الغزو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ترجمة حسن حسن وعمر ايوب ،
- ٩٤ _ هيثم غالب الناهي ، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، منشور في كتاب العراق تحت الاحتلال
- ٩٥ _ وائل ابو بندق ، موسوعة القانون الدولي للحرب ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية
- ٩٦ _ وائل انور بندق ، موسوعة القانون الدولي للحرب ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ،
- ٩٧ _ القاضي وائل عبداللطيف الفضل ، نساتير الدولة العراقية (١٨٧٦_٢٠٠٥) دار الشؤون القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ،
- ٩٨ _ وليامسون موراي روبرت هـ مكايلاز جونسون ، حرب العراق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،
- ٩٩ _ د يحيى الجمل ، حصاد القرن العشرين في علم القانون ، دار الشروق ، ٢٠٠٦ ،

تقياً : : تنويرات والبحوث

- ١ _ الوقائع العراقية بالعدد (٢٩٧٨) في ١٨ حزيران ٢٠٠٣
- ٢ _ الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠ في ١٨ ايلول ٢٠٠٣
- ٣ _ الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٨١) مارس ٢٠٠٤
- ٤ _ الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٨٤) حزيران ٢٠٠٤
- ٥ _ الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٧٧) حزيران ٢٠٠٣
- ٦ _ الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٧٨) حزيران ٢٠٠٣
- ٧ _ الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٧٩) حزيران ٢٠٠٣
- ٨ _ الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٨٠) حزيران ٢٠٠٣

- ٩ _ المجلة الدولية للصليب الاحمر، مختارات من اعداد ٢٠٠٣
- ١٠ _ د احمد الرشيدى ، العراق والشرعية الدولية، قرارات دلائل وسياق القرار ١٤٤١ مجلة للساسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٥١) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٣ ، مجلد ٣٨
- ١١ _ للمحاميه بشرى محمد زكى ، قانون الحرب والقانون الدولي الانساني ، مقال منشور في مجلة الطريق ، العدد الثامن ، تشرين الاول ٢٠٠٨
- ١٢ _ دجفر ضياء جعفر ود نعمان سعدالدين النعيمي ، اسلحة الدمار الشامل الاتهامات والحقائق،مقال في مجلة المستقبل العربي، ٣٠٦ للشهر الثامن ، ٢٠٠٤ ، اصدر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- ١٣ _ عبدالله تركماني ، انتهاك حقوق الطفل العراقي في ضل الاحتلال، شبكة المعلومات السورية الاجتماعية www.ssnp.info
- ١٤ _ مؤسسة (REDREES) ورقة مناقشة حول التعويض عن التعذيب في العراق في سياق العدالة الانتقالية ، يناير ٢٠٠٤
- ١٥ _ هيفاء زنكنه ، لامستقبل للتعليم في العراق ما لم يرحل العزاق، مقال منشور في صحيفة القدس العربي في ٢٩/١/٢٠٠٧ ،
رابعاً : القواتين والاولمر
- ١ _ لنستور العراقي لعام ١٩٧٠
- ٢ _ قانون ادارة الدولة لعام ٢٠٠٥
- ٣ _ قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩
- ٤ _ قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي
- ٥ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤٨) تفويض انشاء محكمة عراقية خاصة
- ٦ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٩) الاستمثار الاجنبي
- ٧ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٧) الاسنراتيجية الضريبية
- ٨ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٥) اعادة تشكيل مجلس القضاء
- ٩ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣١) تعديل قانون العقوبات واصول المحاكمات الجزائية

١٠ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١٧) وضع الائتلاف والمقاولون

الاجانب

١١ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩) ادارة للممتلكات العراقية واستخدامها

١٢ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤) ادارة ممتلكات واموال حزب البعث
العراقي

١٣ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢) حل الكيانات العراقية

١٤ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١) تطهير المجتمع العراقي من حزب
البعث

١٥ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة

١٦ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٤ قانون المصارف

١٧ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢٤) في ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٣ انشاء وزارة
العلوم والتكنولوجيا

١٨ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم(٤٤) في ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٣ انشاء
وزارة البيئة

١٩ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦٠) في ٢١ / ٣ / ٢٠٠٤ انشاء وزارة
حقوق الانسان

٢٠ _ امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٠) في ١١ / ١ / ٢٠٠٤ انشاء وزارة
الهجرة والمهاجرين

٢١ _ مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣) الاجراءات الجزائية

٢٢ _ نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١)

٢٣ _ اللائحة التتظيمية رقم ٨ الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة

٢٤ _ اللائحة التتظيمية رقم ١٢ الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة

٢٥ _ مذكرة رقم ١٢ الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة

٢٦ _ مذكرة رقم ١٢ الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة

٢١ _ إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

- ٢٢ _ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن
- ٢٣ _ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ٩٨٨
- ٢٤ _ ميثاق الأمم المتحدة الصادر في مدينة سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران ١٩٤٥
- ٢٥ _ القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية
- ٢٦ _ قرارات محكمة العدل الدولية ، الحكم الصادر في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٠
- ٢٧ _ مشروع لجنة القانون الدولي
- ٢٨ _ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ تموز / يوليه ١٩٩٨

٦٤ - القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصلين

في طهران (تدابير مؤقتة)

الأمر الصادر في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩

والقنصلين كامل الحماية والامتيازات والحصانات التي تحق لهم في ظل المعاملات النافذة بين الدولتين وفي ظل القانون الدولي العام . بما في ذلك الحصانة من أي أشكال الولاية القضائية الجنائية وسرية مقادير إقليم إيران وتسجيلاتها :

بإزاء - على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة جمهورية إيران الإسلامية ألا تتخذا أي إجراء ولأن تكفلاً عدم إيفاء أي إجراء يمكن أن يزيد التوتر بين البلدين سوءاً أو يصير النزاع القائم بين البلدين أصعب حلاً .



وقد تشكلت المحكمة لفرض هذا الأمر على النحو التالي :
الرئيس سهر هجري ولدنوك ، ونائب الرئيس الياس ، والقضاة فورستر ، وغرو ، ولاخس ، وهوروف ، وتاجينرا سينغ ، وريو ، وسوسلر ، وطريزي ، وأيدا ، وأجر ، والقرمان ، وسيتي - كامارا ، وماكتر .

أضردت المحكمة بالإجماع أمراً بشهر بتدابير مؤقتة مؤديها ، وبما تتخذ المحكمة قراراً نيابياً في القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصلين ، ما يلي :

ألف - ١ - على حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تكفل في الحال إعادة مبنى سفارة الولايات المتحدة وسفر السفير والمكاتب القنصلية إلى حوزة سلطات الولايات المتحدة وبمقتضى إضرافها الخاص ، وعليها أن تضمن حرمتها والحماية الفعالة لها وفقاً لما تنص عليه المعاهدات النافذة بين الدولتين ، والقانون الدولي العام ؛

باء - ٢ - على حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تكفل فوراً بدون أي استثناء إطلاق سراح جميع رعايا الولايات المتحدة المحتجزين أو كانوا محتجزين في سفارة الولايات المتحدة لوفي وزارة الخارجية في طهران ، أو أخذوا رهائن في أماكن أخرى ، وأن توفر هؤلاء الأشخاص الحماية الكاملة وفقاً لأحكام المعاهدات النافذة بين الدولتين وللقانون الدولي العام ؛

٣ - على حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن توفر ، من تلك اللحظة ، لكافة موظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين

٦٥ - القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصلين في طهران

الحكم الصادر في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٠

تقررهما المحكمة ، ما لم يتفق الطرفان على ذلك : (يرد النص الكامل لمنطوق الحكم في المرفق أوفاء) .

واقضت هذه القرارات بأغلبية كبيرة على النحو التالي :
(١) و (٢) بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل صوتين : (٣) و (٤) بالإجماع : (٥) بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل ٣ : (٦) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوت واحد (الأصوات مسجلة بالأسم في المرفق) .



ألقى القاضي لاخس بالحكم رأياً مستقيلاً ، وقد صوت ضد الفقرة ٥ من المنطوق . وألقى القاضي هوروف بأراءه

قررت المحكمة في حكمها في القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصلين في طهران (١) أن إيران قد أخفّت ولا زالت تحلّ بالتزاماتها تجاه الولايات المتحدة : (٢) وأن هذا الإخلال تقترب عليه مسؤولية إيران : (٣) وأن على حكومة إيران أن تطلق فوراً سراح رعايا الولايات المتحدة الذين أخذوا رهائن وأن تضع مبنى السفارة بيد الدولة القائمة بالحماية : (٤) وأنه لا يجوز إبقاء أي واحد من موظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين أو القنصلين في إيهان وتعرضه لأي شكل من أشكال الإجراءات القضائية أو للاشتراك فيها على اعتبار أنه شاهد : (٥) وأن إيران ملزمة بالتصريح عن الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة : (٦) وأن شكل هذا التصريح ومقداره

الممارسة . وقد صوت ضد الفقرات ١ و ٢ و ٥ و ٦ . كما أُلحق آراءه المعارضة القاضي طرزي الذي صوت ضد الفقرات ١ و ٢ و ٥ .

إجراءات الدعوى أمام المحكمة

(الفقرات ١٠ - ١٠)

أشارت المحكمة في حكمها إلى أن الولايات المتحدة رفضت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ دعوى على إيران في قضية نسب بها الوضع في سفارتها في طهران وتفضيلاتها في تبريز وشيراز ، وإلقاء القبض على موظفيها الدبلوماسيين والفنصليين في طهران واثنين آخرين من عابا الولايات المتحدة وأخذهم رهائن . وكانت الولايات المتحدة في الوقت نفسه قد طلبت الإشارة بتدابير مؤقتة ، فأشارت المحكمة ، في أمر التقذ بالإجماع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، رتباً تتعلق بحكمها النهائي ، بأن تماد السفارة في المال وأن يطلق سراح الرهائن (انظر البلاغ الصحفي رقم ١/٨٠) .

وتواصلت الإجراءات وفقاً للنظام الأساسي والنظام الداخلي للمحكمة . وأيدعت الولايات المتحدة مذكرة تفسيرية ، وعقدت للمحكمة في ١٨ و ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ جلسات عامة طلبت الولايات المتحدة في نهايتها ، في دفعوها النهائية . من المحكمة أن تقضي وأن تعلن ، في جملة أمور ، أن الحكومة الإيرانية قد أخلت بالتزاماتها القانونية الدولية تجاه الولايات المتحدة وعليها أن تكفل إطلاق سراح الرهائن فوراً ؛ وأن توفر لموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والفنصليين ما يحق لهم من حماية وعصانات (ما فيها الحماية من الولاية القضائية) وأن توفر لهم التسهيلات لمغادرة إيران ؛ وأن تقدم الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة إلى السلطات الإيرانية المختصة لمحاكمتهم ، أو تسليمهم إلى الولايات المتحدة ؛ وأن تدفع للولايات المتحدة تعويضاً يحدد المحكمة مقداره فيما بعد .

لم تشترك إيران في الدعوى . فهي لم تدفع دعواً ولا مُنّلت في جلسات المحكمة ولذا لم يرفع أحد نياية عنها . إلا أنها خدمت مرفقها في رسالتين مرجعتين إلى المحكمة من وزيرها للشؤون الخارجية مورخيتين على التوالي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ١٦ آذار/مارس ١٩٨٠ . وأصر الوزير فيها ، في جملة أمور ، على أنه لا يجوز أن تشمل القضية بولايتها .

الوقائع

(الفقرات ١١ - ٣٢)

أصربت المحكمة عن أسفها لعدم مثول إيران أمامها لتقديم حججها . ونظراً لعدم حضور إيران الظفر في الدعوى ، لم تُبَحت

المادة ٥٣ من النظام الأساسي ، التي تقضي بأن المحكمة قبل أن تحكم لعدم انطباق طلبها ، أن تثبت من أن الادعاءات التي تستند إليها المدعى من حيث الواقع تقوم على أساس سليم .

ولاحظت المحكمة في هذا الصدد أن في متابها . في الوثائق المقدمة من الولايات المتحدة . كمية ضخمة من المعلومات من مختلف المصادر ، بما فيها كثير من بيانات السلطات في كل من إيران والولايات المتحدة . وأشارت المحكمة إلى أن هذه المعلومات منسجمة كلياً مع الوقائع الرئيسية وأنها قد أبلت جميعاً لإيران دون أن تنفي هذه كلاً منها . وبناءً على ذلك فإن المحكمة مقتنعة بأن الادعاءات من حيث الواقع التي أقامت الولايات المتحدة دعواها عليها صحيحة .

المقولة

(الفقرات ٣٣ - ٤٤)

يصح على المحكمة ، في ظل مجموعة اجتهاداتها الراسخة ، أن تثبت في تطبيقها المادة ٥٣ من نظامها الأساسي ، بمبادرة منها ، من أية مسألة أولية يمكن أن تثار فيما يتعلق بالمقولة أو الولاية .

أما من حيث المقولة ، فقد وصلت المحكمة ، بعد أن درست الاعتبارات الولوية في الرسالتين الوجهيتين من إيران ، إلى أنها لا تكشف النقاب عن أي سورغ للغرض إلى أنها لا تستطيع أو أنه لا ينبغي لها أن تنظر في القضية . كما أنها لم تجد أي تناقض بين استمرار الإجراءات القضائية أمام المحكمة وتشكيل الأمن العام للأمم المتحدة . بموافقة الدولتين ، للجنة تقوض بالاضطلاح بمهمة تحصى الحقائق في إيران ، وتستمع لشكاوى إيران ، وتيسر حل الأزمة بين البلدين .

الولاية

(الفقرات ٤٥ - ٥٥)

بعد أن استشهدت الولايات المتحدة بثلاثة صكوك على اعتبار أنها الأسس التي تستند إليها ولاية المحكمة للنظر في الادعاءات ، وصلت إلى أن ثلاثة من تلك الصكوك تشكل صلاً تلك الأسس . تلك هي الـريتوكسولان الاختيرلان المتعلقان باتفاقيتي فيينا المنحان . على التوالي ، بالمصالحات الدبلوماسية والفصلية لعام ١٩٦١ ولعام ١٩٦٣ . ومعاهدة عام ١٩٥٥ للصادقة والسلطات الاقتصادية والحقوق الفصلية بين الولايات المتحدة وإيران .

إلا أن المحكمة لم تجد لزوماً في هذا الحكم للغرض في مسألة ما إذا كانت المادة ١٣ من الصك الرابع للمستشده ، وهو اتفاقية عام ١٩٦٣ لتسع الجسرام المرتكبة ضد الأشخاص المتصحين بحماية

التزاماتها في ظل الانتفاخات النافذة . وكذلك الحاجة العاجلة للتصرف ، ولأنها كانت لديها تحت تصرفها الوسائل لفواء بالتزاماتها . ولكنها تخلّفت كلياً عن ذلك .

(ب) أحداث ما بعد ٤ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٧٩

(الفترات ٦٩ - ٧٩)

تتألف المرحلة الثانية من الأحداث التي تقوم عليها ادعاءات الولايات المتحدة من كامل مجموعة الأحداث التي وقعت عقب احتلال المكافحين للسفارة . ورغم أن الحكومة الإيرانية يقع عليها واجب الحفاظ على سلامة سفارة ، وتقديم التعويض عن الأضرار ، فإنها لم تفعل شيئاً من ذلك . بل ، بدلاً من ذلك ، سرعان ما سمحت عبارات الموافقة من كثير من السلطات الإيرانية . وأعلن آية الله الخميني نفسه بتأييد الدولة الإيرانية لوضع اليد على المباني وأخذ الرهائن . ووصف السفارة بأنها " مركز للنجس " . وأعلن أن الرهائن (مع بعض الاستثناءات) سيقربون " رهن الاعتقال " إلى أن تتيح الولايات المتحدة للشاه السابق وأمواله إلى إيران . وصنع إجراء أي مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الموضوع . وبمجرد أن أعطت أجهزة الدولة الإيرانية موافقتها هذه على الاتصال المشتكى منها وقررت الاستمرار فيها على اعتبار أنها وسيلة للضغط على الولايات المتحدة . استحال تلك الأفعال أفعالاً من الدولة الإيرانية : وهذا المكافحون وكلاء تلك الدولة ، التي هي نفسها أصبحت مسؤولة دولياً عن تلك الأفعال . ولم يطرأ أي تنحيم عام في غضون الأشهر الستة التالية : ورفضت إيران علناً الأمر الصادر عن المحكمة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بينما أعلن آية الله أن اعتقال الرهائن سيستمر إلى أن يقرر البرلمان الإيراني الجعدي مصيرهم .

وقرار السلطات الإيرانية الاستمرار في احتلال السفارة وفي أخذ موظفيها رهائن ، يشكل إخلالاً متكرراً ومتعمداً بالتزامات إيران الصاعدة ، إلى جانب ما سبق أن ذكرنا من إخلال وقت وضع اليد على السفارة (اتفاقية عام ١٩٦١ : الفترات ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ : اتفاقية ١٩٦٢ : مواد منها المادة ٣٣ : معاهدة عام ١٩٥٥ ، المادة الثانية (٤)) .

ونبينا يتعلق بالتقام بالأعمال والضيوف الآخرين من أعضاء منة الولايات المتحدة الذين كانوا في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية منذ ٤ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٧٩ . وجعلت المحكمة أن السلطات الإيرانية قد أسكتت عن توفير الحماية والتسهيلات اللازمة للساح لم سفارة الوزارة بأمان . ونبينا على ذلك فقد بدأ للمحكمة أنه وقع انتهاك للمادتين ٢٦ و ٢٩ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ .

دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمقاتلة عليها . تشكل أساساً لمارسها ولايتها فيما يتعلق بخدمات الولايات المتحدة .

جوهر القضية : قابلية إسداد الاتصال المشتكى منها إلى الدولة الإيرانية . وإخلال إيران ببعض الالتزامات

(الفترات ٥٦ - ٩٤)

يتعين على المحكمة أيضاً ، وفقاً للمادة ٥٣ من نظامها الأساسي ، أن تثبت من أن ادعاءات مقدم الطلب تقوم على أساس صحيح من حيث القانون . وفي سبيل ذلك ، نظرت في الاتصال المشتكى منها لتحديد مدى ما يمكن إسنادها . قانوناً ، إلى الدولة الإيرانية (بخلاف همتي السفارة) وما إذا كانت تتفق أولاً تتفق مع التزامات إيران في ظل المعاهدات النافذة أو غيرها من قواعد القانون الدولي للمنطقة .

(أ) أحداث ٤ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٧٩

(الفترات ٥٦ - ٦٨)

تشمل أول مرحلة من الأحداث التي تقوم عليها ادعاءات مقدم الطلب الهجوم المسلح على سفارة الولايات المتحدة التي شته في ٤ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٧٩ الطالبة للمسجون اتباع سياسة الإلزام (وسجون " المكافحون " فيما بعد في الحكم) ، وإجتاح مبانيها ، وإلقاء القبض على تزيينها وأخذهم رهائن . ووضع اليد على ممتلكاتها ومخزونها ، وسلوك السلطات الإيرانية في وجه هذه الأحداث .

وأشارت المحكمة إلى أن ملك المكافحين في تلك المناسبة لا يمكن أن يجرى إلى الدولة الإيرانية إلا إذا ثبت أنهم كانوا يحملون أسلحة . والمعلومات المعروضة على المحكمة لا تثبت ذلك بما يجب من بين . إلا أن الدولة الإيرانية ، وهي الدولة الممنعة لديها البنية ، وللزينة بالتفقد المخطوطات اللازمة لحماية سفارة الولايات المتحدة ، لم تفعل شيئاً لمنع الهجوم . أو لوقته قبل أن يكتمل . أو لإجبار المكافحين على الانسحاب من المباني وإطلاق سراح الرهائن . وهذا الخلف عن العمل هو على تقيض سلوك السلطات الإيرانية في عدة مناسبات ماثلة في الفترة نفسها ، عندما التفتت خطرات سلامة . وخلصت المحكمة إلى أنه يشكل إخلالاً قاعداً بالتزامات إيران تجاه الولايات المتحدة وفقاً للمواد ٢٢ (٢) و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ من اتفاقية فيينا للاتحادات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ والمادتين ٥ و ٣٦ من اتفاقية فيينا للاتحادات المتصلة لعام ١٩٦١ . والمادة الثانية (٤) من اتفاقية عام ١٩٥٥ . وشكل الخلف عن حماية المتصلين في تمييز وشمز انتهاكين آخرين لاتفاقية عام ١٩٦٣ .

ولذا لا يقع على المحكمة إلا أن تظن إلى أن السلطات الإيرانية كانت في ٤ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٧٩ ، تعلم علم اليقين

ولاحظت المحكمة ، علاوة على ذلك ، أن مختلف السلطات الإيرانية قد قدمت تقديم بعض الرهائن للمحاكمة أو إجبارهم على الإدلاء بشهادتهم ، وقالت إن ذلك لو تم تنفيذته لشكل خرقاً لل المادة ٣٦ من تلك الاتفاقية .

(ج) إمكانية وجود ظروف خاصة

(الفقرات ٨٠ - ٨٩)

رأت المحكمة أنه ينبغي عليها أن تنظر في مسألة ما إذا كان مسلح الحكومة الإيرانية له ما يسوغه في الظروف الخاصة الراحة ، ذلك أن وزير الشؤون الخارجية الإيراني قد زعم في الرسائل الموجهتين إلى المحكمة بأن الولايات المتحدة قد اضطرت بأنشطة إجرامية في إيران . ودلت المحكمة أن هذه الأنشطة المزعومة ، حتى ولو اعتبر حدوثها ثابتاً ، لا تشكل دفاعاً في وجه ادعاءات الولايات المتحدة ، ذلك أن القانون الدبلوماسي يتيح إمكانية قطع العلاقات الدبلوماسية أو إعلان أعضاء المبعثين الدبلوماسية والقتل الذين يشمل أن يكونوا قد قاموا بأنشطة غير مشروعة أشخاصاً غير مرغوب فيهم . وشاعلت المحكمة إلى أن حكومة إيران لجأت إلى أساليب الإكراه ضد السفارة الأمريكية موظفيها بدلاً من الوسائل العادية المتاحة لها .

(د) المسؤولية الدولية

(الفقرات ٩٠ - ٩٢)

وصلت للمحكمة إلى أن إيران ، بإغلاظها تباعاً واستمراراً بالتزاماتها المفروضة عليها في اتفاقيتين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ وفي معاهدة عام ١٩٥٥ وفي القواعد المنطبقة من القانون الدولي العام ، قد تحملت مسؤولية تجاه الولايات المتحدة . ونتيجة لذلك فإن الدولة الإيرانية ملزمة بالتصريح عن الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة ، ولكن نظراً لأن الإخلال مازال مستمراً ، فإن شكل هذا التصريح ومقتضاه لم يمكن تحديدها بعد .

وفي الوقت نفسه رأت المحكمة أن من الضروري تكرار السلطات التي أوردتها في أسرها الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن أهمية مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقتل . وبعد أن أكدت المحكمة خطورة القضية التي لم تنشأ نتيجة لاستخفاف أشخاص عاديون لم بمسوحات من الأشخاص المدينين بحرمه السفارة ، ولكن نتيجة لاستخفاف حكومة الدولة نفسها المتعمدة لتبني البعثة ، نفتت أنظار المجتمع الدولي إلى الأذى الذي لا جبر له والذي يمكن أن تكون قد تسببت به أحداث من نوع الأحداث المفروضة على المحكمة . ولا مناص من أن تقوض مثل هذه الأحداث صرح

القانون الذي شيد بنيانه جنائية ، والذي لا بد من الحفاظ عليه لأمن المجتمع الدولي وصلحه .

(هـ) عملية الولايات المتحدة في إيران يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٠

(الفقرتان ٩٣ و ٩٤)

قالت المحكمة ، فيما يتعلق بالسلسلة التي قامت بها في إيران وحادث عسكري تابعة للولايات المتحدة في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٠ ، إنها لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها . وقالت إنها مضطرة لأن تلاحظ أن عملية مضطربة في تلك الظروف ، أيًا كان دافعها ، هي من تعيل العمليات المصنفة بقصد إضعاف احترام الإجراءات القضائية في العلاقات الدولية . ومع هذا فإن مسألة شرعية تلك العملية ليس لها أي تأثير على تقسيم سلك إيران في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . ولذا فإن تلك العملية لا تأثيرها على الاستنتاجات التي خلصت إليها المحكمة .



هذه الأساليب ، نطقت المحكمة بالقرار الوارد أدناه بنصه الكامل :

منطوق الحكم

إن المحكمة ° .

١ - بثلاثة عشر صوتاً^(١) مقابل صوتين^(٢) ،

تقرر أن جمهورية إيران الإسلامية بسلكها الذي يبينه المحكمة في هذا الحكم ، قد أخلّت ، من عدة نواح ، ولا زالت تظل بالتزاماتها الواجبة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للاتفاقيات الدولية الناقصة بين البلدين ، وكذلك وفقاً لقواعد القانون الدولي العام الوطنية .

٢ - بثلاثة عشر صوتاً^(١) مقابل صوتين^(٢) ،

• شكلت المحكمة على النحو التالي : الرئيس سير هنري وولده : نائب الرئيس إيلس ؛ والقضاة ثورستروم ، وورو ، ولاخس ، وديريوزوف ، ونيكيتش ، وديجا ، وجرول ، وكرزي ، وألدا ، وأغر ، وألمريان ، ويني - كابلدا ، وياكستر .
(١) الرئيس سير هنري وولده ، ونائب الرئيس إيلس ؛ والقضاة ثورستروم ، وورو ، ولاخس ، ونيكيتش ، وديجا ، وجرول ، وألدا ، وأغر ، وألمريان ، ويني - كابلدا ، وياكستر .
(٢) القاضيان ديوزوف وكرزي .

تقرر أن الإخلال بهذه الالتزامات يُرتب على جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للقانون الدولي ؛

٣ - بالإجماع ،

تقرر أن على جمهورية إيران الإسلامية أن تتخذ فوراً كافة الخطوات لتضويم الوضع التليج من أحداث ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ وما نتج عنها ، وفي سبيل ذلك :

(أ) عليها أن تتي فوراً الاحتياز غير المشروع للقائم بأعمال الولايات المتحدة والموظفين الدبلوماسيين والقنصلين الآخرين وغيرهم من رعايا الولايات المتحدة الذين أخذوا رهائن في إيران ، وعليها أن تطلق سراحهم جميعاً دون تمييز وأن تسلمهم للدولة القائمة بالحماية (الملة ٥٥ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١) ؛

(ب) عليها أن تكشف توفر الوسائل اللازمة لمخادرة هؤلاء الأشخاص الإقليم الإيراني ، بما في ذلك وسائل النقل ؛

(ج) عليها أن تضع في الحال في حوزة الدولة القائمة بالحماية مساني سفارة الولايات المتحدة في طهران وقنصلياتها في إيران وتملكاتها وممتلكاتها ووثائقها ؛

٤ - بالإجماع ،

تقرر أنه لا يجوز إبقاء أي واحد من موظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين أو القنصلين في إيران لتريضه إلى أي شكل من أشكال المخاضة أو الاشتراك في الدعاوى بوصفه شاهداً ؛

٥ - بالتني عشر صوتاً (٣) مقابل ثلاثة أصوات (٤) .

تقرر أن جمهورية إيران الإسلامية ملزمة بالتضويم على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن الأضرار التي لحقت بها من جراء أحداث ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وما نتج عنها ؛

٦ - بأربعة عشر صوتاً (٥) مقابل صوت واحد (٦) .

تقرر أن شكل هذا التضويم وشكله تحددها المحكمة ما لم يتفق الطرفان على ذلك ، وتحفظ لهذا الغرض الإجراءات اللاحقة في القضية .

(٣) الرئيس سير هنري ويليكس ؛ نائب الرئيس إلياس ؛ والقنصل غروست .
طرور ، تاجيندرا سينغ ، وديدا ، بوسرلر ، جردزي ، وأفغو ، والهرمان ، وسحق ، كالديرا ، وماكستر .

(٤) القنصله لأخس ، ووروزوف ، وطرزي .

(٥) الرئيس سير هنري ويليكس ؛ نائب الرئيس إلياس ؛ والقنصله غروست .
طرور ، وأخس ، تاجيندرا سينغ ، وديدا ، بوسرلر ، جردزي ، وأفغو ، والهرمان ، وسحق ، كالديرا ، وماكستر .

(٦) القاضي موروزوف .

موجز للأراء الملحقه بالحكم

ذكر القاضي لأخس أنه صوت ضد الجزء الأول من الفقرة ٥ من المنشوط لأنه وجدها تزيد عما هو لازم . فلما أن تحدثت المسؤولية ، كان ينبغي ترك مسألة التضويم بكاملها للإجراءات اللاحقة ، بما في ذلك مسألة شكل التضويم الذي ينص عليه الحكم وشكله .

ويؤكد الرأي ألبية الحكم بالنسبة للقانون الدبلوماسي ، وغالبية مكسة لمسألة التسوية الصلبة بالوسائل الدبلوماسية للنزاع بين الطرفين . وبمجرد أن وضع الحكم الأمور القانونية ، يتعين على الطرفين اتخاذ الإجراءات العاجلة وبذل قصارى جهوده لتجديد التوتر وعدم الثقة . وفي هذا قد تكون مبادرة يتخضعها طرف آخر حامة . ولونأى القاضي لأخس في هذا الصدد دوراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك للجنة خاصة أو هيئة وساطة . وبالنظر لمطورة الوضع ، فإن الحاجة ماسة لإيجاد حل لها .



ذكر القاضي موروزوف في رأيه المعارض أن الفقرة ١ من منشوط الحكم مصوغه على نحو يجعلها غير مقصورة على مسألة انتهاك اتفاقيتي فيينا لعام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ . وإنما تشمل أيضاً ، إن قُوتت مع بعض فقرات التحليل ، مسألة الانتهاكات المزعومة لمعاهدة ١٩٥٥ للصدقة والعلاقات الاقتصادية والمقوق التنصلي بين إيران والولايات المتحدة ؛ وهو يعتقد أن هذه المعاهدة لا تطلي الطرفين حقوقاً غير مشروقة في اللجوء إلى الولاية الجبرية للمحكمة . وفي هذه الظروف ليس للمحكمة في الواقع اختصاص للظفر في الانتهاكات المزعومة .

وبالإضافة إلى ذلك ، لاحظ القاضي موروزوف أن الولايات المتحدة أبرتكت في غضون فترة المداولات القضائية كثيراً من الأعمال غير المشروعة بلفت ذروياً في الغزو العسكري لإقليم جمهورية إيران الإسلامية ، ففقدت من جراء ذلك حبها القانوني في الرجوع إلى المعاهدة في علاقاتها مع إيران .

وصوت القاضي موروزوف ضد الفقرات ٢ و ٥ و ٦ لأنه كان قد لاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقت بمجموعة من الإجراءات ضد إيران أثناء المداولات القضائية ، وعلى الأخص تجريد الولايات المتحدة للأصول الإيرانية مصادراً بالية ، التي تم الإعراب عنها صراحة في بيان أبلل به رئيس الولايات المتحدة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٠ ، للاتضاع بتلك الأصول ، إذ أنزم

بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية يجب الوصول إليها
بالوسائل السلمية دون غيرها .



صوت القاضي طرزي مؤيداً للفقرتين ٣ و ٤ من منطوق الحكم ،
لأنه رأى أن وضع اليد على السفارة وأخذ من فيها رهائن ، يشكل
انتهاكاً لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية لعام
١٩٦١ وعام ١٩٦٣ .

ومن ناحية أخرى، شعر القاضي طرزي أنه منظر للتصويت
ضد الفقرة ١ من المنطوق ، لأنه رأى أنه لا يحيطي الولاية للمحكمة
في هذه القضية سوى اتفاقيتي فيينا لعام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ .

وصوت أيضاً ضد الفقرتين ٢ و ٥ لأن المحكمة ، في رأيه ،
لا تستطيع ، في هذه المرحلة من الدعوى وما يلزمها من ظروف ،
أن تتطرق بأي حكم بشأن مسؤولية جمهورية إيران الإسلامية .

ومن ناحية أخرى صوت القاضي طرزي مؤيداً للفقرة ٦ لأنه
رأى أنه في حالة تقرير أية توصيات ، فينبغي أن تتصددها وتقدها
محكمة العدل الدولية ؛ ولا يُقبل أن تكون هذه التوصيات موضوع
دعوى في المحاكم ذات الولاية المحلية .

الأخر . وفقاً للقرارات التي تتخذ على الصعيد المحلي للولايات
المتحدة ؛ وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد تصرّفت على اعتبار أنها
" القاضي " في قضية هي طرف فيها . وفي رأي القاضي موروزوف ،
لم يكن الوضع الذي خلقته إسرائيل للولايات المتحدة ، والذي أثيرت
فيه المحكمة مدلولاتاً القضائية في القضية ، أية سابقة في تاريخ إقامة
العدل الدولي بأسره . لا أمام المحكمة ولا أمام أية مؤسسة قضائية دولية
أخرى . ونظراً لأن الولايات المتحدة قد أُلحقت ضرراً قاصداً بإيران ،
فقد خضعت حقها القانوني وكذلك حقها الضمني في التصويض من
إيران ، كما ذكر في الفقرات ٢ و ٥ و ٦ من المنطوق :

ويوجد القاضي موروزوف أيضاً أن بعض فقرات تعليق الحكم
وصفت ظروف القضية بصورة غير صحيحة أو مشوهة .

ورأى ، دون الإخلال بالأهلية المخالصة لمجلس الأمن ، أن
للمحكمة كان بإمكانها ، من وجهة نظر قانونية صرفة ، لفت النظر
إلى ما لا يمكن إنكاره من أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي
تُحدد الدفاع عن النفس الذي استندت إليه الولايات المتحدة
الأمريكية ربما يتصلق بأحداث ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ، لا يمكن
الاحتجاج بها إلا " إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم
المتحدة " ، وأنه لا يوجد أي دليل على وقوع اعتداء مسلح على
الولايات المتحدة .

وأكد القاضي موروزوف أيضاً أن الحكم كان ينبغي أن يتضمن
بعض الإشارة إلى ما مؤداه أن المحكمة ترى أن تسوية النزاع

٦٠ - قضية التجارب النووية (نيوزيلندا ضد فرنسا)

الحكم الصادر في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤

ومن بين القضية الستة التي صرنا ضد القرار ألحق القضية أنيما، ديلا، وخيميز، أرشاشا، والسير هفري وولوك رأياً مخالفاً مشتركاً، وألحق كل من القاضيين دي كاسترو، والسير غاريلد باروك وأياً مخالفاً.

وهذه الآراء توضح وتقدم المواقف التي اتخذها القضاة المكونون.



وفي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ أيضاً، أصدرت المحكمة أمرين بملحقين بطلين قدمتها حكومة فيجي للسماح لها بالتدخل في القضيتين المتعلقين بالتجارب النووية (إسرائيل ضد فرنسا ؛ ونيوزيلندا ضد فرنسا). ووصلت المحكمة في حينين الأمرين اللذين لم يبدأ علناً في المحكمة إلى أن الطرفين قد فات وقتها بعد صدور الحكمين المذكورين آنفاً وأنه ما من إجراء آخر مطلوب للحفاظ بشأنها. وجرى التصويت على الطرفين بالإجماع من قبل المحكمة بنفس تكوينها الذي أصدر الحكمين. وقام القضاة غرو وأونيما، وخيميز، دي أرشاشا والسير غاريلد باروك، وألحق إعلانين بالأمرين، وألحق القاضيان ديلا والسير هفري وولوك إعلاناً مشتركاً.

ورغم أن المحكمة أصدرت حكماً منفصلاً في كل من قضيتي التجارب النووية المشار إليها أعلاه، إلا أنه يجري تحليلها معاً في الملخص التالي.



الإجراء

(الفترات ١ - ٢٠ من كل من الحكمين)

أشارت المحكمة في الحكم الذي أصدرته إلى أن الدولة المقدمة للطالب أقيمت في ٩ أيار / مايو ١٩٧٣ دعوى ضد فرنسا فيما يتعلق بالتجارب النووية الفرنسية التي تجري في البحر في جنوب المحيط الهادئ. وبقية إيجاز أساس لولاية المحكمة، اعتمدت إقامة الدعوى على الوثيقة العامة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية المبرمة في جنيف عام ١٩٤٨ وعلى المادتين ٣٦ و ٣٧ من النظام الأساسي للمحكمة. وذكرت فرنسا في رسالة مؤرخة في ١٦

وصلت المحكمة في الحكم الذي أصدرته في القضية المتعلقة بالتجارب النووية (نيوزيلندا ضد فرنسا) بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٦، إلى أن طلب نيوزيلندا لم تعد له غاية وأنه ليس مطلوباً من المحكمة لذلك أن تصدر قراراً بشأنه.

وشهدت المحكمة في حيثيات حكمها بأمر عدد منها الاعتبارات التالية : إن على المحكمة، حتى قبل أن تتناول مسألتها الاختصاص والقبولية، أن تتأخر بالنظر في المسألة الأولية أساساً والمنشأة فيها إذا كان يوجد نزاع وأن تحلل المطالبة المقدمة إليها (الفترات ٢٢ - ٢٤ من الحكم) ؛ والدعوى التي رفعت أمام المحكمة في ٩ أيار / مايو ١٩٧٣ تناولت التجارب النووية التي تجريها فرنسا في البحر في جنوب المحيط الهادئ (الفقرة ١٦ من الحكم) ؛ والغاية الأصلية والنهائية لنيوزيلندا هي الحصول على وقف لتلك التجارب (الفترات ٢٥ - ٣٦ من الحكم) ؛ وقد أعلنت فرنسا، بتصريحات مختلفة تم الإدلاء بها عام ١٩٧٤، من بينها وقف إجراء هذه التجارب في أعقاب إتمام سلسلة التجارب في البحر لعام ١٩٧٤ (الفترات ٣٢ - ٤٤ من الحكم) ؛ ووصلت المحكمة إلى أن الغاية التي ترسي إليها نيوزيلندا قد تحققت في الواقع، حيث إن فرنسا قد تعهدت بالالتزام بعدم إجراء تجارب نووية أخرى في البحر في جنوب المحيط الهادئ (الفترات ٥٠ - ٥٥ من الحكم) ؛ وبما أن النزاع يكون بذلك قد زال، لا تعود للمطالبة أية غاية وليس هناك ما يمكن إصدار حكم بشأنه (الفترات ٥٨ - ٦٢ من الحكم).

وبمجرد صدور الحكم أصبح الأمر الصادر في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٣ والذي يبين تدابير حماية مؤقتة غير سارية وتنتهي التدابير المبينة فيه (الفقرة ٦٤ من الحكم).



وكانت المحكمة مكونة على الوجه التالي لأغراض إصدار هذا الحكم : الرئيس لافنس ؛ والقضاة فورستر، وغرو، وديغوزن، ووترين، وأونيما، وديلا، وإغناسيو - بيترو، ودي كاسترو، وهوردولف، وخيميز، دي أرشاشا، والسير هفري وولوك، وساجيندرا سينغ، وروبا، والقاضي الخاص غاريلد باروك.

ومن بين القضية التسعة التي أيدوا القرار ألحق القضية فورستر، وغرو، ووترين، وإغناسيو - بيترو، آراء مستقلة.

الجلسات العلنية وتم الإدلاء ببعضها الآخر في وقت لاحق. وكان بمقدور المحكمة، لو أنها اعتبرت أن مصالح العدالة تتطلب ذلك، أن تتيح الفرصة للطرفين، مثلاً عن طريق إعادة فتح الرافعات الشفوية، لترجيح تعليلات إلى المحكمة على البيانات التي تم الإدلاء بها منذ انتهاء تلك المرافعات. على أن مثل هذا النجح لن يكون له ما يبرره إلا إذا كان الأمر الذي تناوله تلك التصريحات جديداً قاصداً أو أنه لم يتر أثناء المرافعات. ومن الواضح أن الحال ليس كذلك. لقد حصلت المحكمة لا على التصريحات التي أدلت بها السلطات الفرنسية المعنية فحسب بل وعلى آراء الدولة المدعية بشأنها كذلك.

ورد أول هذه التصريحات في بلاغ أصدره مكتب رئيس الجمهورية الفرنسية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٤ وأحيل بصورة خاصة إلى الدولة المدعية للطلب "... ستكون فرنسا، بالنظر إلى المرحلة التي بلغها تنفيذ البرنامج النووي الدفاعي الفرنسي، في موقف يمكنها من الانتقال إلى مرحلة التصريحات الجوفية حالما تستكمل سلسلة التجارب المخططة لهذا الصنف "... وترد تصريحات أخرى في مذكرة من السفارة الفرنسية في واشنطن (١٠ حزيران/يونيه)، ورسالة من رئيس فرنسا إلى رئيس وزراء نيوزيلندا (١ تموز/يوليه)، ومؤقت صحفي عقده رئيس الجمهورية (٢٥ تموز/يوليه)، ومخطاب ألقاه وزير الخارجية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٥ أيلول/سبتمبر)، ومقابلة تلفزيونية ومؤقت صحفي لوزير الدفاع (١٦ آب/أغسطس و١١ تشرين الأول/أكتوبر). وترى المحكمة أن هذه التصريحات تنقل إعلان فرنسا عن نيها وقف إجراء هذه التجارب النووية في الجو في أعقاب انتهاء سلطة التجارب لعام ١٩٧٤.

مركز وتطابق التصريحات الفرنسية

(الفترات ٤٢ - ٦٠ من الحكم في قضية إسرائيل، ٤٥ - ٦٣ من الحكم في قضية نيوزيلندا)

من المسلم به علماً أن التصريحات التي يتم الإدلاء بها عن طريق أفعال انفرادية وتتعلق بحالات قانونية أو واقعية قد يكون لها أثر إيجاب الترتيبات القانونية. وليس حظواً لكي يتم إبطال هذه التصريحات أن يكون هناك أي شيء من قبل الشيء بالشيء، أو أي قبول لاحق، أو حتى بأي رد فعل من دول أخرى. كذلك فإن مسألة الشكليات ليست حاسمة. ويجب التحقق من النية على الالتزام بتفسير الفعل. وينجم الطابع الملزم للمتحدث من شروط الفعل ويكون مستنداً إلى حسن النية؛ وتقع للدولة المهتمة بالأمر أن تطالب بأن يحترم الالتزام.

ورغم أن الدولة المدعية للطلب، في القضية الراحلة، تنوّد إمكانية حل النزاع بإعلان انفرادي يصدر عن فرنسا، فقد ذكرت أن إمكانية إجراؤه لتجارب أخرى في الجو قد تركت مفتوحة، في رأيها، وذلك حتى بعد صدور التصريحات الفرنسية المذكورة أعلاه. إلا أنه يجب أن يكون المحاكمة أيضاً الخاص حتى للمنى والطاق للترشح إعطائهما هذه التصريحات الانفرادية. فمع مراعاة اقتصادتها والظروف التي صدرت فيها، يجب أن ينظر إليها على أنها تشكل نهجاً من الدولة الفرنسية. فقد قبلت فرنسا إلى التنازل بأسره، ما في ذلك الدولة المدعية للطلب، نيها على أن تهي بصورة فعالة التجارب التي تجرى في الجو، ولا بد من الافتراض أن دولاً أخرى قد تكون أحاطت علماً بهذه التصريحات وأصبحت تضد كوتها سارية. ومع ذلك صحيح أن فرنسا لم تعرف بأنها ملزمة بأي قاعدة في القانون الدولي لإنهاء تجاربها، إلا أن ذلك لا يمس النتائج القانونية للقرينة على التصريحات المذكورة؛ ذلك أن التصديق الانفرادي التام عنها لا يمكن تأويله بأنه صدر باعتدال على صلاحية اعتبارية لإعادة النظر.

وهكذا فإن المحكمة تواجه حالة المذهب من طلب إقامة الدهرى فيها قد تحقق بالتقدم الذي تخلف فيه المحكمة إلى أن فرنسا قد نهضت بالالتزام بعدم إجراؤه لتجارب نووية أخرى في الجو في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ولقد التمسّت الدولة المدعية للطلب الحصول على تأكيد من فرنسا بأن التجارب سوف تتوقف، وقبلت فرنسا، بمبادرة منها، وإصدار سلسلة من التصريحات بما يفعله أنها ستجرب. وتخلص المحكمة إلى أن فرنسا قد أخذت على عاتقها التزاماً سلوكياً فيها يتعلق بالوقف الفعلي للتجارب، وكون الدولة المدعية للطلب لم تفرس حقها في وقف الدهرى لا يمنع المحكمة من المفروض إلى استنتاج يستلخص خاص بما بشأن الموضوع، وهي كمحكمة قانونية مدعوة إلى حل المنازعات القائمة بين الدول؛ وهذه المنازعات يجب أن تكون مستمرة حين تصدر المحكمة قرارها. أما في القضية الراحلة فإن النزاع قد زال ولم يعد للطلب بعد أي غاية يليق هناك ما يمكن إيجبار حكم بشأنه.

ومجرد أن تخلف المحكمة إلى أن دولة قد حصلت على تأكيد بشأن سلوكها في المستقبل، لا يعود من وظيفتها أن تكرر ذلك الدولة أن تتقدم به. عليه أن تأثر الأسس التي يقوم عليها هذا الحكم، لأن الدولة المدعية أن تطالب دراسة الحالة وفقاً لأحكام النظام الأساسي.

هذه الأسباب وصلت للمحكمة إلى أنه لم يعد للمطالبة أي هدف وأنه لم يعد حظواً منها لذلك أن تصدر قراراً فيه (الفقرة ٦٢ من الحكم في قضية إسرائيل والفقرة ٦٥ من الحكم في قضية نيوزيلندا).

القرار ١٤٤٣ (٢٠٠٢)

المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

ان مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ذات الصلة، بما فيها القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥) للمؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٢٨٤ (١٩٩٩) للمؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٣٥٢ (٢٠٠١) للمؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، و ١٣٦٠ (٢٠٠١) للمؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، و ١٣٨٢ (٢٠٠١) للمؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، و ١٤٠٩ (٢٠٠٢) للمؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، من حيث صلتها بتحسين البرنامج الإنساني للعراق،

واقتراعاً منه بضرورة مواصلة تلبية الاحتياجات المدنية للشعب العراقي باعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً، ريثما يسمح تنفيذ حكومة العراق للقرارات ذات الصلة، ومنها على وجه الخصوص القراران ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ و ١٢٨٤ (١٩٩٩) بأن يتخذ المجلس إجراءات أخرى بشأن أشكال الحظر المشار إليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) للمؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ وفقاً لأحكام هذه القرارات،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام للمؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢^(١٨٦)،

وتصميماً منه على تحسين الحالة الإنسانية في العراق،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرّ تمديد أحكام القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) حتى ٤ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٢

٢ - يقرّ إبقاء المسألة قيد نظرة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٤٦٥٠

مقرر

نظر مجلس الأمن، في جلسته ٤٦٥٦، للفقرة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

في البند للمنون:

"الحالة بين العراق والكويت"

"تقرير الأمين العام عملاً بالفقرتين ٧ و ٨ من قرار مجلس الأمن ١٤٠٩

(٢٠٠٢) (S/2002/1239)".

القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)

المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٦٦١ (١٩٩٠) للمؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٧٨ (١٩٩٠) للمؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٨٦ (١٩٩١) للمؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ (١٩٩١) للمؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٨ (١٩٩١) للمؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٧٠٧ (١٩٩١) للمؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٥ (١٩٩١) للمؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٩٨٦ (١٩٩٥) للمؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٢٨٤ (١٩٩٩) للمؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وإلى جميع بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٨٢ (٢٠٠١) للمؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وعزمه على تنفيذه تفهنا كاملا،

وإذ يحسم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) قد أذن للدول الأعضاء باستحلام جميع الوسائل اللازمة لتفديده بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) للمؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذها، وإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير أيضا إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه الملحق للمنشئ في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كشفا دقيقا ووفيا وغائيا وكاملا بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مدنها عن ١٥٠ كيلومترا وبجميع عزوماته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلا عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدعي أنها منشاء لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه أيضا أن العراق أعاق مرارا الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى الموقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يتعاون تعاونًا كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأوقف في نهاية المطاف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة في عام ١٩٩٨،

اللجنة والوكالة لعمليات التفتيش في العراق، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن العراق كان ولا يزال في حالة عرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن إهمال الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٢ - يقرر أيضا، مع التسليم بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة برفع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استنادا إلى ذلك أن يضع نظاما محسنا للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماما كاملا وقابلا للتحقق؛

٣ - يقرر كذلك أن حكومة العراق تعين عليها، كي تبدأ في الامتثال لالتزاماتها المتعلقة برفع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل ستين، أن تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة والمجلس، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ هذا القرار، بيانا دقيقا ووافيا وكاملا عن الحالة الراعنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي عززونات من هذه الأسلحة ومكوناتها ومكوناتها الفرعية وعززونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلا عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدمي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها؛

٤ - يقرر أن تقدم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يشكل عرقا جوهريا إضافيا لالتزامات العراق وسوف يبلغ إلى المجلس لتقييمه وفقا للفقرتين ١١ و ١٢ أدناه؛

٥ - يقرّر أيضا أن يوفر العراق للجنة والوكالة إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني بما في ذلك لوجود منها تحت سطح الأرض، والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود اللجنة أو تود الوكالة مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره اللجنة أو الوكالة عملا بأي جانب من جوانب ولا يتبهما؛ ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة والوكالة، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين يجري مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة والوكالة، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من حكومة العراق؛ ويعزّز إلى اللجنة ويطلب إلى الوكالة أن تستأنف في موعد أقصاه ٤٥ يوما من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريرا مستكملا إلى المجلس في غضون ٦٠ يوما بعد ذلك؛

٦ - يوافق على الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والمرجحة إلى الفريق أول السعدي من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في حكومة العراق، للرفقة بهذا القرار؛ ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزما للعراق؛

٧ - يقرّر، بالنظر لتعطيل العراق المطول لوجود اللجنة والوكالة لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما والبيئة في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

- تحدد اللجنة والوكالة تكوين أفرقة التفتيش التابعة لها على نحو يكفل تشكيل تلك الأفرقة من أفضل الخبراء المؤهلين والمترشحين للتأحين؛

- يتمتع أفراد اللجنة والوكالة بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة^(١٨٦) واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(١٨٧)؛

- تتمتع اللجنة والوكالة بالحق غير المقيّد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع ومباني، بما في ذلك إمكانية وصولها فورا ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى،

(١٨٣) قرار الجمعية العامة ٢٢ ألف (د-١).

(١٨٤) الأمم المتحدة، بمجموعة المصاعد، المجلد ٣٧٤، الرقم ٥٣٣٤.

على الرغم من أحكام القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) للمؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨

- تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حالياً وسابقاً ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنوية والمتعلقة بالقذائف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك؛

- يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق اللجنة والوكالة؛

- تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في أن تعلن، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل للناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء؛

- تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في أن تستخدماً بحرية ودون قيود طائرات ذات أمتعة ثابتة أو دوارة بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو بدون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات؛

- تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتفتيش، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة والنظم الفرعية والمكونات والسجلات والمواد والمتنوعات الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك المواد؛

- تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد، معفاة من الرسوم، لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أُخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد اللجنة أو الوكالة والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية؛

٨ - يقرر أيضاً أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو للوكالة أو لأي دولة من الدول الأعضاء يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق، ويطلب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالاً كاملاً، ويطلب أيضاً بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع اللجنة والوكالة؛

١٠ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل إلى اللجنة والوكالة في أداء ولايتهما بجملة طرق منها توفير أي معلومات لها صلة بالبرامج المحظورة أو بالجوانب الأخرى من ولايتهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ عام ١٩٩٨ للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها، والأشخاص الذين تتعين مقابلتهم، وشروط هذه المقابلات، والبيانات التي يتعين جمعها، وتقدم اللجنة والوكالة إلى المجلس تقريراً عن نتائج هذه العملية؛

١١ - يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغا المجلس فوراً بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بترق السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار فيما يتعلق بعمليات التفتيش؛

١٢ - يقرر أن يعقد اجتماعاً فور تلقيه أي تقرير يقدم وفقاً للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بنية ضمان السلام والأمن الدوليين؛

١٣ - يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مراراً أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته؛

١٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٤٦٤٤

المرفق

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

سيادة الفريق أول السعدي،

ناقشنا في اجتماعنا في فيينا مؤخراً الترتيبات العملية التي تعد شروطاً مسبقة لقيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف عمليات التفتيش في العراق. وكما نذكر، فإننا قد اتفقنا في ختام اجتماعنا في فيينا على صيغة بيان تدرج فيه بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها، لا سيما قبول العراق بجميع حقوق التفتيش المنصوص عليها في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد ذكر أن هذا القبول ليس رهناً بأي شروط.

وفي الإحاطة التي قدمناها إلى مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اقترح علينا أعضاء المجلس أن نعد وثيقة كناية تتضمن جميع الاستنتاجات التي توصلنا إليها في فيينا. وترد تلك الاستنتاجات في هذه الرسالة، ونود التماس تأكيدكم لها. وسندعم تقريراً إلى المجلس في ضوء ذلك.

بموجب صلاحياتي كمدير سلطة التحالف المؤقتة ، فان وزارة العدل ستعيد نشر الوقائع العراقية ، وسوف تنشر فيها الانظمة ، والاوامر ، والمذكرات ، والتعليمات الصادرة عن سلطة التحالف المؤقتة . وسوف يشار الى تلك الانظمة والاوامر و المذكرات بالترتيب الاتي : سلطة التحالف المؤقتة/ طبيعة المنشور: نظام ، امر ، مذكرة / تاريخ المنشور / رقم المنشور القانوني . عليه يكون النظام الاول بالشكل التالي : سلطة ائتلاف المؤقتة / النظام/ ١٦ /مايس ٢٠٠٣.

وبموجب توجيهاتي ، فان سلطة التحالف المؤقتة اخذت على عاتقها تعطيل القوانين الظالمة وغير العادلة المفروضة من قبل النظام السابق ولأجل نشر هذه المنشورات القانونية الجديدة كوسيلة من وسائل تأسيس نظام قضائي عادل ومنصف للشعب العراقي . ولن هذا العدد الاول من الوقائع العراقية هو خطوة هامة في هذه العملية. كما ان المنشورات القانونية الاضافية سيُند نُشرها في الوقائع العراقية في الاسابيع القادمة لتعزز دور القانون في العراق.

ل. بول بريمر
مدير سلطة التحالف المؤقتة
١٧ حزيران ٢٠٠٣ - بغداد

تنظيم سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١

وفقاً لمصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف المؤقتة ، واتسجماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) . وبناءاً على قوفين واعراف الحرب .

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

القسم ١

السلطة الانتقالية المؤقتة

(١) تمارس السلطة الانتقالية المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتاً من أجل إدارة شئون العراق بفعالية خلال فترة الإدارة الانتقالية بغية استعادة لوضاع الأمن والاستقرار وإيجاد الظروف التي تمكن شعب العراق من تحديد مستقبله السياسي بحرية، كما تقوم بتحسين وتعزيز الجهود المبذولة لإعادة بناء وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية لارلمية لتمثيل فئات الشعب وتسهيل الجهود المبذولة لإنعاش النظام الاقتصادي وإعادة لبناء وتحقيق التنمية للقبلة للاستمرار.

(٢) يُعهد إلى السلطة الانتقالية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقوفين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات.

(٣) يقدم قائد القوات المركزية الأمريكية بصفته قائد قوات الائتلاف، الدعم المباشر إلى السلطة الانتقالية المؤقتة ويقوم بردع الأصول العدائية والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية والأمن فيها والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وتأمينها وتدميرها، ويساهم بشكل علم في تنفيذ سياسة الائتلاف.

القسم ٢

القانون الساري والقابل للتطبيق

تبقى القوانين التي كانت سارية في العراق اعتباراً من تاريخ ١٦ أبريل / نيسان ٢٠٠٣ سارية المفعول وقابلة للتطبيق بعد هذا التاريخ، إلا إذا قررت السلطة الائتلافية المؤقتة تعليقها أو استبدالها بغيرها أو إذا تم إلغاؤها وإقرار تشريعات أخرى تحل محلها تصدرها المؤسسات الديمقراطية في العراق، كما تبقى تلك القوانين سارية المفعول وقابلة للتطبيق طالما أنها لا تحول دون ممارسة السلطة الائتلافية المؤقتة لحقوقها والوفاء بالترامتها، أو طالما أنها لا تتعارض مع هذه اللائحة التنظيمية أو مع أية لائحة تنظيمية أخرى تصدر عن السلطة الائتلافية المؤقتة.

القسم ٣

الانظمة والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة

(١) سوف يبادر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار الانظمة والأوامر كلما دعت الحاجة لذلك في إطار قيامه بتنفيذ السلطات والمسؤوليات المعبودة للسلطة الائتلافية المؤقتة. تكون الانظمة هي الأداة المستخدمة لتحديد مؤسسات وسلطات السلطة الائتلافية المؤقتة والتعريف بها. أما الأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة فهي تعليمات ملزمة. وتبقى الانظمة والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة سارية المفعول حتى يقوم مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بإلغائها أو حتى تلغيها وتحل محلها التشريعات الصادرة عن المؤسسات الديمقراطية في العراق. وتكون الانظمة الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة لولوية التطبيق وترجع على كافة القوانين الأخرى والمنشورات في حالة عدم تماشي تلك القوانين والمنشورات مع القوائم التنظيمية والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة. ويجوز لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة القيام من حين لآخر بإصدار الإعلانات العامة الموجهة للجمهور.

(٢) يتطلب إعلان ونشر أية نظام أو أمر صادر عن السلطة الائتلافية المؤقتة موافقة مدير أو توقيع. ويصبح النظام أو الأمر ساري المفعول وفقاً لما ينص عليه النظام أو الأمر، وينشر الأمر أو النظام

باللغات ذات الصلة ويتم توزيع كل ما ينشر منها على أوسع نطاق ممكن. وفي حالة نشوء أي اختلاف بين مضمون النص المكتوب باللغة الإنجليزية والنص المكتوب بأي من اللغات الأخرى يؤخذ بالنص المكتوب باللغة الإنجليزية ويُعد به.

٣) تحمل الأنظمة والأوامر الصادرة عن السلطة الانتلاقية المؤقتة التعريف الإيضاحي التالي: بالنسبة للأنظمة (السلطة الانتلاقية المؤقتة/نظام/اليوم الشهر ٢٠٠٣/_)، وبالنسبة للأوامر (السلطة الانتلاقية المؤقتة/أمر/اليوم الشهر ٢٠٠٣/_)، ويبين سجل خاص بالأنظمة والأوامر تاريخ دخول كل منها حيز التنفيذ وموضوعها وأي تعديلات أو تغييرات لجريت عليها أو أي إلغاء أو تطبيق لها.

القسم ٤

المذكرات

١) يجوز للمدير إصدار المذكرات المتصلة بتفسير أو تطبيق أي نظام أو أمر.
٢) تحمل المذكرات الصادرة عن السلطة الانتلاقية المؤقتة التعريف الإيضاحي التالي (السلطة الانتلاقية المؤقتة/مذكرة/اليوم التاريخ الشهر/٢٠٠٣/_)، وتسري النصوص الواردة في القسم ٣ على إعلان ونشر المذكرات الصادرة عن السلطة الانتلاقية المؤقتة.

القسم ٥

النفذ

نفذ هذا النظام من تاريخ التوقيع.

إلى بول بريميز ،

مدير سلطة الائتلاف المؤقتة

أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١ تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث

وفقاً لصلاحياتي كمدير سلطة الائتلاف المؤقتة ، واتسجماً مع قرارات مجلس الامن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) . وبناءاً على قوانين واعراف الحرب .

وبقراراً بمعاقبة الشعب العراقي مما تعرض له من إساءة على نطاق واسع من قبل حزب البعث الذي حرّمه من حقوقه الإنسانية وأساء معاملته عبر سنوات طوال ،
ونظراً لمشاعر القلق للبالغ المنتشر في أوساط المجتمع العراقي بخصوص الخطر الذي يمثله استمرار شبكات وكوادر حزب البعث في إدارة شئون العراق وما يقوم به مسؤولي حزب البعث من ترهيب للشعب العراقي ،

واهتماماً بما يتعلق باستمرار الخطر الذي يمثله حزب البعث العراقي على أمن قوات الائتلاف

اعلن بموجب ذلك ما يلي :-

القسم ١ حل حزب البعث

١) حلت السلطة الائتلافية المؤقتة في العراق حزب البعث العراقي يوم ١٦ نيسان ٢٠٠٣ . ينفذ هذا الأمر الاعلان بحل الحزب عن طريق إلغاء هيكل الحزب وإطاراته وإقصاء قياداته عن مراكز السلطة والمسؤولية في المجتمع العراقي. ويعني هذا أن السلطة الائتلافية المؤقتة في العراق تضمن عن طريق هذا القرار عدم تعرض الحكومة الممثلة لشعب العراق لخطر عودة عناصر حزب البعث إلى السلطة، كما يضمن هذا القرار أن من يشغلون مناصب السلطة في المستقبل سيكونون محل قبول الشعب العراقي.

٢) يتم بموجب هذا الأمر إقصاء كبار أعضاء حزب البعث العراقي عن مراكزهم. وهم من يتمتعون بالرتب التالية: عضو القيادة القطرية وعضو الفرع وعضو الشعبة وعضو الفرقة (ويشار لهم جميعاً بعبارة "كبار أعضاء الحزب"). ويحظر عليهم في المستقبل للعمل في أي وظيفة في القطاع العام، وسوف يتعرضون للتحريات ولتقييم مدى ما ارتكبه من ممارسات إجرامية أو ما يشكلونه من خطر على أمن الانتداب. وسوف يتعرض من يُشتبه في ارتكابهم ممارسات إجرامية للتحريات والتحقيق، وسوف يتم اعتقال أو تحديد إقامة من يُحتمل هروبهم أو من تكل للتحريات والتحقيق على أنهم يشكلون خطراً على الأمن.

٣) تُجرى المقابلات الشخصية مع الأفراد العاملين في المناصب المصنفة في الطبقات الثلاث الإدارية العليا في كل وزارة من وزارات الحكومة الوطنية وفي المؤسسات التابعة لها وفي المؤسسات الحكومية الأخرى (مثل الجامعات والمستشفيات) لغرض التعرف على أي صلات محتملة بين هؤلاء الأفراد وبين حزب البعث، وسوف يخضع هؤلاء الأفراد للتحريات للتأكد من عدم ارتكابهم لأعمال إجرامية وعدم تشكيلهم أي خطر على الأمن. وسوف يتم إقصاء جميع من يتبين أنهم كانوا يتمتعون بعضوية كاملة في حزب البعث عن مناصبهم، ويشمل ذلك من كان لهم وظائف صفرى ويحملون رتبة عضو في الحزب ورتبة عضو عامل فيه، كما يشمل ذلك كل من يتبين أنهم من كبار أعضاء الحزب.

٤) يحظر بموجب هذا الأمر عرض صور أو تماثيل لصدام حسين أو لأي شخص آخر من أعضاء النظام السابق المعروفين في المباني الحكومية أو في الأماكن العامة، كما يحظر عرض أي رمز من رموز حزب البعث أو من رموز نظام الحكم السابق.

٥) سيمنح الجمهور فرصة للحصول على مكافآت مقابل ما يقدمه من معلومات تؤدي إلى القبض على كبار أعضاء حزب البعث وعلى الأفراد المتواطئين مع نظام الحكم السابق فيما ارتكبه من جرائم.

٦) يجوز لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة لو من يخلوهم نيابة عنه منح الاستثناءات مما ورد في هذا الأمر على أساس دراسة كل حالة على حدة.

القسم ٢

التنفيذ

ينفذ هذا الأمر من تاريخ التوقيع عليه .

إل. بول بريمر، مدير

سلطة الائتلاف المؤقتة

أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٢

حل الكيانات العراقية

وفقاً لأصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف المؤقتة ، وانسجاماً مع قرارات مجلس الامن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) . وبناءاً على قوانين واعراف الحرب .

وتأييداً وتأكيداً على كل ما نصت عليه رسالة الحرية التي وجهها الفريق (الجنرال) فرانكس إلى الشعب العراقي يوم ١٦ نيسان ٢٠٠٣ ، واعترافاً باستخدام النظام العراقي السابق لكيانات حكومية معينة كادوات لاضطهاد الشعب العراقي وتعذيب أفرادهم وقمعهم ونشر الفساد في صفوفهم ، وتأكيداً مرة أخرى على التعليمات الصادرة لمواطني العراق بتاريخ ٨ أيار ٢٠٠٣ بخصوص وزارة الشباب والرياضة ،

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

القسم ١

الكيانات المنحلة

تُحل بموجب هذا الأمر الكيانات الولود ذكرها في الملحق المرفق ("الكيانات المنحلة")، وقد تضاف لها أسماء كيانات أخرى في المستقبل.

القسم ٢

الأصول والالتزامات الملقية

(١) يحتفظ مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ("المدير") بكافة أصول الكيانات المنحلة بما فيها سجلات تلك الكيانات وبياناتها، بغض النظر عن شكلها أو صيغتها ومواقع تواجدها. وتُعهد تلك الأصول إلى المدير الذي يحتفظ بها نيابة عن الشعب العراقي ولصالحه، وتُستخدم في تقديم المساعدات للشعب العراقي وفي دعم الجهود المبذولة لإعادة بناء العراق.

(٢) تُطلق بموجب هذا الأمر جميع الالتزامات المالية الخاصة بالكيانات المنحلة. سوف يحدد مدير سلطة الائتلاف المؤقتة الإجراءات التي يتبناها أي شخص قد يقدم طلباً للحصول على مستندات يدعي هو أن له حق فيها.

(٣) يحمي الأشخاص أصول الكيانات المنحلة التي توجد في حيازتهم ويحافظون عليها، ويقومون بتبليغ سلطات الائتلاف المحلية بحيازتهم لها على وجه السرعة وبدون تأخير، ويتخلون فوراً عن حيازتهم لها ويقومون بتسليمها وفقاً لتعليمات توجه لهم من سلطات الائتلاف المطبقة. ويحظر تماماً

بعد تاريخ صدور هذا الأمر حيازة تلك الأصول أو تحويل ملكيتها أو بيعها أو استخدامها أو تحويلها أو إخفائها، وقد يُعاقب كل من يقوم بأي من ذلك ويخالف هذا الأمر.

القسم ٣

الموظفين والمستخدمين وأعضاء الكوادر

(١) تلغى بموجب هذا الأمر الرتب والألقاب العسكرية أو غير العسكرية التي منحها النظام السابق لأي مستخدم أو موظف كان يعمل في أحد الكيانات المنحلة، كما يلغى ما منح من مكانة خاصة لأي مستخدم أو موظف كان يعمل في أي من تلك الكيانات.

(٢) يتم تسريح جميع المجندين من الخدمة العسكرية والتزاماتها. وتعلق الخدمة العسكرية الإلزامية إلى أجل غير مسمى، ويخضع هذا التطبيق لقرارات تتخذها الحكومات العراقية في المستقبل حول ضرورة مثل هذه الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق الحر.

(٣) يسرح من الخدمة أو من الوظيفة اعتباراً من تاريخ ١٦ نيسان عام ٢٠٠٣ أي شخص كان يعمل في أي وظيفة أو كان يشغل أي منصب في أي من الكيانات المنحلة. يُحاسب أي شخص كان يشغل أي وظيفة أو أي منصب في أي من الكيانات المنحلة على ما ارتكبه من أعمال أثناء فترة عمله في تلك الوظيفة أو المنصب.

(٤) يُصرف للمستخدمين المُسرحين المشار إليهم في الفقرة السابقة مبلغاً مالياً عند إنهاء خدماتهم يُحدد قيمته المدير. ولا يُصرف أي مبلغ مالي لأي من كبار أعضاء الحزب وفقاً للتعريف الوارد لهم في الأمر الصادر من مدير سلطة الائتلاف المؤقتة (سلطة الائتلاف المؤقتة /أمر/ ١٦ أيار ٢٠٠٣/٠١) بخصوص "تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث". ("كبار أعضاء الحزب") (نظر القسم ٣ مادة ٦).

(٥) يستمر صرف المعاشات التي كانت تدفعها الكيانات المنحلة قبل ١٦ نيسان ٢٠٠٣ أو التي كانت تُصرف لمن قدموا لها خدماتهم، بما فيهم الأرمال الذين فقدوا عائلهم في الحرب وقدامى المحاربين المعاقين. ولا يُصرف أي معاش لأي شخص ينتمي للحزب كأحد كبار أعضائه (نظر القسم ٣ مادة ٦). يحتفظ المدير وحكومات العراق في المستقبل بسلطة إلغاء تلك المعاشات أو تخفيض قيمتها لمعاقبة من مارس سلوكاً غير مشروع أو من مارس في المستقبل سلوكاً غير مشروع، ويحتفظون كذلك بسلطة تعديل ترتيبات صرف المعاشات من أجل التخص من الامتيازات غير المناسبة التي كان النظام البعثي قد منحها للبعض أو لأي سبب آخر شبيه بذلك.

(٦) رغم ما ورد من أحكام في هذا الأمر أو في أي أمر أو قانون آخر أو لائحة تنظيمية، لا يُصرف أي مبلغ مالي لأي شخص ينتمي أو كان ينتمي للحزب وكان أحد كبار أعضائه، ولا يتلقى مثل هذا الشخص أي معاش أو أي مبلغ مالي يُصرف له عند إنهاء خدماته، تماثلاً مع أمر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة (سلطة الائتلاف المؤقتة /أمر/ ١٦ أيار ٢٠٠٣/٠١) حول "تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث". وسوف يُعتبر أي شخص كان يحمل رتبة عقيد أو رتبة أخرى تماثلها أو تتجاوزها في ظل النظام السابق عضواً من كبار أعضاء الحزب، إلا إذا سعى هذا الشخص

لإثبات أنه لم يكن منتمياً للحزب ولم يكن أحد كبار أعضائه، وإذا قام بذلك وفقاً لإجراءات تُحدّد لاحقاً وتكون مقبلة ومقبولة للمدير .

القسم ٤ المعلومات

يحدد المدير الإجراءات الخاصة بتقديم المكافآت لمن يقدمون المعلومات التي تؤدي لاستعادة أصول الكليات المنحلة.

القسم ٥ تشكيلات جديدة للقوات العراقية

- (١) تنوي السلطة الانتقالية المؤقتة في المستقبل القريب استحداث نواة للقوات العراقية تكون بمثابة الخطوة الأولى لارامية إلى تشكيل قدرة ذاتية وطنية للدفاع عن العراق الحر وتكون خاضعة لسيطرة السلطة المدنية. وتكون تلك التشكيلات تشكيلات مهنية وغير سياسية، وتكون فعالة من الناحية العسكرية وتمثل جميع العراقيين. سوف تصدر سلطة الائتلاف المؤقتة قراراً يوضح الإجراءات المتبعة للانضمام إلى تلك التشكيلات العراقية الجديدة.
- (٢) يجوز للمدير انتداب آخرين ومنحهم صلاحيته ومسؤولياته نيابة عنه فيما يتعلق بهذا الأمر. وتشمل جميع الإشارات للمدير الواردة في هذا الأمر جميع من ينتدبهم.

القسم ٦ مادة

ينفذ هذا الامر من تاريخ التوقيع عليه .

إل. بول بريمر، مدير
سلطة الائتلاف المؤقتة

ملحق لمرحلة الانتحاف المؤقتة رقم (٢)

حل كليات عراقية

للمؤسسات المنحلة بموجب الأمر المشار إليه ("الكليات المنحلة") هي المؤسسات التالية:

- وزارة الدفاع
- وزارة الإعلام
- وزارة للدولة للشؤون العسكرية
- جهاز المخابرات العامة
- مكتب الأمن القومي
- مديرية الأمن العام
- جهاز الأمن الخاص

جميع الكليات المنحلة إلى التنظيمات التي توفر الحراسة الشخصية لصدام حسين أو المشمولة فيها، بما فيها ما يلي:

- المرافقين
- الحماية الخاصة

المنظمات العسكرية التالية:

- الجيش، سلاح الجوي، البحرية، قوة الدفاع الجوي، والتنظيمات العسكرية النظامية الأخرى
- الحرس الجمهوري
- الحرس الجمهوري الخاص
- مديرية الاستخبارات العسكرية
- جيش القدس
- قوات الطوارئ

القوات شبه العسكرية التالية:

- فدائيي صدام
- ميليشيات حزب البعث
- أصدقاء صدام
- أنشبال صدام

المنظمات الأخرى:

- ديوان الرئاسة
- سكرتارية الرئاسة
- مجلس قيادة الثورة
- المجلس الوطني
- تنظيم الفتوة
- اللجنة الوطنية للألعاب الأولمبية
- المحاكم الثورية والمحاكم الخاصة ومحاكم الأمن الوطني

تُحل كذلك جميع المنظمات التابعة للكليات المنحلة.
قد تضاف لهذه اللائحة في المستقبل أسماء تنظيمات إضافية أخرى.

نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١

وفقاً لصلاحياتي كمدير سلطة الائتلاف المؤقتة ، واتسجماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) . وبناءً على قوانين واعراف الحرب .

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

القسم ١

السلطة الانتقالية المؤقتة

(١) تمارس السلطة الانتقالية المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتاً من أجل إدارة شؤون العراق بفعالية خلال فترة الإدارة الانتقالية بغية استعادة لوضع الأمن والاستقرار وإيجاد الظروف التي تمكن شعب العراق من تحديد مستقبله السياسي بحرية، كما تقوم بتحسين وتعزيز الجهود المبذولة لإعادة بناء وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية الرسمية لتمثيل فئات الشعب وتسهيل الجهود المبذولة لإتعاش للنظام الاقتصادي وإعادة البناء وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

(٢) يُعهد إلى السلطة الانتقالية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها للقرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات.

(٣) يقدم قائد القوات المركزية الأمريكية بصفته قائد قوات الائتلاف، الدعم المباشر إلى السلطة الانتقالية المؤقتة ويقوم بردع الأعمال العدائية والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية والأمن فيها والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وتأمينها وتدميرها، ويساهم بشكل عام في تنفيذ سياسة الائتلاف.

اللائحة التنظيمية رقم ٢ الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق

وفقاً لصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وتسجلاً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها الفصل رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبناءً على قوانين وأعراف الحرب.

وبإشارة إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي (S/2003/538) بتاريخ ٨ / أيار ٢٠٠٣ من المندوبين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

وإدراكاً لوجوب إيداع ٩٥ في المئة من إيرادات مبيعات ما يصدره العراق من النفط ومنتجاته والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، وكذلك الأموال الواردة من مصادر أخرى، وبقياتها ودعوى في هذا الصندوق حتى يتم تشكيل حكومة في العراق تمثل للشعب على نحو سليم ويُعترف بها دولياً؛ وإدراكاً لوجوب إيداع ٥ في المائة من تلك الإيرادات المشار إليها في الفقرة رقم ٢٠ من القرار رقم ١٤٨٣ في صندوق للتعويضات الذي تم تأسيسه وفقاً للقرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١)؛

وتأكيداً مرة أخرى على أن أحد الأهداف الكبرى التي تسعى السلطة الائتلافية المؤقتة من أجل تحقيقها هو نسبة تكريس موارد صندوق تنمية العراق الذي تم تأسيسه مؤخراً والموارد العراقية الأخرى، بما فيها النفط العراقي ومنتجاته، لاستخدامها من أجل تحقيق الخير والرفاهية للشعب العراقي؛

ولتزاماً بالمصاحبي المتنامية مع أحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٤٨٣ والرامية لضمان استخدام صندوق تنمية العراق على نحو يتسم بالشفافية من أجل استيفاء الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ومن أجل إعادة بناء النسيج الاقتصادي في العراق وإصلاح البنى التحتية فيه، ومواصلة نزع سلاح العراق وتسييد حاربي الإقليم واستيفاء أغراض أخرى تعود على الشعب العراقي بالفوائد؛

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

القسم ١

الغرض

تُطبق هذه اللائحة التنظيمية على إدارة صندوق تنمية العراق ("الصندوق")، وتُطبق على استخدامه وعلى حساباته وعلى عمليات المراجعة والتدقيق على تلك الحسابات، وذلك بغية ضمان إدارة الصندوق لصالح الشعب العراقي وبالنسبة عنه بأسلوب يتسم بالشفافية ويتماشى مع القرار رقم ١٤٨٣، كما ترمي هذه اللائحة التنظيمية إلى ضمان استخدام جميع الأموال التي يتم صرفها من الصندوق لأغراض تعود بالفائدة على الشعب العراقي.

الإلحة التنظيمية رقم ٦ الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم العراقي

وفقاً لصلاحياتي كمدير اداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، واتسجلاً مع قرارات مجلس الامن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) . وبناءً على قوتين واعراف الحرب .

مقرين بما نصت عليه الفقرة ٩ من القرار ١٤٨٣ ، بان مجلس الامن يدعم تشكيل لادارة عراقية مؤقتة تدير العراق مؤقتاً من قبل عراقيين ، الى ان يقوم شعب العراق بتأسيس حكومة عراقية معترف بها دولياً ، حكومة نموذجية تأخذ على عاتقها مسؤوليات سلطة التحالف المؤقتة ،

ملاحظين انه بتاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٣ اجتمع مجلس الحكم واعان عن تأسيسه باعتباره الجهة الاساسية لادارة العراق مؤقتاً و المشار اليها في الفقرة ٩ من القرار ١٤٨٣ ،

مؤكدين ان سلطة التحالف المؤقتة والممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة قد عملا وسيعملان مسوية في عملية التشاور والتعاون لدعم تأسيس وعمل المجلس والفرح بتأسيسه في ١٣ تموز ٢٠٠٣ ،

معترفين بانه طبقاً للقرار ١٤٨٣ فان للمجلس صلاحيات ومسؤوليات معينة كممثلين للشعب العراقي ، اضافة لذلك ضمان تمثيل مصالح الشعب العراقي في كل من الادارة المؤقتة وفي تأسيس الحكومة المعترف بها دولياً مؤكداً بانه ، وطبقاً للقرار ١٤٨٣ فان المجلس وسلطة التحالف المؤقتة بالتعاون مع الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة يتخذون على عاتقهم العمل سوية في عملية التشاور والتعاون لمصلحة للشعب العراقي ،

القسم ١

الاعتراف بمجلس الحكم

تعترف سلطات التحالف المؤقتة بمجلس الحكم بانه الجهة الرئيسية للادارة العراقية المؤقتة ، الى حين تشكيل حكومة معترف بها دولياً ، ممثلة للشعب العراقي

القسم ٢

العلاقة بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة

(١) طبقاً للقرار ١٤٨٣ ، فان مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة يتشاوران وينسقان جميع الامور المتعلقة بالادارة المؤقتة للعراق ، بما فيها سلطات مجلس الحكم .

٢) يؤمر جميع موظفي سلطات التحالف المؤقتة وبشكل حازم بالاستجابة الى جميع طلبات الخبراء ، واسداء المعونة التقنية لو اي دعم مطلوب من مجلس الحكم .

القسم ٣

النفذ

تدخل هذه اللائحة للتنفيذية حيز التنفيذ وتصبح سارية المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها.

(موقع)

ل. بول بريمر

مدير سلطات التحالف المؤقتة

١٣ / تموز / ٢٠٠٣

امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٣ (المنفتح)

المحكمة الجنائية المركزية العراقية

وفقاً لصلاحياتي كمدير اداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، وانسجماً مع قرارات مجلس الامن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) . وبناءً على قوانين واعراف الحرب .
والترماً بإنشاء وتطوير نظام قضائي يحوز ثقة واحترام الشعب العراقي .
لخذين بنظر الاعتبار الحاجة المستمرة للدعم العسكري للحفاظ على النظام العام ، اضافة الى ذلك ان من واجب سلطات التحالف المؤقتة استعادة وصيانة النظام وحفظه .
مدركين بدور رجال القانون العراقيين ودور النظام القضائي العراقي في مقارعة الجرائم الخطيرة التي تهدد النظام العام والامن .
وصلاً لمصلحة لشعب العراقي ، وبالنيابة عنه .
لصدرنا ما يلي :-

القسم ١

تأسيس المحكمة الجنائية المركزية العراقية

(١) تؤسس محكمة جنائية مركزية في العراق (يسمى بها فيما بعد " بالمحكمة المركزية ") مقرها مدينة بغداد او اي مكان اخر يتم تعيينه وفقاً لهذا الامر . للمحكمة المركزية نطاق اختصاص مكاني وطني طبقاً للقضايا المشار اليها في القسم العشرون .

(٢) تتكون المحكمة المركزية من محكمتين :-

(أ) محكمة تحقيق .

(ب) محكمة جنائيات .

القسم ٢

محكمة التحقيق

(١) تشكل محكمة التحقيق من قاض منفرد ، وتمارس صلاحيات محاكم التحقيق وفقاً لقانون اصول المحاكمات الجزائية لمرقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل ، والتعديلات التي سوف تصدر من سلطات التحالف المؤقتة على شكل لوامر او منكرات تفسيرية

(٢) لمحكمة التحقيق صلاحية التحقيق في جميع الجرائم التي تعهد اليها من قبل مدير سلطات التحالف المؤقتة .

(٣) لا تملك محكمة التحقيق صلاحية النظر في القضايا المدنية ، عدا دعوى المجنى عليه بالتعويض ، ولا صلاحية للمحكمة في نظر اي قضية لم تعهد اليها من مدير سلطات التحالف المؤقتة .

لجنة الائتلاف المؤقتة رقم ١٥

إنشاء لجنة المراجعة القضائية

وفقاً لمصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها للقرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبناءاً على قوانين وأعراف الحرب.

وإشارة إلى لقرار السلطة الائتلافية المؤقتة باستعادة للنظام والحفاظ عليه وحق السلطة الائتلافية المؤقتة في اتخاذ تدابير لحماية أمنها وكفالة توفير المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة طبقاً لقواعد الإجراءات القانونية وتعزيز سلطة القانون وإشارة إلى أن نظام القضاء العراقي قد تعرض لتدخل سياسي وفساد على مدى سنوات حكم حزب البعث العراقي وإشارة إلى أن من مميزات استقرار أي مجتمع أن يكون النظام القضائي مستقلاً وغير منحاز، وأنه يلزم وضوح هذا للمجتمع أيضاً وإدراكاً للدور الذي ستقوم به لجنة المراجعة القضائية في ضمان أعلى معايير الخدمة القضائية الممكنة وتمشيًا مع أمر المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة رقم ١ للمعني بتطهير الشعب العراقي من حزب البعث (سلطة الائتلاف المؤقتة / امر / ١٦ أيار ٢٠٠٣ / ١).

اعلن بموجب هذا الامر ما يلي:

القسم ١

إنشاء لجنة المراجعة القضائية

- (١) ينشأ كيان يعرف باسم لجنة المراجعة القضائية (يطلق عليه فيما يلي "اللجنة")، تبدأ العمل في وقت يحسده المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة.
- (٢) تعمل اللجنة بموافقة المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة وتتوقف عن العمل في وقت يحدده.

القسم ٢

قانون القضاء العراقي

عملاً بالقسم ٣ من اللائحة التنظيمية رقم ١، الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة، يعطى العمل بأحكام قانون التنظيم القضاء العراقي رقم ١٦٠ لعام ١٩٧٩ ("قانون القضاء العراقي")، التي تتعارض مع هذا الأمر أو أي قرار صادر عن السلطة الائتلافية المؤقتة أو كبير المستشارين أو لجنة المراجعة القضائية. ولا يوجد في قانون القضاء العراقي أو أي قانون عراقي آخر ما يعوق عمل هذه اللجنة الذي ينص عليه هذا الأمر وتحدده مرجعية عمل اللجنة.

تشكيل جيش عراقي جديد

وفقاً لصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب،

وإشارة إلى أن القرار رقم ١٤٨٣ ينشئ الدول الأعضاء تقديم المساعدة لشعب العراق. ضمن ما تقدمه لهم من أشياء أخرى، للإسهام في ظروف الاستقرار والأمن في العراق،

وتذكيراً بأن أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (سلطة الائتلاف المؤقتة /أمر/ ٧ اب ٢٠٠٣/٢)، المعني بحل الكيانات، أمر بحل الجيش والقوات الجوية والقوات البحرية وقوة الدفاع الجوي والخدمات العسكرية النظامية الأخرى والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص ومديرية الاستخبارات العسكرية وجيش القدس وقوات الطوارئ وفدائيي صدام ومليشيا حزب البعث وأصفاء صدام وأشبال صدام وغيرها من الكيانات.

وإذ أذكر أيضاً بأن القسم ٥ من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٢ يتطلع إلى تشكيل جيش عراقي جديد بوصفه الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع الذاتي في العراق الحر،

وإذ أدرك الحاجة إلى البدء على وجه السرعة وبدون تأخير في تشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني الذاتي عن العراق الحر لدى انتهاء ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة،

وانطلاقاً من إدراك الحاجة لإشراك المؤسسات الحكومية العراقية الناشئة في تحديد هيكل ومؤسسات وأدوار القوات المسلحة الوطنية في العراق الجديد،

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٢٤

وزارة العلوم والتكنولوجيا

وفقا لصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، وانسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبناءا على قوانين وأعراف الحرب .

واعترافا بوجود قوة عاملة كبيرة في العراق تتألف من مهندسين وفنيين مدربين تدريباً جيداً وقادرين تماماً على النهوض بمبادرات البحث العلمي والتنمية من أجل مساندة إعادة الإعمار في العراق والتنمية الاقتصادية فيه؛

وتذكيراً بأن خبرات العراق العلمية استخدمت على نحو لا يتماشى مع المفاهيم المقبولة للتطور العلمي ولتحقيق أغراض تستجيب لتوجيهات نظام الحكم السابق؛

وانطلاقاً من إبراك ضرورة إعادة توجيه جهود البحث العلمي والتقني في العراق بعيداً عن تطوير الأسلحة من أجل تحويل القاعدة الصناعية العراقية وتحديثها دعماً للتنمية الاقتصادية المستدامة في العراق؛

أعلن بموجب هذا ما يلي:

القسم ١

حل منظمة الطاقة الذرية

يتم بموجب هذا الأمر، ووفقاً للأمر رقم ٢ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٣ والخاص بحل الكيانات، حل منظمة الطاقة الذرية. ويتم نقل موظفي منظمة الطاقة الذرية وتحويل أصولها إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا المنشأة بموجب هذا الأمر.

أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٣٥

إعادة تشكيل مجلس القضاة

وفقاً لمصالحاتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب؛

أخضع بعين الاعتبار أن العراق قبل التغييرات التي أجراها النظام السابق، كان به مجلس قضاة عامل يدير الجهاز القضائي وجهاز الادعاء العام ويعمل على ضمان أن الجهاز القضائي يمارس سلطاته طبقاً لمبادئ سيادة القانون وأن تعيين القضاة والمدعين العامين يتم من بين أشخاص يتمتعون بسمعة طيبة لا تشوبها شائبة من حيث النزاهة والاستقامة، ويُعرفون بكفائتهم في مجال القانون؛

وإدراكاً منا بأن وجود جهاز قضائي حر ومستقل لا يخضع للتأثيرات الخارجية، ويعمل فيه أشخاص أكفاء يمثل شرطاً أساسياً من شروط توفّر سيادة القانون.

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

القسم ١

المقررات

يعيد هذا الأمر تشكيل مجلس القضاة ("المجلس") المكلف بالإشراف على جهازي القضاء والادعاء العام في العراق. يؤدي المجلس وظائفه بشكل مستقل عن وزارة العدل.

القسم ٢

العضوية

(١) يقدم المسؤولون الذين يشغلون المناصب التالية خدماتهم للمجلس بصفتهم أعضاء فيه:

رئيس محكمة التمييز (رئيس المجلس)

نواب رئيس محكمة التمييز

المدير العام لمجلس شوري الدولة

المدير العام لجهاز الادعاء العام

المدير العام لجهاز الاشراف القانوني

مدير عام الإدارة، إذا كان من يشغل هذا المنصب قاضياً أو مدعي عام.

رؤساء محاكم الاستئناف

أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٣٧

الاستراتيجية الضريبية لعام ٢٠٠٣

وفقاً لصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وانسجماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب،

وأصراراً منا على إيجاد الظروف المناسبة للإعمار الاقتصادي للعراق؛

وأخذين بعين الاعتبار هيئة الضريبة عاطلة عن العمل؛

وأصراراً منا على استكمال عملية المراجعة الواسعة على الضرائب في العراق بهدف تحسين عمل النظام الضريبي وكفاءته؛

وإدراكاً منا بأن هذه التحصيلات الضريبية هي لفائدة للشعب العراقي، وتتماشى إلى أقصى درجة ممكنة مع قواعد تقدير وتحديد الضرائب وجبايتها المعمول بها في ظل القانون الحالي؛

وإدراكاً منا بوجود وجود استراتيجية ضريبية مؤقتة لما تبقى من عام ٢٠٠٣، لحين الإنهاء من مثل هذه المراجعة؛

أعلن بموجب ذلك ما يلي:

الاستثمار الأجنبي

وفقاً لصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب،

ونتيجة لعملتي الوثيق مع مجلس الحكم لضمان تحقيق التغيير الاقتصادي على نحو مقبول للشعب العراقي؛

واعترافاً برغبة مجلس الحكم في إحداث تغيير هام في نظام الاقتصاد العراقي؛

وإصراراً منا على تحسين ظروف المعيشة لجميع العراقيين، وتحسين مهاراتهم التقنية وفرص المتاحة لهم، وكذلك مكافحة البطالة في العراق وما يرافقها من آثار تضر بالسلامة العامة؛

ننوه بأن تسهيل الاستثمار الأجنبي يساعد على تطوير البنية الأساسية وتنمية النشاط التجاري العراقي ويجاد فرص العمل الجديدة وجلب رؤوس الأموال، وهو ما يؤدي إلى إدخال التقنية الجديدة إلى العراق وتعزيز نقل المعرفة والمهارات إلى العراقيين.

إننا إذ نعترف بالعقبات الناتجة عن طبيعة الهيكل القانوني المنظم للأعمال التجارية في العراق، والطريقة التي كان نظام الحكم السابق يتبعها في تطبيقه لتلك القوانين التنظيمية؛

نقر بأن سلطة الائتلاف المؤقتة تلزم بتوفير ما يلزم لإدارة شئون العراق على نحو فعال، وضمان الخير والرفاهية للشعب العراقي وتمكينه من تأدية مهامه ووظائفه الاجتماعية ومعاملاته العادية في إطار حياته اليومية؛

التي تم اعدادها من قبل مرصد الحريات الصحفية

١- حسين عثمان المترجم التابع لشبكة "ITN" البريطانية للأخبار بعد إطلاق النار على السيارة التي كان يستقلها من قبل القوات العراقية على مشارف مدينة البصرة في ٢٣ مارس ٢٠٠٣.

٢- عقيل محمد رشيد الجنابي رئيس تحرير صحيفة الفتحاء قتل داخل مكتبه طعنًا بالمسكاكين في مدينة الحلة في ٢٤ يونيو ٢٠٠٣ .

٣- قمران عبد الرزاق محمد ٢٥ عامًا المترجم في "BBC" اثر قصف موكب كردي شمال العراق بنيران القوات الامريكية في يوم ١٦ لبريل ٢٠٠٣ .

٤- أحمد كريم والذي يعمل مراسلاً لقناة كردستان الفضائية قتل في ٢ يوليو ٢٠٠٣

٥- أحمد شوكت الذي يعمل في صحيفة "بلا اتجاه" العراقية الأسبوعية قتل عندما اقتحم مكتبه مسلحان وأطلقا النار عليه في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣.

٦- دريد عيسى محمد يعمل كمترجم ومترجم في شبكة التلفزيون الاخبارية CNN قتل اثر إطلاق نار في كمين عند ضواحي العاصمة بغداد في ٢٧ يناير ٢٠٠٤ .

٧- ياسر خطاب ويعمل في شبكة التلفزيون الاخبارية CNN قتل اثر إطلاق نار في كمين عند ضواحي العاصمة بغداد في ٢٧ يناير ٢٠٠٤ .

٨- سفير نادر مصور تابع لمحطة التلفزيون Qulan التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني .

٩- هيمن محمد صالح مصور تابع لمحطة التلفزيون Qulan التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني.

١٠- أيوب محمد صالح مصور تابع لقناة كردستان الفضائية.

١١- غريب محمد صالح مصور تابع لقناة كردستان الفضائية.

١٢- سيمكو كريم محي الدين مصور حر

١٣- عبد الستار عبد الكريم مصور صحفي في الجريدة اليومية "النقبة"

١٤- ناصح سليم صحفي حر

١٥- كاميران محمد عمر صحفي حر

١٦- صلاح سينك رئيس تحرير صحيفة "الاتحاد"

١٧- شوكت شيخ يزدين ناشر

- ١٨- مهدي خضنلو رئيس تحرير صحيفة "تصري الكردي"
- ١٩- مهدي سعد عبد الله رئيس تحرير صحيفة "النراعي"
- ٢٠- محمود عواد حمادي (٣٢ عاماً) رئيس تحرير صحيفة الجزيرة قتل على أيدي القوات الأمريكية في مدينة القلوجة في ٢ مارس ٢٠٠٤.
- ٢١- سلوان عبد الغني مهدي النعيمي وهو مترجم عراقي يعمل لحساب إذاعة صوت أمريكا قتل عندما قام مسلحون بإطلاق الرصاص عليه في بغداد في أوائل مارس ٢٠٠٤.
- ٢٢- علي عبد العزيز (٣٥ عاماً) مصور قناة العربية الإخبارية للفضائية قتل اثر إطلاق النار عليه من قبل القوات الأمريكية في بغداد في ١٨ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٣- علي الخطيب (٣٢ عاماً) للمرسل لدى قناة العربية الإخبارية للفضائية قتل اثر إطلاق النار عليه من قبل القوات الأمريكية في بغداد في ١٨ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٤- نادية نصرت المذيع في شبكة الاعلام العراقية قتلت عندما أطلق مسلحون النار على حافلة كانت تنقلها مع زملائها في ديالى يوم ١٨ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٥- محمد أحمد مرجان يعمل في شبكة الاعلام العراقية قتل عندما أطلق مسلحون النار على الحافلة التي كانت تنقله وزملاءه في ديالى يوم ١٨ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٦- مجيد رشيد يعمل فنياً في شبكة الاعلام العراقية قتل عندما أطلق مسلحون النار على الحافلة التي كانت تنقله في ديالى يوم ١٨ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٧ - عمر هاشم كامل يعمل لحساب مجلة التايم الأمريكية قتل على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٢٦ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٨ - برهان محمد مزهور الذي يعمل مصور تلفزيوني مع محطة 'ABC' الإخبارية قتل بنيران القوات الأمريكية في مدينة القلوجة في ٢٦ مارس ٢٠٠٤.
- ٢٩ - أسعد كاظم مرسل تلفزيون العراقية قتل اثر إطلاق النار من القوات الأمريكية على ميارته قرب منطقة سامراء شمال غرب العاصمة بغداد في ١٩ ابريل ٢٠٠٤.
- ٣٠ - حسين صالح يعمل سائق لصالح تلفزيون العراقية قتل اثر إطلاق النار من القوات الأمريكية على ميارته قرب مدينة سامراء ١٩ ابريل ٢٠٠٤.
- ٣١ - منير عمران يعمل كمنتج حربي لتلفزيون الدولة البولندي قتل على أيدي مسلحين مجهولين جنوب بغداد في ٧ مايو ٢٠٠٤.
- ٣٢ - رشيد حميد والي يعمل كمساعد مصور في قناة الجزيرة الإخبارية القطرية قتل بنيران مجهولة المصدر في مدينة كربلاء يوم ٢١ مايو ٢٠٠٤.
- ٣٣ - محمود إسماعيل دلوود يعمل في جريدة الصباح الجديد قتل على أيدي مسلحين

مجهولين في بغداد في ٢٩ مايو ٢٠٠٤.

٣٤ - سامية عبد الجابر تعمل إدارية وفتية في جريدة الصباح الجديد قتلت على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٢٩ مايو ٢٠٠٤.

٣٥ - سهر الدين النعيمي رئيس تحرير صحيفة اسبوعية تصدر في كركوك قتل عندما لقي على سيارته قنبلة يدوية في كركوك (حي القورية) في ٤ يونيو ٢٠٠٤.

٣٦ - حسام علي مصور صحفي قتل على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة الفلوجة في ١٥ أغسطس ٢٠٠٤.

٣٧ - محمود حامد عباس (٣٢ عاماً) مصور صحفي يعمل لمحطة التلفزيون الألمانية قتل على أيدي مسلحين مجهولين في الفلوجة في ١٥ أغسطس ٢٠٠٤.

٣٨ - علي جابر صحفي عراقي مرافق للصحفي الإيطالي (إنزو بالدني) قتل على أيدي عناصر مسلحة بالقرب من مدينة النجف وذلك بعد خطف الصحفي الإيطالي في ٢١ أغسطس ٢٠٠٤.

٣٩ - جمال توفيق سلمان مصور صحفي يعمل لحساب "Gazeta Wyborcza" قتل على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٤.

٤٠ - اسماعيل طاهر محسن صحفي يعمل لصالح قناة AP قتل بالقرب من منزله على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد يوم ٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

٤١ - أحمد جاسم صحفي عراقي كان يعمل لصالح تلفزيون قناة العراقية قتل على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٧ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٢ - كرم حسين مصور صحفي يعمل لوكالة "يرسفوتو" الأوروبية الإخبارية قتل في الموصل في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٣ - دينا محمد حسن مراسلة تلفزيون "الحرية" قتلت في حي الاعظمية اثر إطلاق النار عليها من قبل عناصر مسلحة في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٤ - لقاء عبد الرزاق مذبة في قناة الشرقية قتلت اثر إطلاق النار على مركبة كانت تستقلها من قبل مسلحين مجهولين جنوب بغداد في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٥ - نصر الله الداودي (٥٥ عاماً) رئيس تحرير صحيفة العراق اليومية للصائفة باللغة الكردية في عهد الرئيس المخلوع صدام حسين ، قتل على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٦ - علي عنان

٤٧ - حسن علوان،

٤٨ - رمزية موشي

- ٤٩ - نبيل حسين، في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٥٠ - ضياء نجم (٥٥ عاماً) المصور الصحفي في وكالة رويترز للأنباء قتل أثناء تغطيته لاستبأكاً مسلحاً بين المسلحين والعسكريين الأمريكيين في الأول من نوفمبر ٢٠٠٤ غرب بغداد حيث أصيب برصاص قناص أمريكي في رأسه .
- ٥١ - محرر معد صحيفة تعمل لصالح صحيفة الميزان وصحيفة الحياة الجديدة قتلت على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٣ يونيو ٢٠٠٤ .
- ٥٢ - دلود قاسم صحفي يعمل لصالح الراديو الألماني قتل وزوجته وابيه على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٤ فبراير ٢٠٠٥ .
- ٥٣ - مؤيد سامي رئيس تحرير صحيفة (البرلمان البغوية) قتل على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة بعقوبة في ١٣ يناير ٢٠٠٥.
- ٥٤ - علي ضياء حسن (٤٧) عاماً محرر في صحيفة النهضة العراقية قتل على أيدي مسلحين مجهولين في بغداد في ١٦ يناير ٢٠٠٥
- ٥٥ - هدى ضياء حسن محررة في صحيفة النهضة العراقية قتلت على أيدي مسلحين مجهولين بعد اختطافها في بغداد في ١٦ يناير ٢٠٠٥.
- ٥٦ - عبد الحسين خزل (٤٠ عاماً) مراسل قناة "الحرة" للأخبار قتل وابنه (١٣ أعوام) على أيدي مسلحين مجهولين في البصرة في ٨ فبراير ٢٠٠٥.
- ٥٧ - رائدة الوزان مذيعة تلفزيون العراقية قتلت على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة الموصل في ٢٨ فبراير ٢٠٠٥.
- ٥٨ - سامان عبد الله مذيع الأخبار في تلفزيون كركوك قتل على أيدي مسلحين مجهولين في كركوك في ٥ أبريل ٢٠٠٥.
- ٥٩ - احمد ام صحفي واديب يعمل في صحيفة المدى قتل نبأ على أيدي مسلحين مجهولين في منطقة اليوسفية في ١٥ مايو عام ٢٠٠٥ .
- ٦٠ - نجم عبد خضير صحفي عراقي قتل نبأ على أيدي مسلحين مجهولين في منطقة اليوسفية في ١٥ مايو ٢٠٠٥.
- ٦١ - احمد خالد سلطان عضو هيئة لدرية في رابطة الصحفيين الشباب ومحرر في صحيفة السد قتل على أيدي مسلحين مجهولين غرب بغداد في ١٧ يوليو ٢٠٠٥.
- ٦٢ - وليد ابراهيم
- ٦٣ - حيدر كاظم
- ٦٤ - عبد القادر محمد البدرائي صحفي يعمل مع وكالة انباء عراقيون قتل على أيدي قوات الجيش العراقي في مدينة الفلوجة في ٨ أغسطس ٢٠٠٥.

٦٥ - لائق ابراهيم صحفي يعمل في اذاعة كردستان قتل على ايدي مسلحين مجهولين في كركوك في ١٠ مارس ٢٠٠٥.

٦٦ - احمد عبد الجبار هاشم صحفي يعمل في صحيفة الصباح قتل بعد اختطافه من قبل مسلحين مجهولين في بغداد في ٣١ مارس ٢٠٠٥ .

٦٧ - حسام هلال مرسوم مصور تلفزيوني يعمل لصالح قناة كرد ستان قتل على ايدي مسلحين مجهولين في الموصل في ١٤ مارس ٢٠٠٥ .

٦٨ - جاسم لقيس صحفي يعمل لصالح صحيفة السيادة قتل وابنه عندما فتح مسلحون النار عليه داخل ميارته شمال العاصمة بغداد في ٢٢ يونيو ٢٠٠٥.

٦٩ - جاسم الشبيخي صحفي حر قتل على ايدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٢٢ يونيو ٢٠٠٥ .

٧٠ - احمد وائل البكري (٣٤ عاماً) مخرج تلفزيوني يعمل في قناة الشرقية الفضائية قتل بنيران القوات الامريكية وسط العاصمة بغداد في ٢٨ يونيو ٢٠٠٥.

٧١ - زيد محمد سلوم للزيدي سائق يعمل لدى قناة الحرة الاخبارية قتل على ايدي مسلحين مجهولين جنوب العاصمة بغداد في ١٢ اغسطس ٢٠٠٥.

٧٢ - هادي حسن الشمري مدير تحرير مجلة بلادي قتل على ايدي مسلحين مجهولين في بغداد منتصف عام ٢٠٠٥ .

٧٣ - خالد صبيح العطار (٤٣ عاماً) منتج و مقدم برامج في تلفزيون قناة العراقية قتل على ايدي مسلحين مجهولين بعد اختطافه من وسط مدينة الموصل في الاول من يوليو ٢٠٠٥.

٧٤ - مها ابراهيم رئيسة محرري قناة بغداد التلفزيونية قتلت بنيران القوات الامريكية في بغداد في ٣ يوليو ٢٠٠٥.

٧٥ - احلام يوسف مهندسة تعمل في قناة العراقية في الموصل قتلت على ايدي مسلحين مجهولين وسط مدينة الموصل بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥

٧٦ - عنان البياتي منتج ومقدم تلفزيوني يعمل مع التلفزيون الايطالي قتل في منزله في بغداد على ايدي مسلحين مجهولين في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥ .

٧٧ - رافع محمود مقدم برامج في راديو ديالى التابع لشبكة الاعلام قتل على ايدي مسلحين مجهولين في ديالى منطقة (الكاطون) في ٢٧ اغسطس ٢٠٠٥ .

٧٨ - حيدر فاخر التميمي (٣٨ عاماً) مراسل صحيفة نيويورك تايمز ومدير لخبار قناة المربد الفضائية قتل بعد اختطافه من منزله وسط مدينة البصرة في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥

٧٩ - هند اسماعيل (٢٨ عاماً) مراسلة صحيفة السفير في الموصل قتلت على ايدي

مسلحين مجهولين في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ .

٨٠ - فراس المعاضبي (٤٠ عاماً) صحفي يعمل لصالح صحيفة السفير قتل على

أيدي مسلحين مجهولين في مدينة الموصل في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ .

٨١ - احمد حسين المالكي صحفي يعمل في صحيفة تلغراف اليوم قتل بعد اختطافه لمدة

شهرين وعثر عليه مقتولاً في مدينة الموصل في ٧ نوفمبر ٢٠٠٥ .

٨٢ - محمد هارون الفتلاوي أمين سر نقابة الصحفيين العراقيين ورئيس تحرير صحيفة

القضية اليومية قتل على أيدي مسلحين مجهولين وسط العاصمة بغداد في ١٩ أكتوبر

٢٠٠٥ .

٨٣ - ميسون عبد الحافظ مصممة في صحيفة الجمهورية قتلت قرب مقر عملها في

بغداد على أيدي مسلحين مجهولين في لواتل عام ٢٠٠٥ .

٨٤ - فاضل حسين الخفاجي محرر في صحيفة الدعوة قتل على أيدي مسلحين

مجهولين في بغداد في ٣٠ يناير ٢٠٠٥ .

٨٥ - حيدر الجوراني مراسل صحيفة الدعوة في النجف الاشراف قتل أثناء المعارك

التي خاضها جيش المهدي ضد القوات الامريكية .

٨٦ - فاضل حازم فاضل مراسل تلفزيون الحرية قتل اثر انفجار عبوة ناسفة قرب

وزارة الداخلية في بغداد في ١٤ ابريل ٢٠٠٥ .

٨٧ - علي ابراهيم عيسى مصور في تلفزيون الحرية قتل اثر انفجار عبوة ناسفة قرب

وزارة الداخلية في بغداد في ١٤ ابريل ٢٠٠٥ .

٨٨ - شامل عبد الله سعد مراسل تلفزيون الكردي في كركوك وجد مقتولاً في إحدى

شوارع كركوك في ١٥ ابريل ٢٠٠٥ .

٨٩ - صالح ابراهيم مراسل وكالة الاسو شينك برس قتل في انفجار استهدف للقوات

الامريكية في بغداد في ٢٣ ابريل ٢٠٠٥ .

٩٠ - نجاه محمد كريم مدير اداري يعمل في راديو مجلة قتل بنيران قناص امام مقر

عمله في بغداد في ٢٦ ابريل ٢٠٠٥ .

٩١ - قاسم محمد حارس امني يعمل في راديو مجلة قتل بنيران قناص امام مقر عمله

في بغداد في ٢٦ ابريل ٢٠٠٥ .

٩٢ - ياسر الصالحى صحفي عراقي يعمل مع مجموعة صحفية لمريكية تدعى ثايت

رايدر قتل اثر إطلاق النار عليه وهو في سيارته من قبل القوات الامريكية في ٢٢ يونيو

٢٠٠٥ .

٩٣ - عبد السلام احمد صحفي يعمل لصالح قناة السومرية الفضائية قتل على أيدي

- مسلحين مجهولين في بغداد في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥ .
- ٩٤- محمود زعال (٣٥ عاماً) مراسل تلفزيون قناة بغداد الفضائية قتل بنيران القوات الأمريكية في منطقة الخالدية في ١٤ يناير ٢٠٠٦ .
- ٩٥ - مرشد سلمان صحفي رياضي قتل بعد اختطافه من قبل مجموعة مسلحة في بغداد لوائك يناير ٢٠٠٦ .
- ٩٦- لادن نوي(٣٣ عاماً) عراقي الجنسية مترجم صحفي قتل عندما اختطف مسلحون الصحفية الأمريكية جيل كارول في بغداد في ٧ يناير ٢٠٠٦ .
- ٩٧ - استاذ الاعلام والصحفي عبد الرزاق النعاس قتل على ايدي مسلحين مجهولين وسط بغداد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ .
- ٩٨ - حمزة حسين (١٩ عاماً) صحفي رياضي يعمل في قناة الديار الفضائية قتل اثر تفجار سيارة مفخخة وسط العاصمة بغداد في ٢٢ يناير ٢٠٠٦ .
- ٩٩ - اطوار بهجت(٣٠ عاماً) مراسلة قناة العربية الاخبارية قتلت على ايدي مسلحين مجهولين في محافظة صلاح الدين بعد اختطافها في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ .
- ١٠٠ - خالد محمود الفلاح(٣٩ عاماً) مصور تلفزيوني يعمل لصالح قناة العربية الاخبارية قتل على ايدي مسلحين مجهولين في محافظة صلاح الدين بعد اختطافه في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ .
- ١٠١ - عدنان خير الله (٣٦ عاماً) مهندس بث تلفزيوني يعمل لصالح قناة العربية الاخبارية قتل على ايدي مسلحين مجهولين في محافظة صلاح الدين بعد اختطافه في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ .
- ١٠٢ - منصف عبد الله الخالدي(٣٥ عاماً) مدير قسم الاخبار في قناة بغداد الفضائية قتل على ايدي مسلحين مجهولين في مدينة بغداد في يوم ٧ مارس ٢٠٠٦ .
- ١٠٣- اسجد حميد حسن مدير تلفزيون قناة العراقية قتل على ايدي مسلحين مجهولين في بغداد في ١١ مارس ٢٠٠٦ .
- ١٠٤ - نور تركي العامل في تلفزيون قناة العراقية قتل على ايدي مسلحين مجهولين في بغداد في ١١ مارس ٢٠٠٦ .
- ١٠٥ - محسن خضير رئيس تحرير مجلة الف باء قتل على ايدي مسلحين مجهولين في بغداد في ١٣ مارس ٢٠٠٦ .
- ١٠٦- علي حميد المياحي صحفي يعمل في صحيفة الدعوة قتل بنيران القوات المشتركة عندما كان يغطي مدامه عسكرية لمسجد في بغداد في ١٩ مارس ٢٠٠٦ .
- ١٠٧- كامل مناحي غير صحفي يعمل في صحيفة النهار العراقية ويصل كمراسل

- لمعهد صحافة الحرب والسلام (IWPR) في العراق قتل اثناء مذبحة القوت متعددة الجنسيات لاحد المساجد في بغداد في ١٩ مارس ٢٠٠٦ .
- ١٠٨- عبد الجليل جاسم المحمدوي محرر في صحيفة الرسالة قتل اثناء تغطيته لاحدى الخطب الدينية اثر تفجير انتحاري دخل مسجدا في بغداد في ٨ ابريل ٢٠٠٦ .
- ١٠٩- قصي العامري المنسق الاعلامي لاذاعة البلاد قتل على ايدي مسلحين مجهولين في بغداد في ٢٢ ابريل ٢٠٠٦ .

قائمة بأسماء الأكاديميين والكفاءات العراقية الذين تم اغتيالهم أثناء الاحتلال
حسب إحصائية رابطة عوائل الشهداء الأبرار

- ١- الأستاذ الدكتور محمد عبدالله الراوي، رئيس جامعة بغداد، نقيب الأطباء العراقيين، زميل الكلية الملكية الطبية، اختصاص باطنية، اغتيل في عيادته الطبية بمنطقة المنصور عام ٢٠٠٣.
- ٢- أ.د. مكي حبيب المؤمن، خريج جامعة مشيخان الأميركية اختصاص في مادة التاريخ المعاصر، أستاذ سابق في جامعة البصرة وبغداد ومركز الدراسات الفلسطينية وجامعتي أربيل والسليمانية. بعد السقوط تعرض إلى حادث سيارة مفعل وتوفي يوم ٢٠٠٣/٦/٢٠ بعد أن أقعده المرض.
- ٣- أ. د. محمد عبد المنعم الأزهرلي، جامعة بغداد، كلية العلوم، قسم الكيمياء، من مصر العروبة يحمل الجنسية العراقية، تمت تصفيته من قبل قوات الاحتلال في معتقل المطار منتصف عام ٢٠٠٣ لأنه يحمل دكتوراه كيمياء وهو عالم متميز وعمل في مراكز بحثية متخصصة.
- ٤- أ. د. عصام شريف محمد التكريتي، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، عمل سفيراً للعراق في تونس منتصف التسعينات، اغتيل في منطقة العامرية يوم ٢٠٠٣/١٠/٢٢ مع (٥) أشخاص من أصدقائه.
- ٥- أ. د. مجيد حسين علي، جامعة بغداد، كلية العلوم، متخصص في مجال بحوث الفيزياء النووية، تمت تصفيته مطلع عام ٢٠٠٤ لأنه عالم ذرة.
- ٦- أ. د. عماد سرسم، أستاذ جراحة العظام والكسور، زميل كلية الجراحين الملكية عميد كلية الطب في جامعة بغداد سابقاً، عضو الهيئة الإدارية لنقابة الأطباء العراقيين، عضو اتحاد الأطباء العرب.
- ٧- أ. د. صبري مصطفى البياتي، رئيس قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، اغتيل في حزيران ٢٠٠٤.
- ٨- أ. د. أحمد الراوي، أستاذ سابق في كلية الزراعة، جامعة بغداد/ قسم التربة، نسب للعمل في مركز (إباء) التخصصي. قتل مع زوجته عام ٢٠٠٤ على الطريق السريع في منطقة الغزالية.
- ٩- أ. د. عدنان عباس خضير السلماني، مدير في وزارة الري، أستاذ في كلية المأمون، اختصاص تربة استشهد في الفلوجة عام ٢٠٠٤.
- ١٠- أ. د. وجيه محبوب الطائي، اختصاص تربية رياضية، مدير عام التربية الرياضية في وزارة التربية.
- ١١- أ. د. علي حسين كامل، جامعة بغداد، كلية العلوم، قسم الفيزياء.
- ١٢- أ. د. مروان مظهر الهيتي، جامعة بغداد، كلية الهندسة، اختصاص هندسة كيميائية.
- ١٣- أ. د. مصطفى المشهداني، جامعة بغداد، كلية الآداب، اختصاص علوم إسلامية.
- ١٤- أ. د. خالد محمد الجنابي، جامعة بابل، كلية الآداب، اختصاص تاريخ إسلامي.

- ١٥- أ. د. شاكر الخفاجي، جامعة بغداد، شغل منصب مدير عام الجهاز المركزي للتقنين والسيطرة النوعية، اختصاص إدارة أعمال.
- ١٦- أ. د. عبد الجبار مصطفى، عميد كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، اختصاص علوم سياسية.
- ١٧- أ. د. صباح محمود الربيعي، عميد كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
- ١٨- أ. د. أسعد سالم شريدة، عميد كلية الهندسة، جامعة البصرة، دكتوراه هندسة.
- ١٩- أ. د. ليلى عبدالله سعيد، عميد كلية القانون، جامعة الموصل، دكتوراه قانون، اغتيلت مع زوجها.
- ٢٠- أ. د. منير الخيرو، زوج د. ليلى عبد الله، كلية القانون، جامعة الموصل، دكتوراه قانون.
- ٢١- أ. د. سالم عبد الحميد، عميد كلية الطب، الجامعة المستنصرية، اختصاص طب وقائي.
- ٢٢- أ. د. علاء داود، مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية، جامعة البصرة.
- ٢٣- أ. د. حسان عبد علي داود الربيعي، مساعد عميد كلية الطب، جامعة بغداد.
- ٢٤- أ. د. مروان رشيد، مساعد عميد كلية الهندسة، جامعة بغداد.
- ٢٥- أ. د. فلاح علي حسين، عميد كلية العلوم / الجامعة المستنصرية.
- ٢٦- مصطفى محمد الهيتي، عميد كلية الصيدلة، جامعة بغداد، اختصاص علوم الصيدلة.
- ٢٧- أ. د. كاظم مشحوط عوض، عميد كلية الزراعة، جامعة البصرة.
- ٢٨- أ. د. جاسم محمد الشمري، عميد كلية الآداب / جامعة بغداد.
- ٢٩- أ. د. موفق يحيى حمدون، معاون عميد كلية الزراعة، جامعة الموصل.
- ٣٠- أ. د. عقيل عبد الجبار البهادلي، معاون عميد كلية الطب، جامعة النهدين.
- ٣١- أ. د. إبراهيم طلال حسين، معاون عميد كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
- ٣٢- أ. د. رعد شلاش، رئيس قسم البايولوجي، كلية العلوم، جامعة بغداد.
- ٣٣- أ. د. فؤاد إبراهيم محمد البياتي، رئيس قسم اللغة الألمانية، كلية اللغات، جامعة بغداد، اغتيل أمام منزله في حي الغزالية في بغداد في ٢٠٠٥/٤/١.
- ٣٤- أ. د. حسام الدين أحمد محمود، رئيس قسم التربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
- ٣٥- أ. د. عبد اللطيف علي المياح، معاون مدير مركز دراسات الوطن العربي، جامعة بغداد، اغتيل أوائل عام ٢٠٠٤ بعد يوم واحد من ظهوره على شاشة إحدى الفضائيات العربية وهو يطالب بإجراء انتخابات نيابية.
- ٣٦- أ. د. هشام شريف، رئيس قسم التاريخ، جامعة بغداد.
- ٣٧- أ. د. إيمان يونس، رئيس قسم الترجمة، جامعة الموصل.
- ٣٨- أ. د. محمد كمال الجراح، اختصاص لغة إنكليزية، جامعة بغداد، نسب للعمل في المملكة المغربية، آخر موقع له مدير عام في وزارة التربية،

- اغتيال في منطقة العامرية يوم ٢٠٠٤/٦/١٠.
- ٣٩- أ. د. وسام الهاشمي، رئيس جمعية الجيولوجيين العراقية.
- ٤٠- أ. د. رعد عبد اللطيف السعدي، مستشار في اللغة العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اغتيال يوم ٢٠٠٥/٥/٢٨ في منطقة البياع ببغداد.
- ٤١- أ. د. موسى سلوم أمير الربيعي، معاون عميد كلية التربية، الجامعة المستنصرية، اغتيال يوم ٢٠٠٥/٥/٢٨ في منطقة البياع ببغداد.
- ٤٢- أ. د. حسين ناصر خلف، باحث في كلية الزراعة، مركز بحوث النخيل، جامعة البصرة، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٢ عثر على جثته في منطقة الفيحاء بعد اختطافه يوم ٢٠٠٥/٥/١٨.
- ٤٣- أ. د. محمد تقي حسين الطالقاني، دكتوراه فيزياء نووية.
- ٤٤- أ. د. طالب إبراهيم الظاهر، جامعة ديالى، كلية العلوم، اختصاص فيزياء نووية، اغتيال في بعقوبة شهر آذار ٢٠٠٥.
- ٤٥- أ. د. هيفاء علوان الحلبي، جامعة بغداد، كلية العلوم للبنات، اختصاص فيزياء.
- ٤٦- أ. د. عمر فخري، جامعة البصرة، كلية العلوم، اختصاص في العلوم البيولوجية.
- ٤٧- أ. د. ليث عبد العزيز عباس، جامعة النهرين، كلية العلوم.
- ٤٨- أ. د. عبد الرزاق النعاس، جامعة بغداد، كلية الإعلام، اغتيال يوم ٢٠٠٦/١/٢٨.
- ٤٩- أ. د. محمد فلاح هويدي الجزائري، جامعة النهرين، كلية الطب، اختصاص جراحة تقويمية، اغتيال يوم عودته من أداء فريضة الحج مطلع عام ٢٠٠٦ وهو طبيب في مستشفى الكاظمية التعليمي.
- ٥٠- أ. د. خولة محمد تقي، جامعة الكوفة، كلية الطب.
- ٥١- أ. د. هيكل محمد الموسوي، جامعة بغداد، كلية الطب.
- ٥٢- أ. د. رعد أوخسن البينو، جامعة الأنبار، كلية الطب، اختصاص جراحة.
- ٥٣- أ. د. أحمد عبد الرحمن حميد الكبيسي، جامعة الأنبار، كلية الطب، عضو هيئة التدريس.
- ٥٤- أ. د. نؤيل بطرس ماثيو، المعهد الطبي، الموصل.
- ٥٥- أ. د. حازم عبد الهادي، جامعة بغداد، كلية الطب، دكتوراه طب.
- ٥٦- أ. د. عبد الصميع الجنابي، الجامعة المستنصرية، عميد كلية العلوم، اغتيال طعناً بالسكين عندما بدأ بتطبيق قرار وزارة التعليم العالي بمنع استخدام الجامعات منابر للمظاهر الطائفية.
- ٥٧- أ. د. عباس العطار، جامعة بغداد، دكتوراه علوم إنسانية.
- ٥٨- أ. د. باسم المدرس، جامعة بغداد، دكتوراه علوم إنسانية.
- ٥٩- أ. د. محيي حسين، الجامعة التكنولوجية، دكتوراه هندسة ديناميكية.
- ٦٠- أ. د. مهدي عباس خضير، الجامعة التكنولوجية، اختصاص ميكانيك.
- ٦١- أ. د. خالد شريدة، جامعة البصرة، كلية الهندسة، دكتوراه هندسة.
- ٦٢- أ. د. عبد الله الفضل، جامعة البصرة، كلية العلوم، اختصاص كيمياء.

- ٦٣- أ. د. محمد فلاح الدليمي، الجامعة المستنصرية، معاون عميد كلية العلوم،
نكتوراه فيزياء.
- ٦٤- أ. د. بلسل الكرخي، جامعة بغداد، كلية العلوم، اختصاص كيمياء.
- ٦٥- أ. د. جمهور كريم خماس الزرغني، رئيس قسم اللغة العربية / كلية الآداب /
جامعة البصرة، وهو أحد النقاد المعروفين على الصعيد الثقافي في البصرة، خطف
يوم ٢٠٠٥/٧/٧، وجنت جثته في منطقة القبلة الواقعة على بعد ٣ كلم جنوب مركز
البصرة.
- ٦٦- أ. د. زكي ذاكر العاني، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،
اغتيال أمام بوابة الجامعة المستنصرية يوم
٢٠٠٥/٨/٢٦.
- ٦٧- أ. د. هاشم عبد الكريم، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، اغتيال أمام بوابة
الجامعة المستنصرية يوم ٢٠٠٥/٨/٢٦.
- ٦٨- أ. د. ناصر أمير العبيدي، جامعة بغداد.
- ٦٩- أ. د. نافع عبود، اختصاص أدب عربي، جامعة بغداد.
- ٧٠- أ. د. مروان الراوي، اختصاص هندسة، جامعة بغداد.
- ٧١- أ. د. أمير مزهر الداليني، اختصاص هندسة الاتصالات.
- ٧٢- أ. د. عصام سعيد عبد الكريم، خبير جيولوجي، في وزارة الإسكان، يعمل في
المركز الوطني للمختبرات الإنشائية، خطف يوم
٢٠٠٤/٩/٢٨ واغتيال يوم ٢٠٠٤/١٠/١.
- ٧٣- أ. د. حكيم مالك الزيدي، جامعة القاسية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.
- ٧٤- أ. د. رافي سركيان فانكان، ماجستير لغة إنكليزية، مدرس في كلية التربية
للبنات، جامعة بغداد.
- ٧٥- أ. د. ناعقة حمود خلف، جامعة بغداد، كلية الآداب، اختصاص لغة عربية.
- ٧٦- أ. د. سعدي أحمد زيدان الفهداوي، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية.
- ٧٧- أ. د. سعدي داغر مرعب، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ٧٨- أ. د. زكي جابر لفته السعدي، جامعة بغداد، كلية الطب البيطري.
- ٧٩- أ. د. خليل إسماعيل عبد الداھري، جامعة بغداد، كلية التربية الرياضية.
- ٨٠- أ. د. محمد نجيب القيسي، الجامعة المستنصرية، قسم البحوث.
- ٨١- أ. د. سمير يلدا جرجيس، الجامعة المستنصرية، معاون عميد كلية الإدارة
والاقتصاد، خطف من أمام بوابة الجامعة المستنصرية في آب ٢٠٠٥ ووجدت جثته
مقلية في أحد الشوارع يوم ٢٠٠٥/٨/٢٥.
- ٨٢- أ. د. قحطان كاظم حاتم، الجامعة التكنولوجية، كلية الهندسة.
- ٨٣- أ. د. محمد الدليمي، جامعة الموصل، كلية الهندسة، اختصاص هندسة
ميكانيكية.
- ٨٤- أ. د. خالد فيصل حامد شيخو، جامعة الموصل، كلية التربية الرياضية.
- ٨٥- أ. د. محمد يونس ننون، جامعة الموصل، كلية التربية الرياضية.
- ٨٦- أ. د. إيمان عبد المنعم يونس، جامعة الموصل، كلية الآداب.

- ٨٧- أ. د. غضب جابر عطار، جامعة البصرة، كلية الهندسة.
- ٨٨- أ. د. كفاية حسين صالح، جامعة البصرة، مدرسة في كلية التربية.
- ٨٩- أ. د. علي غالب عبد علي، جامعة البصرة، كلية الهندسة.
- ٩٠- أ. د. محفوظ محمد حسن الفزاز، كلية التربية / قسم العلوم التربوية والنفسية / جامعة الموصل، بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٤، لقي مصرعه إثر إطلاق نار عشوائي من قبل القوات المحتلة الأمريكية قرب جامع الدكتور أسامة كشمولة في محافظة نينوى.
- ٩١- أ. د. فضل موسى حسين، جامعة تكريت، كلية التربية الرياضية.
- ٩٢- أ. د. محمود إبراهيم حسين، جامعة تكريت، كلية التربية.
- ٩٣- أ. د. أحمد عبد الهادي الراوي، جامعة الأنبار، كلية الزراعة.
- ٩٤- أ. د. شاكر محمود جاسم، جامعة الأنبار، كلية الزراعة.
- ٩٥- أ. د. عبد الكريم مخلف صالح، جامعة الأنبار، كلية الآداب/ قسم اللغة العربية.
- ٩٦- أ. د. محمد عبد الحسين واحد، معهد الإدارة الفني - بغداد.
- ٩٧- أ. د. أمير إبراهيم حمزة، معهد بحوث السرطان، هيئة المعاهد الفنية.
- ٩٨- أ. د. محمد صالح مهدي، معهد بحوث السرطان، هيئة المعاهد الفنية.
- ٩٩- أ. د. سعد ياسين الأنصاري، جامعة بغداد.
- ١٠٠- أ. د. سعد الربيعي، جامعة البصرة، كلية العلوم، اختصاص علوم بيولوجية.
- ١٠١- أ. د. نوفل أحمد، جامعة بغداد، كلية الفنون الجميلة.
- ١٠٢- أ. د. محسن سليمان العجيلي، جامعة بابل، كلية الزراعة.
- ١٠٣- أ. د. ناصر عبد الكريم مخلف الدليمي، جامعة الأنبار.
- ١٠٤- أ. د. حامد فيصل عنتر، جامعة الأنبار، كلية التربية الرياضية.
- ١٠٥- أ. د. عبد المجيد حامد الكربولي، جامعة الأنبار.
- ١٠٦- أ. د. غائب الهيتي، جامعة بغداد، أستاذ في الهندسة الكيميائية، اغتيل في آذار ٢٠٠٤.
- ١٠٧- الدكتور اللواء سنان عبد الجبار أبوكلل، جامعة البكر للدراسات العليا، استشهد في سجن أبو غريب عام ٢٠٠٤.
- ١٠٨- د. علي جابك المالكي، اختصاص محاسبة، منسب إلى وزارة المالية، مديرية الضريبة العامة، اغتيل عام ٢٠٠٤.
- ١٠٩- أ. عاشور عودة الربيعي، ماجستير جغرافية بشرية جامعة مشيخان الأميركية، شغل موقع مدير مركز الدراسات والبحوث / المنصور، اغتيل في منطقة العامرية عام ٢٠٠٤.
- ١١٠- أ. د. كاظم طلال حسين، معاون عميد كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، اغتيل يوم الجمعة ٢٥/١١/٢٠٠٥ في منطقة الصليخ مع ٣ من مرافقيه.
- ١١١- أ. د. مجبل الشيخ عيسى الجبوري، عضو لجنة كتابة الدستور، اغتيل يوم ١٩/٧/٢٠٠٥ في بغداد.
- ١١٢- أ. د. ضامن حسين عليوي العبيدي، عميد كلية الحقوق، جامعة صلاح الدين، عضو لجنة كتابة الدستور، قتل يوم ١٩/٧/٢٠٠٥ في

بغداد.

- ١١٣- أ. د. أسامة يوسف كشمولة، جامعة الموصل، كلية الزراعة، دكتوراه زراعة، عين محافظاً للموصل يوم ٢٠٠٥/٤/٥ وجرى تشييعه يوم ٢٠٠٤/١١/١١
- ١١٤- أ. د. علي مهاوش، عميد كلية الهندسة-الجامعة المستنصرية، اغتيل يوم ٢٠٠٦/٣/١٣
- ١١٥- د. كاظم بطين الحياتي، أستاذ علم النفس، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، اقتيد من قبل عناصر تابعة لأحد الأحزاب الدينية، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٣ وجبت جثته في مشرحة الطب العللي وعليها آثار التعذيب، سبق أن شغل منصب محافظ القادسية حتى عام ١٩٩١.
- ١١٦- أ. د. صلاح عزيز هاشم، المعهد الفني - محافظة البصرة، اغتيل أمام المعهد يوم ٢٠٠٦/٤/٥
- ١١٧- أ. د. عبد الكريم حسين، جامعة البصرة، كلية الزراعة، اغتيل يوم ٢٠٠٦/٤/١١
- ١١٨- ا. المهندس حسين علي إبراهيم الكرياسي، الجامعة التقنية - بغداد - الزعفرانية، اختصاص قسم المساحة اغتيل يوم ٢٠٠٦/٤/١٦ في منطقة العامرية.
- ١١٩- أ. د. عبد الستار الأسدي، معاون عميد كلية التربية، جامعة ديالى، اغتيل يوم ٢٠٠٦/٤/١٩ مع (٣) من الأساتذة.
- ١٢٠- أ. د. سلام حسين المهداوي، كلية التربية، جامعة ديالى، اغتيل يوم ٢٠٠٦/٤/١٩
- ١٢١- أ. د. مشحن حردان مظلوم العلواني، جامعة ديالى، اغتيل يوم ٢٠٠٦/٤/١٩
- ١٢٢- أ. د. ميس غاتم، قسم اللغة الإنكليزية، جامعة ديالى، زوجة الدكتور مشحن حردان العلواني، اغتيلت يوم ٢٠٠٦/٤/١٩
- ١٢٣- أ. د. عبد الستار جبار، جامعة ديالى، كلية الطب البيطري، اغتيل يوم ٢٠٠٦/٤/٢٢
- ١٢٤- أ. د. مهدي الدليمي، جامعة بغداد- كلية الهندسة، اغتيل عام ٢٠٠٤
- ١٢٥- أ. د. حسن الربيعي، عميد كلية طب الأسنان- جامعة بغداد، اغتيل يوم ٢٠٠٤/١٢/٢٥ عندما كان يقود سيارته ويصحته زوجته.
- ١٢٦- أ. د. أنمار التك، كلية الطب / جامعة الموصل، أحد أشهر أطباء العيون في العراق، حاصل على درجة بروفييسور، اغتيل في شهر تشرين أول ٢٠٠٤
- ١٢٧- أ. د. المهندس محيي حسين، اختصاص هندسة طائرات / جامعة بغداد، اغتيل منتصف عام ٢٠٠٤
- ١٢٨- أ. د. فيضي محمد الفيضي، جامعة الموصل، عضو هيئة علماء المسلمين في الموصل، اغتيل أمام داره في منطقة المثنى بالموصل بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢، خريج كلية الشريعة عام ١٩٨٥، حاصل على الدكتوراه نهاية التسعينات.
- ١٢٩- الدكتور العميد منذر البياتي، (طبيب) اغتيل أمام داره في السيدة يوم ٢٠٠٥/٦/١٨

- ١٣٠- الدكتور العميد صادق العبادي، (طبيب) اغتيل يوم ٢٠٠٤/٩/١ في منطقة الشعب في بغداد عند دخوله المجمع الطبي الذي شيده لتقديم الخدمات الطبية وبأسعار رمزية.
- ١٣١- الدكتور عامر محمد الملاح، رئيس قسم الجراحة في المستشفى الجمهوري التعليمي، اغتيل قرب داره يوم ٢٠٠٤/١٠/٣.
- ١٣٢- الدكتور رضا أمين، معاون فني في مستشفى كركوك التعليمي، اغتيل يوم ٢٠٠٥/٨/١٥ في كركوك.
- ١٣٣- الدكتور عبد الله صاحب يونس، مدير مستشفى النعمان التعليمي في الأعظمية، اغتيل يوم ٢٠٠٥/٥/١٨.
- ١٣٤- أ. إبراهيم إسماعيل، مدير عام تربية كركوك، اغتيل يوم ٢٠٠٤/٨/٣٠ عندما كان متوجهاً إلى المعهد التكنولوجي جنوب كركوك.
- ١٣٥- أ. راجح الرمضاني، مشرف تربوي اختصاص، اغتيل بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ عند خروجه من جامع (نياب العراقي) في محافظة نينوى.
- ١٣٦- أ. د. جاسم محمد العيساوي، أستاذ في كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد، عضو في هيئة تحرير صحيفة (السيادة) اليومية، أحد الأعضاء المفاوضين مع لجنة صياغة الدستور، اغتيل يوم ٢٠٠٥/٦/٢٢ في مدينة الشلعة في بغداد وعمره (٦١) عاماً.
- ١٣٧- الدكتور المهندس عبد الستار صابر الخزرجي، كلية الهندسة /جامعة بغداد، اغتيل يوم ٢٠٠٥/٦/٢١ وهو من سكنة مدينة الحرية في بغداد.
- ١٣٨- أ. د. حيدر البعاج، مدير المستشفى التعليمي في البصرة.
- ١٣٩- أ. د. عالم عبد الحميد، عميد كلية الطب، جامعة البصرة.
- ١٤٠- أ. د. محمد عبد الرحيم العاني، أستاذ في كلية القانون/الجامعة المستنصرية، وهو طالب دكتوراه في كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد، عضو هيئة علماء المسلمين، اعتقل يوم ٢٠٠٦/٤/٢٧ من أمام جامع الفاروق القريب من شارع فلسطين في بغداد من قبل عناصر وزارة الداخلية، وجدت جثته في مشرحة الطب

قائمة بأسماء المحامين الشهداء
حسب احصائية نقابة المحامين

ت	اسم المحامي المقتول	الجهة التي قامت بالاغتيال	تاريخ القتل	المكان
١	صلاح الاوسي	مجهولين	٢٠٠٧/٤/٢	بغداد
٢	صلاح حسن نباس	مجهولين	٢٠٠٦/٧/٦	بغداد
٣	محمد غالي الكعبي	مجهولين	٢٠٠٦/٨/١٠	سبع البور
٤	عبد الفتاح حسن سهيل	مجهولين	٢٠٠٦/٧/١٩	بغداد
٥	نجاح حسين هادي	انتفجار سيارة	٢٠٠٥/٩/٢٤	بلد
٦	ابراهيم علي الزوبعي	امريكية	٢٠٠٦/٥/٧	ابو غريب
٧	صائق سالم محمد الشمري	مجهولين	٢٠٠٤	بغداد
٨	عبدالله جزاع ياسين	مجهولين	٢٠٠٦/٧/٣٠	الانبار
٩	جلال عباس الباوي	مجهولين	٢٠٠٥/١٢/٢٠	بعقوبة
١٠	عبد السلام ضاري	مجهولين	٢٠٠٥/٩/٢٠	بعقوبة
١١	سعدون عنتر الجنابي	مجهولين	٢٠٠٥/١٠/١٠	بغداد
١٢	محمد حلو عسل	مجهولين	٢٠٠٥/١١/٢٥	الانبار
١٣	خميس العبيدي	مجهولين	٢٠٠٦	بغداد
١٤	خميس محمد عويد	مجهولين	٢٠٠٦	بغداد
١٥	خليل ابراهيم السعدي	مجهولين	٢٠٠٣/٧/٩	بغداد
١٦	عبد الكريم جاسم شريف	انتفجار	٢٠٠٣/١٠/٢٧	بغداد
١٧	خير الدين سعيد عبد رحيم	مجهولين	٢٠٠٣/٦/٣٠	الموصل
١٨	ايمان عبدالله حسين	مجهولين	٢٠٠٣/٩/٢١	المقدادية
١٩	اراز صباح ناظم	مجهولين	٢٠٠٤/١٠/١	الموصل
٢٠	علاء خليل حسن	مجهولين	٢٠٠٤/٨/٩	الموصل
٢١	اهيب شوقي الحنثي	مجهولين	٢٠٠٤/٦/٢	بغداد
٢٢	عبدالرزاق ليث عبدالرزاق	مجهولين	٢٠٠٥/٨/٢	بغداد
٢٣	سمير نصيف جاسم	مجهولين	٢٠٠٥/٥/٧	بغداد
٢٤	قاسم نجم عبدالله	مجهولين	٢٠٠٥/٥/١٦	الموصل
٢٥	جبر عبد كرسون	مجهولين	٢٠٠٥/٥/٢٥	الانبار
٢٦	احمد عبدالله جبر	مجهولين	٢٠٠٥/٣/٢٤	المحاول
٢٧	خليل ابراهيم علي	مجهولين	٢٠٠٥/٤/٢	الموصل
٢٨	مؤيد عبد ابراهيم	مجهولين	٢٠٠٤/٢/٢٨	الرمادي
٢٩	خلف هادي الحياي	مجهولين	٢٠٠٥/٢/١	الشرقاط

٣٠	احمد فؤاد فاروق	مجهولين	٢٠٠٤/١١/٢٠	الخالص
٣١	حسنين فتحي الاسدي	مجهولين	٢٠٠٤/٨/٢٢	الاسكندرية
٣٢	عدي محمد عداي	مجهولين	٢٠٠٥/١/١٩	بغداد
٣٣	صفاء الدين اسماعيل	مجهولين	٢٠٠٥/١٠/٢٢	بغداد
٣٤	عدنان نحام الرلوي	مجهولين	٢٠٠٤/١١/٤	الموصل
٣٥	مطر عبد راشد	مجهولين	٢٠٠٦/٤/٢	البصرة
٣٦	قاسم عبد الصاحب	مجهولين	٢٠٠٦/٧/٢٦	بغداد
٣٧	حامد هويش الشيباوي	مجهولين	٢٠٠٦/٩/٢٢	الديوانية
٣٨	عساف حسام الدين	مجهولين	٢٠٠٧/٤/٨	البصرة
٣٩	عبد الصاحب عبدالله كاظم	مجهولين		بغداد
٤٠	غانم خلف الجماس	مجهولين		بغداد
٤١	ثابت الفهد	مجهولين	٢٠٠٧/٥/١	بغداد
٤٢	جاسم عطيه علوان	مجهولين	٢٠٠٦/١١/١٥	بغداد
٤٣	سمير جعفر محمد علي	مجهولين	٢٠٠٦/٨/١٠	بغداد
٤٤	ماهر موسى عباس	مجهولين	٢٠٠٧/٤/٨	بغداد
٤٥	حسام الدين عساف الناهي	مجهولين	٢٠٠٧/٧/٢٥	البصرة
٤٦	سندس حامد الكبان	مجهولين	٢٠٠٧/٨/١	بغداد
٤٧	عمار محمد سلطان	مجهولين		بغداد
٤٨	منال وهيب علوان	مجهولين	٢٠٠٧/٥/٦	بابل
٤٩	حوشي خلف وادي	مجهولين	٢٠٠٦	واسط
٥٠	جيشي جري شمام	مجهولين	٢٠٠٧	واسط
٥١	اسماعيل ار حيمه	مجهولين	٢٠٠٧	واسط
٥٢	محمد حربي الجنابي	مجهولين	٢٠٠٧	بغداد
٥٣	مصعب احمد الجاسم	مجهولين	٢٠٠٤	البصرة
٥٤	سامي طعمه المياح	مجهولين	٢٠٠٤	البصرة
٥٥	عبد الاله وادي	مجهولين	٢٠٠٥	البصرة
٥٦	جبار عبد علي الاحمد	مجهولين	٢٠٠٦	البصرة
٥٧	عبد الحافظ عيسى محسن	مجهولين	٢٠٠٧	البصرة
٥٨	عادل حسن بحر	مجهولين	٢٠٠٧	البصرة
٥٩	سعد الخشاب	مجهولين	٢٠٠٧/٨/٢٩	بغداد
٦٠	رحيم حسن	مجهولين	٢٠٠٧/٧/٢٢	ميسان
٦١	عادل جدوع الحديدي	مجهولين	٢٠٠٣	الموصل
٦٢	محمد غانم خروقه	مجهولين	٢٠٠٧	الموصل
٦٣	مزه احمد محمد	مجهولين	٢٠٠٧	الموصل
٦٤	سهاد عبد الرزاق	مجهولين	٢٠٠٧	الموصل
٦٥	خيرى محمد صالح الدباغ	مجهولين	٢٠٠٧	الموصل

٦٦	عبد القهار سليمان	مجهولين	٢٠٠٧	الموصل
٦٧	يوسف اسماعيل	مجهولين	٢٠٠٥	الموصل
٦٨	علي غالب ابراهيم	مجهولين	٢٠٠٥/٧/٦	صلاح الدين
٦٩	منير توفيق نجم	القوات الامريكية	٢٠٠٥/١٠/٤	صلاح الدين
٧٠	علي تحسين ذنون	مجهولين	٢٠٠٦/٥/٢٨	صلاح الدين
٧١	طلال غالب ابراهيم	مجهولين	٢٠٠٦/٧/٢٤	صلاح الدين
٧٢	مطر حسن صالح	القوات الامريكية	٢٠٠٦/١٢/١٩	صلاح الدين
٧٣	غازي داود سلمان اللهبي	مجهولين	٢٠٠٦/١٠/٢٧	ديالى
٧٤	جاسم محمود جاسم الكواز	مجهولين	٢٠٠٦/١١/٣٠	ديالى
٧٥	طلال صلاح محمد علي	مجهولين	٢٠٠٤	ديالى
٧٦	وديع عيسى مزبان الخفاجي	انفجار سيارة	٢٠٠٥	ديالى
٧٧	هيلان كامل احمد المجمعي	مجهولين	٢٠٠٧	ديالى
٧٨	عدنان هادي عيسى	مجهولين	٢٠٠٧	ديالى
٧٩	محمد مهدي صالح	القوات الامريكية	٢٠٠٥	ديالى
٨٠	مزره فهد زوبع	مجهولين	٢٠٠٦	ديالى
٨١	حقي اسماعيل ناهي	القوات الامريكية	٢٠٠٤	ديالى
٨٢	وليد الزهيري	مجهولين	٢٠٠٧	ديالى
٨٣	بدر جواد مجيد	مجهولين	٢٠٠٥	ديالى
٨٤	عبد السلام ضاري ارزوقي	مجهولين	٢٠٠٥	ديالى
٨٥	عبدالله جزاع ياسين	مجهولين	٢٠٠٦	الانبار
٨٦	درع كريم زيار العيثاوي	مجهولين	.	الانبار
٨٧	ابراهيم مخلف علي حنين	مجهولين		الانبار
٨٨	جبير عبد كرحوت العبيدي	مجهولين	٢٠٠٥	الانبار
٨٩	خالد جواد حايك الخليفاي	مجهولين		الانبار
٩٠	ابراهيم احمد عوده العسافي	مجهولين	٢٠٠٣	الانبار
٩١	فالح بدر فريخ الكربولي	مجهولين		الانبار
٩٢	عدنان خلف هراط الجعفري	مجهولين		الانبار
٩٣	ياسين محمد شرموط	مجهولين		الانبار
٩٤	قاسم نجم البياتي	مجهولين		الموصل
٩٥	يونس محمد صالح	مجهولين		الموصل
96	حسين غلبي الطائي	مجهولين	٢٠٠٦/٦/٢٥	المحاوليل
٩٧	رعد خلف جاسم بلاسم	انفجار سيارة	٢٠٠٨	بغداد
٩٨	معن الموسوي	مجهولين	٢٠٠٨	بغداد
٩٩	فيصل الفيصلوي	مجهولين	٢٠٠٨	كركوك
١٠٠	خلف حمود محمد الجبوري	مجهولين	2008	كركوك
١٠١	يعرب احمد العزاوي	مجهولين	2008	كركوك

الفهرست

الصفحة	الموضوع
	الآية
	الإهداء
أ- و	المقدمة
	المجلد الأول / المسوق الدولي في وضع قانون الاحتلال العربي
٢	المبحث الأول / التعريف بالمسؤولية الدولية ومراحل تطورها
٣	المطلب الأول / التعريف بالمسؤولية
٢٧	المطلب الثاني / مراحل تطور المسؤولية الدولية
٤١	المبحث الثاني / مسؤولية دولة الاحتلال في ظل قانون الاحتلال العربي
٤٤	المطلب الأول / القانون الدولي الإنساني في التعريف والتطور
٥٠	المطلب الثاني / مسؤولية دولة الاحتلال في ضوء اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الأول ١٩٧٧
٥٧	المطلب الثالث / القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين
	المجلد الثاني / الأفعال غير المشروعة التي تصدرت من القوات الأمريكية
٧٧	المبحث الأول / القرارات القانونية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة
٨١	المطلب الأول / في مجال السلطة التشريعية
٨٨	المطلب الثاني / في مجال السلطة القضائية
١٠١	المطلب الثالث / في مجال السلطة التنفيذية
١٠٩	المبحث الثاني / الأفعال غير المشروعة التي صدرت من القوات الأمريكية
١١١	المطلب الأول / الانتهاكات التي قامت بها القوات الأمريكية
١١١	الفرع الأول / ما يتعلق بالدولة كشخص معنوي
١١٥	الفرع الثاني / الأفعال غير المشروعة التي سببت ضرراً للأفراد
١٣٥	المطلب الثاني / تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية

١٣٥	الفرع الأول / تخلي القوات الأمريكية عن التزاماتها الدولية تجاه الدول المحتلة
١٤٢	الفرع الثاني / تخلي القوات الأمريكية عن التزاماتها الدولية تجاه الأفراد
١٤٥	المبحث الثالث / دور مجلس الأمن في احتلال العراق والتدخل للقضاء على الاحتلال
١٥٠	المطلب الأول / دور مجلس الأمن في احتلال العراق
١٥٥	المطلب الأول / القرارات التي صدرت من مجلس الأمن
١٧٢	المطلب الثاني / مدى مشروعية القرارات التي أصدرها مجلس الأمن
١٨٢	المبحث الثاني / البدائل القضائية لمعاملة الولايات المتحدة مدنياً وجزائياً
١٨٥	المطلب الأول - المحاكم الوطنية
١٨٩	المطلب الثاني - المحاكم الدولية
١٩٢	الفرع الأول / محكمة العدل الدولية
١٩٤	الفرع الثاني / المحكمة الجنائية الدولية
٢٠٢	الخاتمة
٢٠٥	قائمة المراجع
٢١٨	الملاحق



المؤلف

- بكالوريوس قانون - جامعة الموصل - ١٩٩٦.
- دبلوم الدراسات القانونية العليا.
- ماجستير في القانون الدولي بتقدير امتياز.
- عضو نقابة المحامين العراقيين.
- عضو اتحاد المحامين العرب.



Bibliotheca Alexandrina



0913730